قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر
دراسة حالة الحراك الشعبي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة ونظم مقارنة.

إعداد الطالبة:
بوجبيحة إحسان

إشراف :
الأستاذة لوجاني وسيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية، اسم ولقب الاستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الأستاذة لعجاني غنية	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الأستاذة لوجاني وسيلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الأستاذة بن بخيتة وردة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يعانق السماء... الحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقني سرورا.

الشكر للأستاذة المشرفة "لوجاني وسيلة" على ما قدمته من مجهودات من أجل إنجاح العمل.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة المذكرة ولكل ما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر لعائلة المدرسة العليا للعلوم السياسية من مدير وأساتذة وعمال، لكل منكم مكانة خاصة وبصمة ستظل عالقة في ذهني ما حييت.

إهداء

إلى أول من رحبت بمجيئي للعالم، إلى أول حضن احتواني وأول كلمة نطقت بها شفتاي، إلى من دعمتني في كل مرحلة من حياتي.

"أمي"

إلى من اصطحبني في عمر السنتين للروضة، إلى من روض فكري وأنار دربي وعلمني أبجديات الحياة.

"أبي"

إلى من كانت سندي وموطن قوتي إلى من أتكأ عليها عند ضعفي وألجأ إليها عند هواني فأجدها خير الأخت.

"خديجة"

إلى صاحبة المزاج الجميل، رائعة بكل تفاصيلها، عماد البيت وشعاعه المضيء.

"جدتي"

إلى أصدق من في الوجود.

"ديبو"

إلى من عشنا أجمل ذكريات، وتعالت أصوات ضحكاتنا عديد المرات، إلى مواقفنا الجميلة وعباراتنا المشتركة.

"عائشة وروان"

إلى حبيبة قلبي ومؤنستي ونعم الصديقة.

"سليمة"

إلى صغيرتي ومدللتي.

"أماني"

إلى جميع أفراد عائلتي فردا فردا من صغيرها إلى كبيرها.

إلى من آمن بي، دعمني، وقف بجانبي ،وسعى إلى عدم انكساري.

أهدي عملي المتواضع.

الملخص

تُعد الحركات الاحتجاجية ذخيرة الشـــعوب من أجل التغيير وتظهر في الفترات التي تعاني منها المجتمعات من مشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية لا يجدون منفذا منها سوى عن طريق الاحتجاج بطرق تارة سلمية وتارة أخرى عنيفة.

نأتي لدور المجتمع المدني في ظل الحركات الاحتجاجية ومايملك من أهمية في تأطيرها وتنظيم صفوفها وحمايتها من الانقسام.

ولعل تجربة الحراك الشعبي في الجزائر لها من الخصوصية ما يميزها عن باقي التجارب الاحتجاجية، من سلمية ورفع مطالب سياسية وغياب لتأطير المجتمع المدني وسط رفض شعبي لالتحاق شخصيات الأحزاب للحراك وعناد على عدم التدخل في شؤونه إلا أن الحلقة المفقودة المتمثلة في المجتمع المدني كانت السبب في الحد من فاعلية الحراك.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الحراك الشعبي، المجتمع المدني.

Abstract

the radical movements are the main context of the citizens in the state for making the change because of the social factors from social economic and political issues which make them to make protests whatever in peaceful or in violence manner.

And the case of popular movement in algeria has a special framework which has those peaceful ways and make political inpots and the lack frame of civil society amongost the popular rejection.

مقدمة

مقدمة:

تعد ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية وهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء [1]إلا أنها تختلف في طبيعتها والأسباب المؤدية إليها وتجاوب النظام بحد ذاته معها مما يجعل لكل تجربة خصوصيتها.

تقوم الاحتجاجات بكسر الجمود لذا يعبر عنها بالحركات الاحتجاجية وهي" أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها و هي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافة و خاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية و السياسية وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هبات غير منظمة " [2]حيث يعبر الفعل الاحتجاجي عن الرفض و هو نوع من المشاركة السياسية بصيغة الاعتراض يمارس المجتمع من خلالها الضغط على صانع القرار بأساليب مختلفة من أجل تحقيق مطالب وتغيير وضع قائم .

وقد شهدت السنوات الأخيرة ميلاد العديد من الحركات الاحتجاجية في الساحة العربية في موجة عرفت بالربيع العربي انطلقت شرارتها من تونس وحملت في جعبتها الكثير من الآمال للسير على خطى التحول الديموقراطي واستبدال الأنظمة القائمة الاستبدادية بأخرى ديمقراطية، وانتقلت العدوى سريعا لباقي الدول العربية كمصر وسوريا وليبيا في حين لم تُسجل الجزائر حضورا قويا رغم المحاولات والاحتجاجات العنيفة ضد الغلاء المعيشي وارتفاع سعر السكر والزيت إلا أنه سرعان ما أخمد فتيلها.

ولعل السبب الرئيسي في محدودية صدى موجة الربيع العربي في الجزائر التجربة القاسية التي عاشها عقب احتجاجات أكتوبر 1988 والتي أفرزت 10 سنوات من المواجهات العنيفة بين الدولة والجماعات الإرهابية عانت فيها البلاد من اللاأمن وانعدام كلي للاستقرار، ليصبح بذلك الاحتجاج في مفهوم المجتمع الجزائري مفرزا للفوضى والخراب.

ليبقى الوضع على حاله وهذا لا يعني عدم وجود احتجاجات بتاتا إلا أنها كانت محدودة النطاق والمدة إلا غاية يوم 22 فيفري 2019 أين عاشت الجزائر احتجاجات عارمة شملت عديد ولايات الوطن ومدنها الكبرى، احتجاجات لا تعد الأولى من نوعها حيث أن تاريخ الجزائر المستقلة حافل بالحركات الاحتجاجية إلا انها مختلفة عن التي أسلفتها من حيث الطبيعة والأسباب والمطالب المطروحة.

فبعد صوم الشعب الجزائري عن الاحتجاج قلب تاريخ 22 فبراير الموازين، وقد تراكمت الأسباب التي دفعت الشعب الجزائري للخروج للشارع، من تدني الأوضاع الاجتماعية وتدهور الاقتصاد وانتشار الفساد وسوء التسيير، إلا أن ترشح الرئيس عبد العزيز

[1]عمرو الشوبكي، ***الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2014) ص.12.

[2]***المرجع نفسه***، ص.42.

بوتفليقة إلى العهدة الخامسة كان القطرة التي أفاضت الكأس والتي مهدت لمرحلة جديدة في تاريخ الجزائر.

ولعل أهم ما ميز الحراك الشعبي المطالب المطروحة التي على عكس الحركات الاحتجاجية السابقة لم تكن مطالب هوياتية أو اجتماعية أو اقتصادية بل كانت سياسية بالدرجة الأولى، كما انفرد بالطابع السلمي وغياب العنف.

وقد كان التنظيم و السلوك المدني سمة بارزة للحراك مع مشاركة فئات من عامة الشعب وطلبة و محامين و أساتذة ونشطاء حقوقيين كتنظيمات للمجتمع المدني ، و بالحديث عن المجتمع المدني و ما يحمله المصطلح من أهمية باعتباره وسيطا بين الدولة و المجتمع يشكل العلاقة بين العائلة و الدولة ويرسم الحدود ويملئ الفراغ بينهما ، كما يعد في أغلب حالات الثورات و التحول الاجتماعي و الانتقال الديموقراطي المحرك الرئيسي و المرافق والمؤطر والمنظم، نضرب على سبيل المثال تجربة بولندا في التحول الديموقراطي والدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني في انجاحه .

تغير مفهوم المجتمع المدني في الجزائر وتلون حسب خصوصيات كل مرحلة ، بدءا بغداة الاستقلال في ظل نظام الحزب الواحد أين لم يكن يسمح بإيجاد تنظيمات مدنية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني أما في فترة التعددية الحزبية فقد شكل دستور 1989 نقطة تحول هامة أين تم السماح بإنشاء جمعيات حسب ما تضمنته المادة 40 من دستور 1989، لتأتي فترة بوتفليقة حيث تحولت الكثير من الجمعيات إلى لجان مساندة لشخص بوتفليقة كما تم التضييق على حرية التنظيم و التجمع إثر أحداث 2011 وقانون الجمعيات الذي أصدره الرئيس، ليظهر في الأخير حراك 2019 ويعطي نفسا جديدا للمجتمع المدني في الجزائر .

انطلاقا من هذه المقدمة ومن أجل استجلاء طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية في الجزائر وعلى وجه الخصوص الحراك الشعبي نطرح الإشكال التالي:

ما هي الأسباب المؤدية للحراك الشعبي وهل لعب المجتمع المدني دورا محوريا فيه؟

ولقد دعَّمنا إشكاليتنا هذه بجملة من الأسئلة الفرعية التي جاءت على النحو التالي:

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأسباب المؤدية إلى الحراك الشعبي في الجزائر؟
- هل لعب المجتمع المدني دور المؤطر للحراك الشعبي الجزائري؟

أولا. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية سنقوم بصياغة بعض الفرضيات كإجابة أولية، وسيتم التأكد من صحتها أو عدمها من خلال البحث، والفرضيات هي كالتالي:

- تراكمت الأسباب التي أدت إلى الحراك الشعبي في الجزائر إلا أن المطلب السياسي بإيقاف العهدة الخامسة كان السبب الرئيسي.
- لم يلعب المجتمع المدني دور المؤطر للحراك الشعبي.

ثانيا. أهمية موضوع الدراسة:

يعد موضوع الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والباحثين في المجال السياسي والاجتماعي نظرا للأهمية البالغة التي يحملها المفهومان وارتباطهما بشكل وثيق بالدول والأنظمة السياسية والمجتمعات حيث لا يخلو مجتمع من الحركات الاحتجاجية ولا وجود لدولة ديمقراطية بدون مجتمع مدني.

ويستمد الموضوع أهميته من خصوصية الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني واختلافهما من مجتمع لآخر، كما يمكن أن يتغير المفهومان في نفس المجتمع من فترة لأخرى وهو الحال بالنسبة للحركات الاحتجاجية في الجزائر 2019 والتي اعتبرت ظاهرة جديدة ونقلة نوعية رغم قيام حركات احتجاجية سابقا إلا أن حراك 22 فبراير كان مختلفا من حيث الحجم والمطالب المطروحة والظروف المؤدية اليه، كما شهد تفاعل من طرف المجتمع المدني المعروف بانحيازه للنظام وتبعيته الأمر الذي أجج رغبتنا في التعمق في الموضوع وأخذه بالدراسة.

ثالثا. مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

- معايشة الحراك الشعبي في الجزائر واعتباره تجربة فريدة جديرة بالدراسة.
- الاهتمام بموضوع الحركات الاحتجاجية ومعرفة الأسباب التي تدفع بالمجتمعات إلى الاحتجاج.
- السعي وراء فهم الأسباب التي أدت إلى الحركات الاحتجاجية ل 22 فيفري وخصوصيتها.

المبررات الموضوعية:

- تزايد عدد الحركات الاحتجاجية واختلافها من مجتمع لآخر.
- أهمية المجتمع المدني ودوره في تعزيز الديموقراطية.

رابعا. الدراسات السابقة:

لطالما كانت الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني محل اهتمام الباحثين في مجال العلوم السياسية والاجتماعية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تغيير مسارات الدول والأنظمة السياسية مما جعل العديد منهم يتناولونها بالدراسة.

الدراسات الخاصة بالحركات الاحتجاجية:

- كتاب بعنوان الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء، كتابة نور الدين بكيس، النشر الجامعي الجديد، 2018 وقد ورد في الكتاب ما يلي:

أعطى هذا الكتاب رؤية شاملة لمفهوم الحركات الاحتجاجية وأهدافها وأشكالها وخصائصها كما سلط الضوء على الفرق بين مفهوم الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية كما تناول سيرورة الحركات الاحتجاجية في الجزائر وقد كانت احتجاجات 2011 محطة هامة بالنسبة له فانصبت دراسته عليها.

الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني:

- كتاب المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية من إعداد مجموعة من الباحثين ولعل أهم النقاط التي تناولها الكتاب:
  - مفهوم المجتمع المدني وتطوره.
  - دور وأهمية المجتمع المدني.
  - المجتمع المدني في المنطقة المغاربية عامة وفي الجزائر خاصة.

خامسا. الإطار المنهجي:

تعريف المنهج:

أ. **لغة:** هو الطريق الواضح[3].

ب. **اصطلاحا:** جاء ترجمة للكلمة الأجنبية(**METHOD**) فيما معناه: الطريقة أو الأسلوب أو الكيفية التي يصل بها الباحث أو العالم إلى نتائجه فهو وسيلة محددة للوصول إلى غاية معينة[4]. منه لا يمكن للباحث الإجابة عن إشكاليته التحقق من فرضياته دون الاستعانة بالمنهج ويتحدد هدا الأخير حسب نوع الدراسة ووفق ما تتطلب.

- **المنهج الكيفي:** تم الاعتماد على المنهج الكيفي من أجل الفهم المتعمق للظاهرة محل الدراسة من خلال وصفها والتطرق لأهم خصائصها والعلاقة بين مُتغيري الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر.
- **تقنية تحليل المضمون:** الهدف من خلال استعمال تقنية تحليل المضمون إظهار جوانب أخرى للحراك الشعبي والمجتمع المدني في الجزائر من خلال تحليل مقالات شبكة الوطن الإخبارية في الذكرى الأولى للحراك الشعبي.

سادسا. صعوبات الدراسة:

تتمثل هذه الصعوبات في شساعة الموضوع وارتباط مفهوم الحركات الاحتجاجية بالحركات الاجتماعية وقلة المصادر التي تتحدث عن الحركات الاحتجاجية بمعزل عن الحركات

[3] محمد عبد السلام، ***مناهج البحث في العلوم الاجتماعية*** (مكتبة نور،2020)، ص. 8

[4] المكان نفسه.

الاجتماعية كما شـكل ضـيق الوقت حاجزا أمام القدرة على الإلمام بالموضـوع وتناوله من جميع جوانبه.

سابعا. تقسيم البحث:

لدراسة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

اسـتهلينا الفصـل الأول بدراسـة الحركات الاحتجاجية من الجانب النظري من خلال التعرف على المفهوم والأشكال والأهداف إضـافة إلى متابعة تاريخها في الجزائر وطابعها والأسباب المؤدية إليها مع إظهار علاقتها بالمجتمع المدني.

ثم تناول الفصـل الثاني الإطار النظري للمجتمع المدني ودراسـة سيرورة المجتمع المدني في الجزائر بالتركيز على ثلاث مراحل أسـاسـية تتمثل في الحقبة الاسـتعمارية وفي ظل الأحادية الحزبية وفي خضـم التعددية السياسية مع الإشارة إلى الأثر الذي لعبه حراك 22 فبراير على المجتمع المدني.

أما الفصـل الثالث فكان دراسـة حالة الحراك الشـعبي في الجزائر من خلال تحليل مضـمون مقالات لشـبكة الوطن الإخبارية من أجل معرفة الأسـباب المؤدية للحراك الشـعبي ودور المجتمع المدني فيه.

الفصل الأول:
مدخل إلى الحركات الاحتجاجية

الفصل الأول: مدخل إلى الحركات الاحتجاجية.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الاحتجاج قديمة قدم الإنسان فهو مفهوم إنساني يقوم على الاعتراض باستخدام وسائل وأساليب يؤسسها لخدمة أهدافه، إلا أن مفهوم الاحتجاج بما يشمله من مظاهرات ومسيرات وإضرابات أصبح مألوفا اليوم[1]، فيشهد عالمنا بصورة دورية أنواعا مختلفة من الاحتجاجات.

تختلف تجارب الاحتجاج من مجتمع لآخر متخذة أشكالا مختلفة، بعضها سلمية والأخرى عنيفة وهذا راجع لاختلاف التنشئة الاجتماعية وثقافة الاحتجاج والدور الدي يلعبه المجتمع المدني كوسيط بين الشعب والسلطة.

مرت الجزائر بحركات احتجاجية مختلفة منذ انتزاعها لاستقلالها إلى غاية اليوم، تباينت أسبابها وتعددت أشكالها وفقا لخصوصية كل فترة، لذا من سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى:

- مفهوم الحركات الاحتجاجية مع محاولة إبراز الفرق بينه وبين مفهوم الحركات الاجتماعية.
- أشكال الحركات الاحتجاجية.
- أهم الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

[1] عابر حفيظة، ***الحركات الاحتجاجية في الجزائر احتجاجات شباب عقود الإدماج المهني –أنموذجا–*** ، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في علم الاجتماع السياسي (جامعة وهران 2: كلية العلوم الاجتماعية،2018/2017)، ص. 69.

المبحث الأول: الحركات الاحتجاجية: مفهوم، أشكال وأهداف.

يتعرض المبحث الأول لمفهوم الحركات الاحتجاجية والأشكال التي تتخذها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية.

يرتبط مفهوم الحركات الاحتجاجية ارتباطا وثيقا بمفهوم الحركات الاجتماعية، بيد أن للثاني الحصة الأكبر من اهتمامات الباحثين، وكثيرا ما يدمج المفهومان رغم حقيقة أن الحركات الاجتماعية أشمل من الحركات الاحتجاجية وتعد الوعاء لها إذا وجب وضع الفوارق بين المصطلحين.

1. **مفهوم الحركات الاجتماعية:** تناول العديد من المفكرين الحركات الاجتماعية في مؤلفاتهم، وهذا راجع للأثر الكبير الذي لعبته هذه الأخيرة، كحركة الشباب والطلبة التي هزت أوروبا سنة 1968[1].

استخدم العالم الألماني **لورنزفون شتاين** سنة 1848 مصطلح الحركات الاجتماعية لأول مرة في كتابه " الحركات الاشتراكية والشيوعية منذ الثورة الفرنسية "[2]، ليقوم العديد من المفكرين والعلماء والباحثين بعده بمحاولة التنظير لهذا المفهوم.

يعتبر عالم الاجتماع الفرنسي **آلان توران** أهم من تناول موضوع الحركات الاجتماعية، ويعرفها على النحو الآتي: "هي سلوك جماعي منظم لفاعل طبقي يناضل ضد عدوه الطبقي"[3]. هذا ما يعكس توجهه الماركسي القائل بالصراع الطبقي.

أما **تشارلز تيلي** صاحب كتاب الحركات الاجتماعية (2004.1768) يعرف الحركات الاجتماعية على أنها: " سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب "[4]، فوفقا لرؤيته يوسع تيلي نطاق المشاركة السياسية لتضم حتى الأشخاص العاديين.

كما يعرفها **إريك نوفو** على أنها: "تعبئة الرجال والنساء حول الآمال، العواطف والمصالح كما تعتبر كذلك وصفة ممتازة حتى يوضع للنقاش الرهانات".

---

[1] فريد زهران، ***الحركات الاجتماعية الجديدة***، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007)،ص.22.

[2] حكيمة ماهير،"الحركات الاحتجاجية: الجدور والتحولات"، في المصطفى بوجعبوط مؤلف، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي***(ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى،2019)،ص.50.

[3] إسراء جمال عرفات، ***الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي***، أطروحة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2017)، ص.17.

[4] رمضاني صورية، "الحركات الاجتماعية مقاربة سيكولوجية"، ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع.24(جوان2016)، ص342.

الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعدل كما يراها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية"[1].

يجمع أغلب المفكرين على وجوب توفر عناصر أساسية في الحركات الاجتماعية وهي كالتالي[2]: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محركة، وسائل تعبئة.

ويظهر هذا بشكل واضح في التعريف التالي:

"الحركات الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة."[3]

حول سبب ظهور الحركات الاجتماعية يشير **هربرت** إلى أن ذلك يعود إلى وجود قلق اجتماعي كالبطالة أو قرار سياسي يرفضه المجتمع فمن وجهة نظره الحركات الاجتماعية توجد في المجتمعات التي تعاني من مشاكل ينبغي إيجاد حلول لها ووضع غير مرض يجب تغييره، ليعزز هذه الفكرة كل من **ريمون بودون** و**فرنسوا بوريكو** حين اعتبرا أن الحركات الاجتماعية تنشأ في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة وتسهم هذه الحركات في عملية التغيير وتجاوز الأزمة[4].

من خلال التطرق لجملة التعريفات يمكن تعريف الحركات الاجتماعية على أنها: مجموعة أفراد ينتمون لنفس الطبقة، تجمعهم مصالح مشتركة وتثيرهم مشكلة سياسية أو اجتماعية او اقتصادية تتظافر جهودهم لحلها.

2. مفهوم الحركات الاحتجاجية: يتألف مفهوم الحركات الاحتجاجية من مفهومين أساسيين هما الحركة والاحتجاج ويعرفان على النحو الاتي:

أ. تعريف الحركة: تشير الحركة في اللغة إلى حالة ضد السكون والثبات، أما من الناحية الفيزيائية فتدل على التغيير الواقع في الموقع وتنطوي على تحول في الزمان والمكان كما تعني الانتقال والتحول.[5]

ب. تعريف الاحتجاج: يعرف الاحتجاج في قاموس **أكسفورد Oxford** على أنه إعلان رسمي من الرفض أو المعارضة أي الاعتراض والشكوى، كما عرّف على أنه

---

[1] *المكان نفسه.*

[2] لطفي بومغار، نوران سيد أحمد، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر:الحقائق والآفاق"، في عمرو الشوبكي محرر، ***الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي(مصر،المغرب،لبنان،البحرين،الجزائر،سورية،الأردن)***،(لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011)، ص.58.

[3] المكان نفسه.

[4] فاطمة بن يحيى، "دور الحركات الاحتجاجية في الجزائر"، ***مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية***، ع.17 (سبتمبر2016)، ص.114.

[5] علي سعدي عبد الزهرة جبير، "الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والأسباب "، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، م. 14، ع.02 (2021)، ص. 518.

التعبير عن المعارضة السياسية والاجتماعية والثقافية تكون عادة عن طريق المظاهرات العامة مثل مسيرة احتجاجية[1].

تأتي ظاهرة الاحتجاج كردة فعل تسعى لمحاولة تغيير الواقع المعاش إلى واقع أفضل أو على الأقل إصلاح بعض الاختلالات فيه أو تغيير حاكم بحاكم آخر، في الوقت عينه تعتبر نشاطا سياسيا تقوم به مجموعة من الأفراد على نطاق واسع لديهم انتماءات اجتماعية مبنية على تكتيكات محددة يكون الغرض منها التأثير والضغط في اتجاه مزدوج، من جهة على سلطة الدولة ومن جهة أخرى على الرأي العام قصد استعطافه[2].

ويعرّف الكاتب **مصطفى ملو** الاحتجاج على أنه:

"حق مشروع تضمنه كل الدساتير والمواثيق الدولية، وهو يدخل ضمن حرية التعبير، ويعد وسيلة من وسائله التي تكون إما بالقول أو الفعل أو الكتابة أو التصوير، دون أن تمس هذه الحرية بحرية وحقوق الاخرين، وهذا هو نفس الشرط الذي يشترط توفره في الاحتجاج، حتى يصبح حقا مشروعا، ويعني هذا أن يكون الاحتجاج سلميا وخاليا من أعمال العنف والتخريب والفساد، هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية التطبيقية فالاحتجاج يعتبر أمرا ضروريا ومطلوبا ضد الظلم والاستبداد والنهب وغيرها من مظاهر الفساد، ولا يمكن أن يكون الاحتجاج بمحض الصدفة، أو بدون أسباب تدفع بالمحتج الى الاحتجاج والتظاهر وبالتالي فهو تعبير عن وضع شاذ وغير طبيعي، ونتيجة حتمية لحالة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية متردية، أساسها وسببها الفساد، واللامبالاة من طرف المعنيين والموكلة إليهم مهام تسيير هذه لقطاعات"[3].

يوضح الكاتب من خلال تعريفه للاحتجاج أنه حق دستوري مشروع وأمر ضروري لمعالجة اختلالات المجتمع، وأنَ خلف كل حركة احتجاجية أهداف تسعى لتحقيقها، فعلى حد تعبيره لا تظهر الحركات الاحتجاجية اعتباطيا أو بمحض الصدفة.

لا يكاد يخلو مجتمع من مظاهر الفساد والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثغرات الثقافية لذا فظاهرة الاحتجاجات في نمو وتزايد خصوصا مع ظهور مواضيع كالبيئة والمرأة وحقوق الإنسان تشغل بال الأفراد والجماعات مكرسِين جهودهم للدفاع عنها.

[1] محمود فخري نمر حسونة، ***أثر الحركة الاحتجاجية في إسرائيل***، رسالة ماجيستير، (جامعة القدس، 2015)ص.9.
[2] سعدي عبد الزهرة جبير، ***مرجع سابق***، ص.522.
[3] فخري نمر حسونة، ***مرجع سابق***، ص.9.

ج. تعريف الحركة الاحتجاجية: تعرَّف الحركة الاحتجاجية على أنها:

" فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد الأخرى حول قضية محدودة وملحة الوجود"[1]. أي أن الحركات الاحتجاجية تنطلق من واقع غير مقبول يعترض عليه الأفراد محاولين تغييره.

تعرف كذلك على أنها: "فعل جماعي مدفوع وموجه لتحقيق مصلحة جماعية يتم تعزيزها والدفاع عنها[2]"، فيما معناه أن المصلحة المشتركة هي التي تحرك الأفراد وتدفعهم لتكوين حركة احتجاجية، وتتناول عدة تعريفات الحركات الاحتجاجية على أنها:" تيار عام يدفع طبقةً من الطبقات أو فئات اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالته الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا"[3].

منه تنطلق الحركة الاحتجاجية من رغبة الطبقات خصوصا المهمشة في تحسين أوضاعها والارتقاء بها، كما يشير مفهومها إلى التقاء جماعة من الناس محاولين إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم والوضع الاجتماعي المنشود[4].يمكن تعريف الحركات الاحتجاجية على ضوء ما سبق تناوله تعريفا اجرائيا كالتالي:

تعريف إجرائي: الحركات الاحتجاجية هي رد فعل جماعي يكون نتيجة لأوضاع أو قوانين أو سياسات غير مرضية يقوم الأفراد بالاعتراض عليها ومحاولة تغييرها عن طريق تشكيل حركة احتجاجية.

3. **مميزات الحركة الاحتجاجية:** تتميز الحركة الاحتجاجية بأنها:

- تعبر عن الرفض والاعتراض عن طريق التجمع ورفع الشعارات واللافتات والخروج إلى الشارع.
- تهدف إلى تغيير الوضع القائم والانتقال إلى وضع أفضل.
- هي مؤقتة فبمجرد هدوء الأوضاع يعود الاستقرار السياسي والاقتصادي.[5]
- تكشف العلاقة بين السلطة والمجتمع بطريقة شفافة كون الأحداث تقع في مجال مفتوح.

4. **الفرق بين الحركات الاجتماعية والاحتجاجية:** رغم الخلط الذي يعتري مفهومَي الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية ووضعهما دائما في نفس القالب إلا أنّ الاختلاف بين المفهومين موجود، فمصطلح الحركات الاجتماعية يتسم بالشمول ويتخذ الاحتجاج كوسيلة من وسائله، كما أن أهدافه أشمل وأوسع كالحركات

---

[1] رمضاني ، ***مرجع سابق***، ص.343.
[2] سعدي عبد الزهرة جبير، ***مرجع سابق***، ص .522.
[3] عابر، ***مرجع سابق*** ،ص.69.
[4] المكان نفسه.
[5] عابر ،***مرجع سابق***، ص.70.

الاجتماعية التي ظهرت في بريطانيا لإبطال العبودية وحركات التحرير ضد الاستعمار وحركات حقوق المرأة والبيئة وحركات الحقوق المدنية والحركات المناخية والحركات المناهضة للعولمة ويطلق عليها بالحركات الاجتماعية الجديدة[1].
أما الحركات الاحتجاجية فنطاقها أضيق وتتسم بالمحدودية في المكان والزمان كما أن أهدافها آنية، إضافة إلى أنها تقوم على فعل الاحتجاج بشكليه السلمي والعنيف.
وتعتبر الحركات الاحتجاجية من أهم أساليب الحركات الاجتماعية التي تسمح للأفراد بالتعبير عن مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال المظاهرات والمسيرات والاضرابات[2].

5. **عناصر الحركات الاحتجاجية:** تتكون الحركة الاحتجاجية من أربعة عناصر تتمثل في:
   - فعل الاعتراض(الاحتجاج).
   - المعترض (فئة مجتمعية أو تنظيم).
   - المعترض عليه (فئة مجتمعية أو سلطة).
   - موضوع الاعتراض (سياسي اجتماعي أو ثقافي).

ويظهر الاختلاف بين الحركة الاجتماعية والحركة الاحتجاجية في ثلاث صفات[3] يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (01): الفرق بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية.

	الحركات الاجتماعية	الحركات الاحتجاجية
فعل الاعتراض	غير محوري	محوري
المعترض	فئات غير سياسية	ممكن أن تكون فئات سياسية.
موضوع الاعتراض	لا يهدف للوصول إلى السلطة	الوصول إلى السلطة ضمن أهدافها

المصدر: من إعداد الباحثة.

الملاحظ من الجدول أن الحركات الاجتماعية بعيدة عن تأطير الأحزاب السياسية والمجتمع المدني عكس الحركات الاحتجاجية التي ممكن أن تشهد تأطيرا من فئات سياسية. كما أن فعل الاعتراض غير محوري بالنسبة للحركات الاجتماعية في حين أن الحركة الاحتجاجية تقوم عليه وجل اهتمام الحركات الاجتماعية ينصب في الدفاع عن الحقوق

[1] **المرجع نفسه**، ص. 72.
[2] عائشة دويدي،" الحراك الشعبي بين الطرح والمعالجة(احتجاجات2019)"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م.11، ع.1 (أفريل 2020)، ص .836.
2 عابر، ***مرجع سابق***، ص. 90.

المسلوبة أو تغيير النظم والقوانين الظالمة دون السعي إلى الوصول إلى السلطة وهو الهدف التي من الممكن أن تسعى إليه الحركة الاحتجاجية.

من خلال كل ما سبق الإشارة إليه نستنتج أن مفهوم الحركات الاحتجاجية يختلف عن مفهوم الحركات الاجتماعية رغم التلاحم الشديد بينهما ولا يقتصر الاختلاف على المفهوم فقط بل يشمل كذلك الأشكال وهدا ما سيتم التطرق إليه من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: أشكال الحركات الاحتجاجية.

في إطار رصد الاختلاف بين مفهومي الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية، لطالما انصب اهتمام المفكرين لتحديد أشكال الحركات الاجتماعية بينما كانت الدراسات الخاصة بالحركات الاحتجاجية شحيحة، لذا استدعت الضرورة الكشف عن أشكال الحركات الاجتماعية من أجل الوصول إلى تحديد لأشكال الحركات الاحتجاجية دون الخلط بينهما.

1. **أشكال الحركات الاجتماعية**: تختلف أهداف الحركات الاجتماعية وتتخذ من أجل تحقيق أهدافها الأشكال التالية[1]:

- **حركات إصلاحية:** هي حركات تطمح لتغيير بعض القوانين والمعايير مثل النقابة التي تهدف لزيادة حقوق العمال والحركة الخضراء التي تدعو لسن القوانين البيئية ويكون الإصلاح فيها جزئيا[2].
- **حركات راديكالية**: هي الحركات التي هدفها تغيير أنظمة القيم الجذرية والإصلاح الكلي مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الامريكية التي دعت إلى تحقيق المساواة العرقية.
- **الحركات القيمية:** هي تلك الحركات التي تهدف إلى تغيير القيم ذاتها مثل حركات الإصلاح الديني.
- **حركات محافظة:** تسعى هذه الحركات إلى للحفاظ على القيم والمعايير الموجودة في المجتمع.
- **حركات معيارية:** هي الحركات الهادفة لتغيير الإجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع لكنها لا تتحدى القيم في حد ذاتها.
- **حركات الخلاص:** هي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع إنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تستند إلى التحول الكلي في المبادئ.
- **حركات السلام:** وهي الحركات التي تعمل ضد حركات العنف وتسعى إلى الحد منها.
- **حركات العنف:** وهي الحركات المسلحة.

[1] رمضاني، ***مرجع سابق*** ص.345.
[2] المكان نفسه.

يظهر لنا من خلال هذه الأشكال تصنيف العلماء للحركات الاجتماعية إلى[1]:

أ. حركات تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها.
ب. حركات تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق.

أما الفكر الماركسي فيميز بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية ويصنفها حسب الفئات الاجتماعية المشاركة فيها إلى (عمالية، فلاحية؛ طلابية، نسائية وثقافية)[2]، حيث يرى أنها فئات اجتماعية مهمشة مما يدفعها للاحتجاج.

2. **أشكال الحركات الاحتجاجية:** تتخذ الحركات الاحتجاجية أشكالا مختلفة وفقا للسياق الاجتماعي والسياسي الذي وضعت فيه[3]والأسباب والظروف التي أدت إليها والأهداف التي وجدت من أجلها وتعتمد في شكليها على أساليب مختلفة.

يتضح لنا عند الخوض في أهم المحطات الاحتجاجية في العالم عموما وفي الجزائر تحديدا شكلين من الاحتجاج تعتمده الحركات الاحتجاجية في نشاطها:

أ. الشكل السلمي.
ب. الشكل العنيف.

أ. **أساليب الحركات الاحتجاجية السلمية:** تستعمل الحركات الاحتجاجية في شكلها السلمي أساليب سلمية للضغط على السلطة ولفت الانتباه إلى مطالبها دون إلحاق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات وتتمثل أساليبها في:

- **الرسوم الكاريكاتورية والجداريات:** يستعمل الأفراد المحتجون الفن خدمة لأهدافهم كطريقة لإيصال أفكارهم والاحتجاج على الأوضاع التي يعيشونها، عن طريق رسومات كاريكاتورية أو جدارية تلخص معاناتهم وتسلط الضوء على المشاكل التي يعاني منها المجتمع.
- **المسيرات:** يقوم مجموعة من الأفراد بالسير من نقطة انطلاق محددة إلى نقطة توقف حاملين لافتات ومستعملين الشعارات كطريقة لإيصال مطالبهم ولفت الانتباه إليهم فمن الصعب عدم ملاحظة عدد كبير من الناس يسيرون في نفس الاتجاه ومرددين الشعارات ذاتها.
- **الاعتصام:** يعتبر تكتيك الاعتصام من أهم تكتيكات الاحتجاج والتظاهر السلمي، تم استخدامه في العديد من الثورات ويعتمد على اختيار مكان عام أو حيوي أو أمام المنشأة التي تستهدف للتظاهر ضدها[4].

---

[1] بن يحيى، ***مرجع سابق***، ص. 115.
[2] المكان نفسه.
[3] عبد الواحد أوامن،"تاريخ الحركات الاحتجاجية بين المفهوم والنظريات "، في المصطفى بوجعبوط مؤلف، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي*** (ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الطبعة الأولى ،2019)، ص.35.
[4] كريم مجدي ، "الاحتجاج ..فن و تكتيك ومهارات "، في: ***https://www.alaraby.co.uk/الاحتجاج-فن-وتكتيك-ومهارات***

- **العصيان المدني:** هو الرفض المتعمد العلني والسلمي لطاعة الأوامر أو القوانين الظالمة التي تسنها وتطبقها سلطة تنتهك الحقوق العامة للشعب، مع العمل على تعطيل هذه القوانين وإزالتها بكل الوسائل السلمية من خلال الامتناع عن تنفيذ أوامر السلطة عن طريق التوقف عن دفع الضرائب ورسوم الجمارك والموارد المالية الأخرى[1].
- **مقاطعة الانتخابات:** يعد العزوف عن الانتخابات ومقاطعتها من أكثر الأشكال السلمية المعبرة عن الرفض لسياسات الدولة ولطالما انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر خاصة في منطقة القبائل التي تشهد في كل موعد انتخابي عزوفا قياسيا في المشاركة والانتخاب كما تعد فئة الشباب الأكثر عزوفا.
- **الإضراب:** الإضراب في شكله العام حق مشروع ومكفول ومعترف به على المستوى العالمي[2] ويمكن أن يكون إضرابا عن العمل أو عن الطعام، إلا أن الاحتجاج عن طريق التوقف عن الطعام لن يعطي ثماره إلا بتغطية إعلامية فالمقصد منه ليس تعذيب النفس إنما كسب تعاطف المجتمع المحلي والدولي والضغط على السلطات لتحقيق الغايات المرجوة[3].

ب. أساليب الحركات الاحتجاجية العنيفة: هي الحركات الاحتجاجية التي تهدد النظام العام والمصلحة العامة[4]، رغم أن الهدف منها لفت الانتباه لا النية في الإيذاء[5] وتستعمل في تعبيرها عن استياءها أساليب عنيفة تتمثل في:

- **الانتحار**: انتشرت ظاهرة الانتحار كأسلوب للاحتجاج في الأعوام الفائتة، فمند أن أقدم الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إحراق نفسه في مدينة سيدي بوزيد التونسية احتجاجا منه على وضعه المزرى تكررت محاولات الانتحار حرقا في مصر والجزائر وموريتانيا على الرغم من أن هذه الطريقة في الاحتجاج لم تكن مألوفة في هذه المجتمعات[6]، فهي دخيلة على مجتمعنا وعلى كل المجتمعات العربية والإسلامية كونه يتناقض مع أعراف المجتمع وقيمنا الدينية[7]، ليتزايد اللجوء إلى الاحتجاج بالانتحار كشكل من أشكال المطالبة بالحقوق أو الاحتجاج على الحرمان والتهميش والاقصاء[8].

تاريخ الاطلاع: (20.05.2022)

[1] "ماذا يعني العصيان المدني"، في: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/6/9/ العصيان المدني

تاريخ الاطلاع: (20.05.2022)

[2] فريال م، "البلاد ترصد مواقف الخبراء حول الظاهرة موجة الإضرابات في الجزائر"، في. https://www.djazairess.com/elbilad/15341، تاريخ الاطلاع: (25.05.2022)

[3] مجدي، ***مرجع سابق***، في: https://www.alaraby.co.u.

[4] نور الدين بكيس، ***الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء*** (الجزائر: النشر الجامعي الجديد،2018)، ص. 158.

[5] ***المرجع نفسه***، ص.155.

[6] موتيرد برين، "الانتحار حرقا دليل على المشاكل الاجتماعية والسياسية والفكرية في العالم العربي"، في: https://www.france24.com/ar/20110120-fire-suicide-arabic-people، تاريخ الاطلاع:(25.05.2022)

[7] بكيس، ***مرجع سابق***، ص. 159.

[8] المكان نفسه.

أمثلة عن الاحتجاجات في الوطن العربي التي اتخذت من الانتحار طريقة لها:

- **لبنان:** اختار المواطن اللبناني على إطلاق النار على نفسه تاركا ثلاث رسائل واضحة الأولى علم لبنان، الثانية إفادة رسمية تفيد بخلو سجاه العدلي من أي جرائم والثالثة عبارة "لست كافر"، ورغم أن حادثة علي سبقتها 4 حالات انتحار إلا أنها كانت الأكثر تفاعلا[1].
- **الجزائر:** عاشت ورقلة منذ 2011 سلسلة احتجاجات كثيرة ضد البطالة، أدى تجاهل الحكومة لمطالبهم بابتكار أساليب جديدة للاحتجاج في محاولة للضغط على السلطة للالتفات إليهم ومنذ ذلك الوقت تكررت محاولات التهديد بالانتحار بأشكال متعددة كخياطة أفواههم وتقطيع أجسادهم بشفرات الحلاقة[2].
- **مصر:** انتحر عامل مصري في شركة يونيفيرسال العالمية بمصر الأمر الذي أدى لاندلاع موجة احتجاج كبيرة بين العمال ضد إدارة الشركة بسبب رفض دفع مستحقات العامل المنتحر[3].
- **تونس:** ظهر المصور الصحافي عبد الرزاق زرقي قبل انتحاره في مقطع فيديو على فيسبوك حاملا بيده قارورة بنزين مؤكدا عزمه على الانتحار وبالفعل أقدم على ذلك ليصبح قضية رأي عام في تونس[4].

ما يمكن ملاحظته من أسلوب الانتحار أنه يؤثر بشكل كبير في الرأي العام ويحرك عواطفه ويلفت انتباه وسائل الإعلام مما يؤدي لوصول المطالب بشكل أسرع والضغط على السلطة بصفة أكبر.

- **قطع الطرقات:** يعتمد المتظاهرون على قطع الطرق للضغط على الحكومة حتى تستجيب لمطالبهم، ويؤدي قطع الطرقات إلى تعطيل سير الحياة العامة، في الآونة الأخيرة يتجه شباب الوطن العربي عامة والجزائر خاصة لاعتماد هذا الشكل في الاحتجاج بغلق الطريق بالمتاريس والعجلات المطاطية وخنق حركة السير، حيث تعتبر عملية سهلة لإيصال مطالبهم للمسؤولين[5].
- **التخريب**: تقل احتمالات تحول الاحتجاجات إلى أعمال شغب وتخريب عندما تكون علاقة الشرطة مع المجتمعات المحلية جيدة[6]، غير أن العدوانية في

---

[1] وسيم الزهيري، "بعد صدمة أنا مش كافر.. الانتحار أكثر صور الاحتجاج بلبنان" ،في: https://www.aljazeera.net/news/2020/7/7/الانتحار-أحدث-صور...، تاريخ الاطلاع: (25.05.2022)

[2] أيمن حمودة،" ما سر تزايد حالات انتحار الشباب في الجزائر؟"، في: https://alkhaleejonline.net/مجتمع/ما-سر-تزايد-حالات-انتحار... ،تاريخ الاطلاع: (25.05.2022)

[3] "مصر .. انتحار عامل في شركة كبيرة يتسبب في اندلاع موجة احتجاج "، في: https://www.alquds.co.uk/انتحار-عامل-مصري-في-شركة-خاصة...، تاريخ الاطلاع: (25.05.2022)

[4] لبنى الحرباوي ، "الانتحار كاحتجاج ، طابور هاربين من الحياة في تونس"، في: https://alarab.news/الانتحار-كاحتجاج-طابور-هاربين-من...، **تاريخ الاطلاع: (25.05.2022)**

[5] سارة جقريف،"الاحتجاجات في الجزائر، قطع الطريق أسوأ من تحقيق المطالب"في: https://www.alaraby.co.uk/الاحتجاجات-في-الجزائر-"-قطع-الطريق تاريخ الاطلاع: (25.05.2022)

[6] هيلين تشونغ،"مقتل جورج فلويد: لمادا تتحول الاحتجاجات الى عنف؟ في: https://www.bbc.com/arabic/world-52880234 تاريخ الاطلاع: (25.05.2022)

مواجهة المظاهرات من قبل قوات الأمن تصعد من العنف وتؤدي عمليات التخريب التي يقوم بها المواطنون لخطر الاعتقال والإيذاء[1].

تختلف أشكال الحركات الاحتجاجية حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي وجدت فيها، كما يلعب الموروث الثقافي دورا هاما في تحديد طبيعتها ففي مجتمع كالمجتمع الجزائري لايزال يعيش عبء التراكمات التاريخية للفترة الاستعمارية[2] وعايش عدة تقلبات منذ حربه مع المستعمر وحتى بعد استقلاله إضافة إلى غياب تأطير المجتمع المدني وضعف دور الأحزاب في التنشئة والتمثيل والرقابة والمعارضة، نجد من المنطقي اتخاذ العنف كشكل للاحتجاج، كما يعود سبب العنف الحاصل في المجتمع الجزائري إلى غياب المساواة والعدالة الاجتماعية سوآءا في التوزيع العادل للثروات أو في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية[3]، مما يؤكد أن العنف ليس أزمة أمنية فقط بل سياسية اجتماعية في العمق[4].

المطلب الثالث: أهداف الحركات الاحتجاجية.

تتنوع أهداف الحركات الاحتجاجية وتنم في الأصل عن وجود أزمة يسعى مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح وقيم مشتركة لمعالجتها أو السعي نحو عدم تفاقمها، لذا تعبر أهدافها عن توجهات الأفراد والأزمات التي يعانون منها، بالتالي يمكن إجمال أهدافها فيما يلي:

- تحقيق الديموقراطية: تعبر الحركات الاحتجاجية عن الإدراك المشترك لغياب الديموقراطية[5] باعتبار أزمة الديموقراطية المحرك الأساسي لميلاد الحركات الاحتجاجية وسرعة انتشارها.
- لفت الانتباه للأزمات الموجودة في المجتمع.
- رفع الغبن التاريخي عن الفئات المهمشة[6].
- تعزيز المشاركة السياسية لكونها مقياس لترسيخ الديموقراطية في أي مجتمع سياسي من خلال مبادئها المتمثلة في الحرية وتحقيق المساواة بين الأفراد[7].
- استهداف الدولة لإحداث تغييرات وإصلاحات للاستجابة لمطالب المحتجين وبإمكان المحتجين أن يتحدوا مؤسسات لا تنتمي للدولة كالجامعة أو المنظمات الدينية إلا أن أغلب الحركات الاحتجاجية في القرن الواحد والعشرين جعلت من الدولة هدفا[1].

---

[1]، كريم مجدي، ***مرجع سابق***.
[2] بكيس ***مرجع سابق***، ص.155.
[3]بكيس، ***مرجع سابق***، ص.166.
[4] المكان نفسه.
[5]ربيع وهبة،"الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى "، في عمرو الشوبكي محرر، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-سورية-الأردن)**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2011)، ص. 59.
[6]***المرجع نفسه*** ص.91.
[7]عابر حفيظة، ***مرجع سابق***، ص.22.

- إسقاط الأنظمة الشمولية واستبدالها بأنظمة ديموقراطية وهو الهدف المنشود في الحركات الاحتجاجية في البلدان العربية.
- مقاومة الضغوط الاجتماعية والسياسية وتسخير الجهود لمواجهتها.
- إحداث التحول وتغيير وضع قائم غير مرض إلى وضع مرغوب.

لا تؤدي الحركات الاحتجاجية بالضرورة لتحقيق أهدافها وهذا راجع لاختلاف الأنظمة التي تعمل الحركات الاحتجاجية في أنساقها، ففي النظم الديموقراطية تؤدي الاحتجاجات إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي مما يؤدي إلى تحسين آداه وأحيانا تجديد نخبته، أما في النظم غير الديموقراطية تعمق الاحتجاجات الأزمات لأنه عادة ما يعجز النظام في الاستجابة لمطالب المحتجين بشكل سياسي ليعمل بدل ذلك على التحايل عليها، فيستجيب لجانب ويرفض جوانب أخرى[2]، وهذا ما يحدث بشكل متكرر في الدول العربية وأفضل مثال ما حدث بعد الحركة الاحتجاجية في الجزائر التي عرفت بأحداث 1988 حيث رفعت مطالب اقتصادية اجتماعية كانت مخرجاتها دستور 1989 بفتح الباب للتعددية السياسية رغم أنها لم تكن مطلبا.

المطلب الرابع: الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني.

يُظهر تاريخ المجتمعات أن حراكها الاحتجاجي هو المؤثر الرئيسي في مختلف التحولات التي عايشتها وتشهدها لغاية اليوم خاصة في المجتمعات التي تعاني من غياب ثقافة المؤسسات وتضييق الانظمة السياسية للفضاءات السياسية والاعلامية والنقابية بما في ذلك مختلف مؤسسات المجتمع المدني[3]. فالمجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة الحركات الاحتجاجية عادة ما نجد فيها غيابه قيادة وتنظيم يعبر عن أهدافها[4]. فتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات ونوادي تؤدي دورا محوريا في نقل مطالب المواطنين إلى السلطة وتمثيل توجهات المجتمع واحتواء اختلافاته، ومن شروط المجتمع المدني التحلي بالاستقلالية المالية والوظيفية عن السلطة ما يكسبه شرعية ومصداقية من قبل الشعب في حين أن تبعيته للسلطة تسيء إلى صورته وتفقده ثقة الشعب.

يؤدي ضعف دور المجتمع المدني بالأفراد إلى الاعتراض عن طريق الاحتجاجات كوسيلة لإيصال مطالبهم التي عجزت مؤسسات المجتمع المدني عن إيصالها، ويعد تعثر الدولة في أداء مهامها وتدخلها المستمر والمتزايد في السيطرة

[1]هانك جونستون،***"الدول و الحركات الاجتماعية "***، ترجمة: أحمد زايد، (القاهرة : المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى ،2018) ص.9.

[2]بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،***الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي(مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سوريا-الاردن)***، ص. 12.

[3]بكيس، ***مرجع سابق*** ، ص.18.

[4]***المرجع نفسه*** ص.67.

على كل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني السبب في نشوء الحركات الاحتجاجية لمواجهة أجهزة الدولة، وهو ما يتزامن عادة مع تلاشي دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي واندماجها مع النظام السياسي والعمل لإرضاء رغبة السلطة أو رهبة منها فتنشط الحركات الاحتجاجية في ظل هذا العجز محاوله تمثيل المصالح وتشكيل قوه ضاغطة على الدولة تفرض عليها تعديل سياستها وتطوير أدائها وقد يكون الضغط سلميا كما قد يؤدي لأعمال الشغب والعنف[1]، وتتخذ الحركات الاحتجاجية التي تفتقد لتأطير المجتمع المدني الشكل العنيف عادة حيث يلجأ المواطنون خصوصا الفئات المهمشة منهم للدفاع عن حقوقهم مباشرة عن طريق الاحتجاجات .

أي أن الحركات الاحتجاجية تنشط بشكل أكبر في المجتمعات التي تعاني من عجز في المجتمع المدني وضعف في أدائه إضافة إلى ممارسة التضييق عليه من قبل السلطة.

فسَرت نظرية السلوك الجماعي أن مشاركة الكثير من الافراد في الحركات الاحتجاجية بدون وعي وبدون رؤية وهدف واضح أي بصفة عفوية يرتبط بضعف تأطير المجتمع المدني بالدرجة الأولى[2]، وقد أدى غياب هذا التأطير إلى ظهور شبكات التواصل الاجتماعي كمؤطرة للاحتجاجات ومحددة لموعدها ومختلف مراحل ومحطات تطورها[3]، وخير مثال على ذلك الحراك الشعبي الجزائري والدور البارز الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي فيه.

[1] بن يحيى، ***مرجع سابق*** ، ص.122.
[2] بكيس، ***مرجع سابق*** ،ص.38.
[3] ***المرجع نفسه***، ص .68.

المبحث الثاني: الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

عرف المجتمع الجزائري منذ الفترة الاستعمارية أشكالا عديدة من الحركات الاحتجاجية، وقد تنوعت أسبابها وأساليبها حسب خصوصيات كل مرحلة وطبيعة النظام السياسي السائد فيها، فالحركات الاحتجاجية في ظل الاستعمار الفرنسي لم تنطلق من نفس الأسباب التي تشكلت من خلالها الحركات الاحتجاجية بعد الاستقلال كما أن طبيعة الحركات الاحتجاجية في نظام الأحادية الحزبية تختلف عن طبيعتها في نظام التعددية السياسية وهذا ما سيحاول المبحث التطرق إليه.

المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية في الحقبة الاستعمارية.

بالرجوع إلى حقبة الاستعمار الفرنسي، ظهرت العديد من الثورات الشعبية في ربوع الوطن للتصدي للاستعمار والتنديد بالوجود الاستعماري[1]، ففي بداية العشرينيات من القرن العشرين تبلورت مقاومة الشعب الجزائري في شكل احتجاج سياسي قادته أحزاب وطنية كانت نواتها الأولى حزب نجم شمال إفريقيا الذي تكون سنه 1926، إلى أن فريقا من المناضلين السياسيين تفطن إلى عدم جدوى الاحتجاج والعمل السياسي ليقرر المضي قدما على درب العمل المسلح بإنشاء المنظمة الخاصة مشكلة الانطلاقة الأولى للثورة التحريرية الجزائرية التي قادت جانبها السياسي جبهة التحرير الوطني في حين تولى الكفاح المسلح جيش التحرير الوطني، ليصل الشعب الجزائري لتحقيق مبتغاه في نيل الاستقلال نتيجة المزاوجة بين العمل المسلح والنضال السياسي[2].

اتخذت الحركات الاحتجاجية في تلك الفترة شكل المظاهرات ويعد تاريخ كفاح الشعب الجزائري مرتبط أشد الارتباط بهذه المظاهرات وكانت أول مظاهرة سياسية قام بها الجزائريون سنة 1924 بباريس حيث تجمهر عدد ضخم من العمال الجزائريين للمطالبة ببعض الحقوق السياسية، لكن أعنف المظاهرات الوطنية التي خلفت عشرات الألاف من القتلى هي مظاهرات 08 ماي 1945[3].

وكأمثلة عن أهم الحركات الاحتجاجية التي طبعت مرحلة الاحتلال الفرنسي نذكر:

أ. **مظاهرات العمال الجزائريين في فرنسا**: أخذ الوعي السياسي يقوى لدى العمال الجزائريين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولاسيما في فرنسا حيث حظي العمال بحرية أكبر للتعبير، لتنطلق أول حركة وطنية منتظمة من العمال الجزائريين بفرنسا سنة 1924 حيث خرج العمال متظاهرين بشوارع باريس

---

[1] بومغار، سيد احمد، ***مرجع سابق***، ص.313.

[2] المكان نفسه.

[3] ***المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية***،عبد المالك مرتاض، ،(الجزائر:دار الكتاب العربي،2010)، ص.151.

اعتبرت أول مظاهرة عرفت في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وقد أعاد التاريخ نفسه ليتكرر سيناريو المظاهرات في العاصمة الفرنسية في 17 أكتوبر 1961 بعدد يبلغ أربعين ألف متظاهر[1].

ب. **مظاهرات 08 ماي 1945**: بدأت شرارة هده المظاهرات في الفاتح من ماي سنة 1945 بالعاصمة وسطيف إلا أنها تجددت بعنف شديد في 08 ماي من نفس السنة، حيث عُنّف المتظاهرون من قبل قوات الشرطة الفرنسية خصوصا في قالمة وسطيف وخراطة[2].

وتعود الانطلاقة الفعلية للمظاهرات في سطيف صباح يوم الثلاثاء أين توافد عدد كبير من الناس وسط المدينة ليتحول الأمر فجأة إلى مسيرات حاشدة أمام مقهى فرنسا وسط المدينة، تقدم المسيرة الشاب وعضو الكشافة بوزيد ساعل صاحب 26 سنة. وقد كانت الأناشيد الوطنية حاضرة بقوة، فردد المحتجون أنشودة "من جبالنا" رافعين علم الجزائر لأول مرة، الأمر الذي لم يتحمله محافظ الشرطة الفرنسي فطلب من الكشاف بوزيد إنزال الراية، إلا أن الأخير رفض الانصياع لأوامره لتُوجَّه له رصاصة قاتلة[3] تَلتْها الاف الرصاصات التي نخرت أجساد الجزائريين في حادثة سميت بالمجزرة.

حاول بعض الكتاب الفرنسيين تفسير أسباب هذه المظاهرات تفسيرا اقتصاديا على أساس أنها قامت من أجل لقمة الخبز[4] وأن بطون الجزائريين الفارغة كانت السبب وراء خروجهم إلا أن الأسباب الحقيقية لهذه المظاهرات تمثلت في:

- سجن بعض الزعماء الجزائريين فقامت مظاهرات 01 ماي من أجل المطالبة بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين[5]، وعلى رأسهم الزعيم الجزائري مصالي الحاج مؤسس حزب نجم شمال إفريقيا[6].
- إشراف بعض الزعماء الجزائريين لهذه المظاهرات[7].
- حمل المتظاهرين في سطيف للراية الجزائرية ورفض تسليمها إلى مفوض الشرطة[8].
- المطالبة بالاستقلال كهدف أساسي ومحوري.

ج. **مظاهرات 10 ديسمبر 1962:** كانت جبهة التحرير الوطني تقوم بجهد عظيم على الصعيد الدولي من أجل إقناع الرأي العام العالمي أنها الممثل الشرعي والوحيد

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص 118،119.
[1] ***المرجع نفسه*** ص151.
[2] مرتاض، ***مرجع سابق***، ص.152.
[3] محمد علال،" 08ماي 1945 تاريخ مجزرة فرنسية لن ينساه الجزائريون"، في: ***https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1435926*** تاريخ الاطلاع: (27.05.2022)
[4] مرتاض، ***مرجع سابق***، ص.153.
[5] المكان نفسه.
[6] محمد علال،" 08ماي 1945 تاريخ مجزرة فرنسية لن ينساه الجزائريون"، في: ***https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1435926*** تاريخ الاطلاع: (27.05.2022)
[7] مرتاض، ***مرجع سابق***، ص.154.
[8] المكان نفسه.

للشعب، في حين أن الفرنسيين سخَّروا كل ما يملكون من وسائل دعاية وإعلام لتهميشها[1] والتقليل من شأنها وإضعاف دورها، فكانت المظاهرات ردا عل مزاعم الفرنسيين وتأكيدا على شرعية الجبهة.

شكلت مظاهرات 11ديسمبر 1960 منعطفا حقيقيا في النضال التحرري الجزائري من خلال إسماع كلمة الشعب على الصعيد الدولي وإبطال فرضيات المدافعين عن جزائر فرنسية إلى الأبد[2].

من خلال تطرقنا للحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي نجد أن جميع هذه الحركات تجمعها النزعة الوطنية والسعي لانتزاع الاستقلال، فمبادئها موحدة، كما يجدر الإشارة إلى تأثير الكبير الذي كانت تمارسه تلك الحركات عن طريق توحيد كلمة الشعب الجزائري وترسيخ القيم الوطنية وكذلك الضغط على المستعمر الفرنسي.

لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني من نقابات كنقابة العمال الجزائريين وأحزاب كحزب نجم شمال إفريقيا وطلبة وكشافة في تأطير هذه الحركات وتعبئة الشعب وإثارة عواطفه، وترجع قوة المجتمع المدني آنذاك إلى السعي وراء هدف مشترك تحقيق الاستقلال واعتباره أولوية دون أن تغلب الأنانية والمصالح الذاتية التي تؤدي إلى الانقسام والتشتت.

المطلب الثاني: الحركات الاحتجاجية في ظل الأحادية الحزبية.

ورثت الجزائر غداة الاستقلال أوضاع كارثية مسَّت جميع الجوانب وهذا نتيجة الاستعمار الفرنسي الذي سعى طيلة فترة استيطانه للتخريب وهدم المقومات الوطنية وغرس الجهوية من جهة، ولتدمير البنى التحتية من طرف أنصار الجزائر فرنسية من جهة أخرى، فقد كانت الأوضاع في درجة كبيرة من السوء والازدراء حيث تزايدت البطالة ليتزايد معها الفقر، إضافة إلى الفراغ الإداري وهجرة الكفاءات واليد العاملة بعد إفراغ المؤسسات وطرد الفرنسيين من الجزائر[3].

وقد واجهت الدولة الجزائرية المستقلة عدة رهانات لم تكن ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية فقط إنما واجهت رهانا أخر وهو السلطة أو بالأحرى الصراع الدائر على السلطة مباشرة بعد الاستقلال[4]، لتظهر بعد ذلك في خضم استعادة السيادة الوطنية أول حركة احتجاجية تتمثل في رفض الشعب الجزائري لحرب الزعامات

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.155.

[2] "مظاهرات 11 ديسمبر 1960 منعطف حقيقي في تاريخ شعب بأكمله" في:
https://www.aps.dz/ar/algerie/97678-11-1960، تاريخ الاطلاع: (27.05.2020)

[3] لقمان مغراوي ،"محاضرات السياسة التعليمية من 1976 إلى 2003" ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ص 1

[4] المكان نفسه.

التي نشبت بين قادة الولايات قصد السيطرة على مقاليد الحكم[1].ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى 3 فترات:

أ. **فترة الرئيس بن بلة:** تخللت فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة عدة أزمات منها[2]:

- أزمة صائفة 1962 التي وضعت الجزائر في امتحان صعب.
- الانقسامات في الرؤى والصراعات بين الساسة الممثلين في الحكومة المؤقتة والعسكر الممثلين في جيش الحدود.

ظهر الانقسام بشكل أكبر بعد الحركة الاحتجاجية التي ظهرت في منطقة القبائل بزعامة **حسين آيت احمد** أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية الذي نَدَّدَ بتهميش منطقة القبائل وبخيارات الرئيس بن بلة آنذاك والتي وصفها بغير الديموقراطية[3]، وتميَّزت هذه الحركة الاحتجاجية باعتمادها على العمل المسلح ولجوئها إلى العنف لدرجة أنها كادت تؤدي إلى وضع انفصالي لولا نشوب حرب الرمال التي اندلعت مع المغرب والتي استوجبت توحيد الصفوف وحشد القوى[4].

ومنذ ذلك التاريخ أي عام 1963 عرفت الجزائر استقرارا نسبيا إلى غاية الانقلاب الذي أقدم عليه العقيد هواري بومدين على حكم الرئيس بن بلة والذي أطلق عليه اسم التصحيح الثَّوري، حيث ظهرت فئات في المجتمع معارضة لهذا العمل لتشهد بعض المدن الجزائرية لاسيما مدينة عنابة مشادَّات عنيفة بين أنصار الرئيس المخلوع وقوات الأمن سقط من جرائها العديد من الضحايا[5].

ب. **فترة الرئيس بومدين:** تمكن الرئيس هواري بومدين من تحقيق ظروف الاستقرار بفضل سياسته التي جمعت بين[6]:

- **قبضة حديدية:** عن طريق تطويق أمني للمجتمع.
- **يد حريرية**: عن طريق مشروع مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية، حيث عرفت فترته عدة مميزات:

- رضى شعبي كبير وقبول شرائح عريضة من المجتمع الجزائري لسياسيات وخيارات الرئيس بومدين.
- استقطاب الشباب وانتعاش في الاقتصاد[7].
- الدولة في عهده فقد كانت كافلة للمكاسب والحقوق الاجتماعية للمواطنين[8].

---

[1] بومغار، سيد احمد، ***مرجع سابق***، ص. 314.
[2] مغراوي ، مرجع سابق ص 1.
[3] لطفي بومغار، نوران سيد احمد، ***مرجع سابق***، ص. 314.
[4] المكان نفسه.
[5] بومغار، سيد احمد، ***مرجع سابق***، ص.315.
[6] ***المرجع نفسه***، ص. 31.
[7] ***المرجع نفسه***، ص. 315.
[8] ***المرجع نفسه***، ص. 30.

- قوة موارد الدولة وتوفر السيولة المالية مما أدى لتراجع ظهور الحركات الاحتجاجية بشكل واضح[1].
- الاعتماد على الاشتراكية التي حصرت في مفاهيم كالتأميم، بناء قطاع عمومي واسع، المخططات التنموية اقتصاد وطني[2].

ج. **فترة الرئيس شاذلي بن جديد:** شكلت وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر الحديث حيث عرف حكم خليفته الرئيس الراحل شادلي بن جديد إعادة بروز الحركات الاحتجاجية إلى الساحة وهذا راجع إلى عدة عوامل[3]:

- سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها الرئيس الشاذلي بن جديد.
- بروز الفوارق الاجتماعية في مجتمع كان متشبعا بقيم العدالة الاجتماعية.
- الانتقال من اقتصاد مبني على الاشتراكية إلى اقتصاد تسوده روح ليبيرالية مما أدى لبروز فئات جديدة في المجتمع اكتسبت ثروتها عن طريق الامتيازات التي منحتها إياها الدولة.
- تفشي ظاهرة المحسوبية والرشوة جراء البحبوحة المالية وليدة ارتفاع أسعار البترول في منتصف الثمانينات من القرن العشرين.
- رفع التطويق الأمني عن المجتمع لإيمانه بضرورة فك الخناق عن المجتمع وفسح مجال أوفر للحريات الفردية والجماعية.
- إطلاق سراح العديد من المعتقلين السياسيين ولا سيما من العناصر الإسلاموية.
- تشكل النواة الأولى للحركة الاحتجاجية المسلحة المعروفة تحت اسم جماعة "بويعلي" وقيامها بأولى العمليات المسلحة لغرض تغيير النظام بالقوة ودفعه إلى إرساء قواعد مجتمع مبني على الشريعة الإسلامية.
- تمكن السلطة من إجهاض هذه المحاولة والقضاء على أفراد المجموعة قليلي العدد إلا أن العناصر الإسلاموية ظهرت فيما بعد في شكل قوة يمكن أن تأتي بالتغيير.

ومن بين الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في فترته نذكر:

أ. **الربيع الأمازيغي:** لطالما عمل الاستعمار الفرنسي على إثارة قضايا الهوية ونشر التفرقة بين الشعب الجزائري من خلال سياسة " فرق تسد"، لدرجة أن السياسة التعليمية لفرنسا في منطقة القبائل كانت خاصة، حيث كان هناك اهتمام كبير بالمنطقة محاولة خلق التفرقة بين العرب والأمازيغ، فبدأ الاستعماريون بالكتابة

---

[1] ***المكان نفسه***.
[2] عابر حفيظة، ***مرجع سابق***، ص .108.
[3] بومغار، سيد احمد، ***مرجع سابق***، ص.316،315.

عن المنطقة لإبراز ما سموه ب **"الخاصية القبائلية"** أو **particularité kabyle** وهذا لتمرير مقولتهم لاختلاف العرب والأمازيغ عن بعضهم البعض[1].

حاول المفكرون والعلماء وحتى الشعب الجزائري مواجهة الجهوية إلا أن ذلك لم يمنع تكرر سيناريو بعد الاستقلال حيث شهدت الجزائر إعادة بعث مشكل الهوية وظهور الربيع الأمازيغي خاصة بعد أحداث 1980[2]، لتظهر بعدها حركات ثقافية أمازيغية عبرت عن مطالب خاصة لغوية جهوية، وتميزت الحركات التي برزت بقوة في منطقة القبائل بعد الثمانينات بقوة تأطيرها وتنظيمها النخبوي (حزب القوى الاشتراكية، حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية)[3]. واتخذت الحركة الاحتجاجية عدة اشكال منها[4]:

- مظاهرات في الجزائر العاصمة وتيزي وزو.
- إضراب عام في منطقة القبائل.
- مسيرة في تيزي وزو رفع المحتجون فيها شعارات منها " الثقافة الأمازيغية ثقافة شعبية " و" كفى من القمع الثقافي".
- استخدام العنف من إغلاق المدارس التي تدرس باللغة العربية وإتلاف لوحات الإشارات والإعلانات المكتوبة باللغة العربية.
- استعمال الصحافة من أجل الاستثمار في القضية وتعزيز الموقف، أما عن أسباب الربيع الأمازيغي فهي كالتالي:
- رفض السلطات المحلية ترخيص محاضرة للكاتب **مولود معمري** حول الشعر الأمازيغي.
- الشعور بالتهميش والتغييب.
- الرغبة في الارتقاء باللغة الأمازيغية والهوية الأمازيغية.

لتتوالى الحركات الاحتجاجية الشعبية في الجزائر منذ 1980 وظهرت في كل من: وهران 1982، العاصمة 1985وسطيف 1986 وواكبت هذه الاحتجاجات الانهيار الحاد لأسعار البترول وصعوبة الأوضاع المعيشية كما شهدت انسحاب الدولة من تقديم خدماتها مع ارتفاع نسبة البطالة إضافة إلى ذلك تسريح العمال كل هذه الأمور مهَّدت لأحداث أكتوبر 1988.

[1] مغراوي ، مرجع سابق، ص28.
[2] عابر ، ***مرجع سابق***، ص. 108.
[3] بن حليمة صحراوي، ***مرجع سابق***، ص.55.
[4] "الربيع الأمازيغي بالجزائر حراك من أجل الهوية" في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16/الربيع تاريخ الاطلاع: (27.05.2020)

ب. **أحداث أكتوبر 1988:** مثلت احتجاجات أكتوبر1988 اللحظة التي عرفت فيها الدولة الجزائرية كبرى أزماتها السياسية، حيث أدت إلى انتهاء حقبة الأحادية الحزبية وإدخال البلاد في مرحلة جديدة من التعددية السياسية والحزبية[1].

انطلقت الأحداث من الجزائر العاصمة لتتسع إلى المدن الاخرى في مختلف مناطق البلاد، واعتبرت قوية التأثير بسبب طبيعة النتائج السياسية المهمة التي ترتبت عنها والتي تمثلت في الإعلان بعدها مباشرة كنتيجة لها عن دخول البلاد مرحلة التعددية السياسية وإصدار دستور جديد اعترف بحق الأحزاب وحق الاضراب وتكوين النقابات وحق اصدار الصحف.

مهَّد هذا الدستور الجديد لإجراء أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر، إلا أن نتائجها الغيت مباشرة بعد إعلان فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ مما شكل الشرارة التي أدخلت البلاد في مرحله عنف لم تتعاف منها بشكل نهائي حتى اليوم[2].وعن أهم ما سجلته هذه الاحتجاجات[3]:

- تنديد الشباب الجزائري وفئات أخرى من المجتمع بنظام الحزب الواحد وبالنزعة الاشتراكية للاقتصاد.
- عمليات التخريب حيث دمرت ممتلكات عمومية وأملاك خاصة كما شهدت الأحداث اشتباكات دامية استدعت تدخل الجيش الوطني الشعبي.
- استعمال السلطة لوسائل ردعية للتحكم في الوضع الأمني.
- تجمع من يمكن تسميتهم "المهمشين" بتنوع أسس التهميش (ثقافي، اجتماعي، اقتصادي)، وقد سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه اتجاه الدولة والنظام على امتداد الثمانينات من القرن العشرين كل على حدة.
- مثلت أحداث 1988 اللحظة التي شهدت ما يمكن تشبيهه بأنه تحالف وتكتل واسع بين هذه الفئات من طلبة جامعيين وعاطلين عن العمل وأصحاب الحرف والمهن المتضررين من سياسات الانفتاح.
- دخول البلاد مرحلة جديدة تماما إثر احتجاجات 1988 التي كانت الأكبر والأكثر مواجهة بالعنف من جانب الدولة.
- تجمع هياكل الحركات الاجتماعية لمواجهة النظام.
- المواجهة القمعية للقوات الأمنية والتي إلى تصعيد العنف والزيادة من حدة الوضع.

ج. **الإرهاب:** عمق دستور 1989 الأزمة عوض حلها وتجلى هذا بعد الدخول فترة لم تكن الدولة ولا المجتمع مهيئين لها، لم يُعرف عنها الكثير وكان المستقبل مبني للمجهول، فقد أفضت مرحلة التحول السياسي بعد عام 1988 إلى تعددية سياسية

[1] الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، ***سياسات عربية***، ع34 (سبتمبر2018) ص.45.
[2] بكيس، ***مرجع سابق***، ص.90.
[3] بومغار ، سيد احمد ، ***مرجع سابق*** ،ص.319.

غير منظمة نجم عنها انفتاح سياسي وإعلامي وجمعوي لم يكن منضبطا في أغلبية الأحيان وافتقد إلى تقاليد الممارسة السياسية الرصينة وثقافة الاختلاف[1].

فتح الدستور باب التعددية السياسية أين تم اعتماد أحزاب إسلاموية تمثلت في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بخطاب إيديولوجي قائم على العدالة الاجتماعية وقدرتها على تعبئة الجماهير لتجرى أول انتخابات تشريعية يوم 26 ديسمبر 1991 حصدت فيها الجبهة على غالبية المقاعد البرلمانية ب 188 مقعد مقابل 25 مقعد لجبهة القوى الاشتراكية و16 مقعد لجبهة التحرير الوطني حسب النتائج التي نشرت في العدد الأول من الجريدة الرسمية يوم 04 جانفي 1992[2]. إلا أن المسار الانتخابي لم يواصل سيره وتم تعطيله.

يؤكد الحقوقي **مصطفى بوشاشي** أن إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية كان توقيفا للمسار الديموقراطي في الجزائر، مضيفا أن النظام السياسي القائم على الدكتاتورية في الجزائر لم تكن لديه النية مطلقا للانتقال إلى ديموقراطية حقيقية[3]، ويعتقد بذلك أن جل هم النظام هو الاستمرار في الحكم ولم يحسب الأضرار التي لحقت بالبلاد والشعب جراء إلغاء المسار الانتخابي، واستعملت الجبهة في الاحتجاج الأساليب التالية[4]:

- العصيان المدني: في بادئ الأمر اعتمدت على العصيان المدني والاعتصام في الشوارع وتم تدوين منهج العصيان المدني بوثيقة مرجعية رسمت مختلف الخطوات التي كان من المفروض سقوط الدولة الجمهورية واستبدالها بدولة قائمة على الشريعة الإسلامية.
- تشكيل "لجنة الدفاع" عن اختيار الشعب من قبل بعض الفاعلين بعد تدخل مؤسسة الجيش وتوقيف المسار الانتخابي إبان إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية مما أدى لمعارضة الفواعل الحزبية والجمعوية والوجوه السياسية المستقلة المنحازة إلى "المعسكر الوطني –الإسلامي".
- الاحتجاج الشعبي عبر مناضلي الجبهة والمتعاطفين مع مشروعها السياسي من خلال تحريك الشارع والدعوة إلى تنظيم تظاهرات وتجمعات ومسيرات تطالب باحترام كلمة الشعب ودعوة العسكريين إلى عصيان أوامر مسؤوليهم إدا طلبوا منهم إطلاق النار على المتظاهرين.
- الانتقال للعمل المباشر واستعمال العنف من قبل بعض التيارات العنيفة بعد إعلان حالة الطوارئ في فيفري1922 وإصرار الجيش وقوى الأمن على

[1] الطاهر سعود، ***مرجع سابق***، ص. 45.
[2] "الجزائر قصة تشريعيات ديسمبر 1991 التي ألغت السلطة نتائجها"، في:
4ttps://www.maghrebvoihces.com/trends/2020/12) تاريخ الاطلاع: (27.05.2022)
[3] "الجزائر قصة تشريعيات ديسمبر 1991 التي ألغت السلطة نتائجها"، في:
4ttps://www.maghrebvoihces.com/trends/2020/12) تاريخ الاطلاع: (27.05.2022)
[4] الطاهر سعود، مرجع سابق، 45،46.

إنهاء مظاهر الرفض كلها ولو بالقوة، وما زاد الوضع تأزما حملات الاعتقال والسجن الموسعة التي شنت ضد مناضلي الجبهة.

- العنف والعمل المسلح: برزت مظاهر العنف في مواجهات بين مصالح الأمن ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما أدى إلى استقالة الحكومة وتأجيل الانتخابات وتغيير طبيعة الحركة الاحتجاجية باتخاذها وجها مسلحا أدخل الجزائر في دوامة أمنية وكلفتها عشر سنوات من الدمار[1].

يجدر الإشارة أنه وإلى غاية منتصف عام 1992 لم تسجل سوى حالات اغتيال فردي وأعمال مسلحة محدودة، حيث كان لاستراتيجية التعبئة السياسية التي باشرتها جبهة الإنقاذ دور في أن يبقى التصدي للوضع الجديد مرتكزا على اليات العمل السياسي السلمي، لكن تم تجاوز هدا المسار ليحتل مكانه مشهد دموي عنيف هيمن على البلاد خلال عقد التسعينيات حيث ارتفع منسوب الاغتيالات والتصفيات الجسدية والنزاع المسلح إلى مستويات لم يشهدها تاريخ البلاد[2]، لتدخل الجزائر في مرحلة الحرب مع الإرهاب والتي مثلت لحظة فارقة على كل المستويات فقد أدت إلى تراجع الحركات الاحتجاجية إلى حد كبير في ظل تصاعد أولويات الأمن والسلم الاجتماعي مقابل أي مطالب اجتماعية أو اقتصادية أخرى[3]، كما رجع سكون الحركات الاحتجاجية إلى التضييق الذي مارسته السلطات على النشاط السياسي[4].

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية في ظل التعددية السياسية.

أ. **الربيع الأمازيغي2001:** مع قرب استعادة السلم عادت الحركات الاحتجاجية للظهور وكان هذا سنة 2001 في إعادة بعث للربيع الأمازيغي لسنة 1980،حملت الحركة بعدا هوياتيا واقتصاديا واجتماعيا نظرا للظروف السيئة التي عاشتها البلاد[5] في تلك الفترة، أما عن السبب الرئيسي لاندلاعها فيرجع إلى 18 أفريل 2001 حيث أصيب **"ماسينيسا قرماح"** البالغ 18 سنة بجروح خطيرة جراء إطلاق النار عليه من رشاش كلاشينكوف في مقر الدرك لبني دوالة بعد اعتقاله إثر مشاجرة عادية بين شبان وعناصر الدرك ليتوفى بعد يومين في مستشفى بالعاصمة، وتزامن وقوع الحادثة مع الاحتفالات الحادية والعشرين للربيع الأمازيغي لينزل سكان المدن والقرى إلى الشوارع للمطالبة بإغلاق جميع مقار الدرك الوطني في المنطقة[6].

---

[1] بومغار، سيد احمد، ***مرجع سابق*** ،ص.320.
[2] ***المرجع نفسه***، ص. 46.
[3] بومغار، سيد احمد، ***مرجع سابق***،ص.31. .
[4] ***ل مرجع نفسه، ص***.321.
[5] **المرجع نفسه**، ص. 322.
[6] فرانس برس ، "الجزائر 20 عام على أحداث الربيع الأسود " في:https://hathalyoum.net/articles/2675802-الجزائر-20 تاريخ الاطلاع: (27.05.2022).

نظم المواطنون أنفسهم في إطار ما عرف حينها ب "العروش"[1]، وهي منظمة موروثة من الأجداد أصبحت تقود الحركة الاحتجاجية[2]، ظهرت كبديل للأحزاب والجمعيات الأمر الذي اضطر الدولة إلى الرجوع إلى تنظيمات تقليدية لضمان تمثيل سكان القبائل[3]، لذا ظهرت الحركة الاحتجاجية تحت غطاء "العروش" أو "حركة المواطنة" المعادية للأحزاب والنخب المتحدثة باسمها والتي فشلت على حسب نظر حركة العروش في حل المسألة الأمازيغية بالجزائر منذ ظهورها سنة 1949[4].

وشهدت هذه الحركات عنفا شديدا أدى لضرورة لجوء السلطة لمنع التظاهر وتجميد المظاهرات بالجزائر العاصمة بعد تحول التظاهرات إلى مواجهات مع قوات الأمن التي أطلقت النار بالذخيرة الحية ما أسفر عن مقتل 126 شخص وجرح أكثر من خمسة الاف اخرين[5].

ب.**الربيع العربي ومظاهرات 2011:** كانت سنة 2011 حافلة بالأحداث واعتبرت سنة الحركات الاحتجاجية بامتياز حيث كانت تونس السباقة في خوض تجربة ما أطلق عليه الربيع العربي مع كل ما تحمله التسمية من نقيض للواقع فقد كان خريفا على البلدان التي عرفته حين أدخل بلدانا بأكملها في فوضى أمنية واقتتال داخلي وتحطيم لمكتسبات الدولة الوطنية[6]، وقد لاقت موجة الثورات العربية صدى محدودا في الجزائر وهدا راجع لخبرة المجتمع والدولة الجزائريين في العشرية السوداء[7]، وتجربة الإرهاب التي لا يراد تكرارها تحت أي ظرف.

ومع توسع المظاهرات في تونس وانتقال العدوى إلى مصر وسوريا تابع المجتمع الجزائري ببالغ الاهتمام والعناية أحداث ما سمي بالربيع العربي وانقسم في تأويله لهذه الحركات إلى فئة مؤيدة وأخرى معارضة[8]:

أ. موقف مؤيد للحركات الاحتجاجية في الدول المعنية معتبرا إياها تجربة ديموقراطية يجب الاقتداء بها.
ب. موقف رافض لها على أساس أنها مؤامرة من الدول الأجنبية تحاك ضد الشعوب العربية.

---

[1] لطفي بومغار، نوران سيد احمد، ***مرجع سابق*** ص. 322.
[2] فرانس برس،"الجزائر 20 عام على أحداث الربيع الأسود " في:https://hathalyoum.net/articles/2675802-الجزائر-20
تاريخ الاطلاع: (27.05.2022).
[3] بومغار،سيد احمد، ***مرجع سابق*** ص. 323.
[4] بكيس، ***مرجع سابق*** ،ص .95.
[5] فرانس برس ، "الجزائر 20 عام على أحداث الربيع الأسود " في:https://hathalyoum.net/articles/2675802-الجزائر-20
تاريخ الاطلاع: (27.05.2022).
[6] الطاهر سعود، ***مرجع سابق***، ص .42.
[7] لطفي بومغار، نوران سيد احمد، ***مرجع سابق***، ص.31.
[8] بومغار،سيد احمد، ***مرجع سابق***،ص.325،324.

باقتصاد ريعي هش وواقع اجتماعي مرير بدأت احتجاجات في الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي2011 وتزامن ذلك مع دخول السنة الجديدة التي عرفت زيادة في أسعار مجموعة من المواد الغذائية على رأسها الزيت والسكر، لتنتشر شائعات في العاصمة والكثير من مناطق البلاد الأخرى أن الشبان سيخرجون لمواجهة الشرطة والقيام بمظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة وكانت الانطلاقة من وهران لتنتشر إلى باقي الولايات[1]، وشهد دروتها حي باب الواد العريق الذي لطالما شكل على مر الزمن قلعة من قلاع الاحتجاج في الجزائر[2].

حسب الأستاذ **ناصر جابي** اتخذت أحداث جانفي 2011 النمط نفسه لحركات احتجاجية سابقة، حيث قام شبان تتراوح أعمارهم بين 16 و21 سنة بتشكيل مجموعات صغيرة في أحيائهم ثم الخروج إلى الطريق العام لإقامة حواجز ومتاريس تستعمل فيها الإطارات المطاطية المشتعلة، لتنشب بذلك مواجهات مختلف الأجهزة الأمنية، كما قام المحتجون بتحطيم المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية القريبة من تجمعاتهم محاولين اقتحامها وكانت هذه المواجهات تنطلق ليلا في العادة لتفادي كاميرات المراقبة المنتشرة في الشوارع[3]. لكن تنوعت مطالب المحتجين وقد حصر الجدول التالي مطالب الحركات الاحتجاجية على مدار سنة 2011[4]:

جدول رقم (02): مطالب المحتجين في احتجاجات سنة 2011.

المطالب	عدد الحركات الاحتجاجية	النسبة المئوية%
السوسيواقتصادية	1806	58.3
مهنية	894	28.9
بيداغوجية	269	8.7
المطالب السياسية والحقوقية	129	4.2
المجموع	**3098**	**100**

المصدر: نور الدين بكيس، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء ص 124.

يلاحظ من خلال الجدول التفاوت الكبير في نسب مطالب الحركات الاحتجاجية ما يظهر انحصار اهتمامات المحتجين على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحضور المطالب السوسيواقتصادية والمهنية بقوة في الحركات الاحتجاجية 2011 مقارنة بالمطالب السياسية التي سجلت النسبة الأقل.

[1] بكيس، ***مرجع سابق***، ص.99.
[2] بومغار، سيد احمد، **المرجع *السابق*،** ص. 326.
[3] بكيس، ***المرجع السابق*،** ص.104.
[4] **المرجع نفسه**، ص. 124.

كانت ردة فعل الحكومة في الاستجابة للمطالب المطروحة سريعة مما أدى لتهدئة الأوضاع وتفادي الانزلاقات، فخرج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب رسمي له واعدا بجملة من الإصلاحات والخطوات التقدمية تمثلت في[1]:

- رفع حالة الطوارئ المقرة مند حرب العشرية السوداء.
- تحسين المرافق العامة والخدمات العمومية.
- إعطاء المساحة للأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها في أجهزة الإعلام.
- إطلاق حزمة جديدة من قوانين تنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات من اجل امتصاص الاحتجاجات والحيلولة دون لحاقها ركب الثورات العربية.

تميزت هذه الحركات الاحتجاجية بمجموعة من الخصائص لعل أبرزها افتقادها لإطار واضح وتنظيم هيكلي يؤطرها. فمن السهل ملاحظة ضعف تنظيمها وغياب أي جهد للأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في تأطيرها[2]، كما أن أول ما يستوقف المتابع لهذه الحركات الغياب الملموس لتفاعل القوى الحزبية مع هذه الاحتجاجات باستثناء حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية[3]، وانحصار الفئة المشاركة فيها على الشباب دون مشاركة فئات أخرى من المجتمع.

رغم انقضاء هذه الموجة إلا أن العامين التاليين 2012 و2013 لم يشهدا توقفا للاحتجاجات الذي بلغ سنة 2012 إلى 4536 احتجاجا وفقا لتقديرات مديرية الأمن الجزائري، وهناك تقديرات أخرى تقول أن قوات الأمن الوطني العامة قد تدخلت نحو 11 ألف مرة في عام 2012 لفض الاحتجاجات[4].

المطلب الرابع: الحراك الشعبي 22 فيفري 2019.

شهدت الجزائر على مر تاريخها عدة حركات احتجاجية، الجدير بالذكر أنها جميعها تشترك في أن المطالب الاجتماعية والاقتصادية كانت وقودها مع اتخاذ العنف شكلا لها وهو ما أوحى للكثير من المحللين أن الجمهور الجزائري لا يخرج بكثافة في احتجاجات ذات طابع ومطالب سياسية إنما تحركه حاجاته الاقتصادية أو المهنية[5] كما سجلت غيابا لتأطير المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

---

[1] بومغار، سيد احمد، ***المرجع السابق،*** ص.326.

[2] بكيس، ***المرجع السابق،*** ص.106.

[3] بومغار، سيد احمد، ***المرجع السابق،*** ص.326.

[4] بومغار، سيد احمد، ***المرجع السابق،*** ص.326.

[5] محمد السبيطلي،***حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة*** ،(الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،2019)ص6.

لم يكن من المتوقع لمجتمع بتلك الخلفية الاحتجاجية العنيفة وبكل تراكماته وأوضاعه الصعبة أن يحتل الساحات والشوارع بشتى الطرق السلمية وبدون نية في الإفساد رافعين مطالب سياسية بحتة، ليسجل تاريخ 22 فيفري 2019 علامة فارقة في تاريخ الحركات الاحتجاجية في الجزائر.

1) **تعريف الحراك: أ. لغة**: إن مصطلح الحراك بفتح الحاء اسم مشتق من الفعل الثلاثي حرك أو حرك ويعني الحركة التي تعبر عن كل مظهر عام من مظاهر النشاط وهي بدلك ضد السكون[1].

ب. **اصطلاحا**: يعرف الحراك على أنه موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات التي تحدث في دولة ما وتدعو إلى المزيد من الديموقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما يعد مظهرا من مظاهر الاحتجاج المدني المعاصر يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري[2].

2) **بداية الحراك الشعبي:** يعتبر الكثير من المحللين والباحثين أن الحراك الشعبي في الجزائر كان عفويا وغير مخطط له إلا أن الواقع معاكس لذلك، فالهبات العفوية تكون في إطار حدث صادم يعبر فيها الجمهور عن صدمته بطابع مؤقت ينتهي بانتهاء الحدث الصادم أو بانتهاء التعبير عن الصدمة[3]، مما جعل تجمع العدد الكبير من الأفراد في نفس المكان وعلى نفس الوقت ولنفس المطلب يطرح إشكالية عفوية الحراك ، ويعبر عن ذلك الصحفي **رياض هويلي** في وصفه لبداية شرارة الحراك الشعبي قائلا: "نحن هنا ، يوم الأربعاء 20 فبراير 2019 ، شك وريبة هدوء وحدر ، رواج واسع لإشاعات عن مظاهرات مرتقبة يوم 22 فبراير عبر كافة أرجاء الوطن ضد العهدة الخامسة"[4]. ذاهبا إلا أن الحراك الشعبي لم يكن اعتباطيا بل تم التخطيط له مسبقا.

ويجدر الإشارة إلى أن الحراك تمخض عن محاولات سابقة للاحتجاج أجهضتها السلطة، فمظاهر الرفض لسياسات بوتفليقة بدأت مع العهدة الرابعة حين دعا ناشطون وإعلاميون معارضون لترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة إلا أن المظاهرات تم قمعها ومنع المتظاهرون من حرية التعبير، من جهته دعا حزب" التجمع من أجل الثقافية والديموقراطية" إلى تشكيل جبهة موحدة لنزع الشرعية عن الانتخابات الرئاسية المقررة في أفريل2014[5]. من هنا بدأت الصورة المثالية للرئيس بوتفليقة تمحى من أذهان

---

[1]روباش سمراء، ***تداعيات حراك 22 فيفري على الانتقال الديموقراطي في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماستر،(جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص.33.

[2] سعدي عبد الزهرة جبير، ***المرجع السابق***، ص. 518،520

[3]بكيس، ***المرجع السابق***، ص.52.

[4]رياض هويلي، "شرارة الانتفاضة.. ارتباك العصابة وقرار الجيش "، ***أخبار الوطن***، العدد 118 ،22 فيفري 2020 ص3.

[5] https://mubasher.aljazeera.net

الجزائريين، صورة البطل الذي أنقذ الجزائر من الدمار، ولعل السبب في انحصار شعبية الرئيس مرضه وغيابه عن الأنظار والساحة السياسية والمنابر الإعلامية، وقد كانت بداية الحراك كالتالي:

I. **ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة:** أعلن الرئيس بوتفليقة المتمسك بكرسي الرئاسة منذ 1999 والذي يعاني من عجز بسبب المرض عن ترشحه لعهدة جديدة وكان هذا في 10 فيفري 2019. أدى ترشحه لسخط الشعب الجزائري الذي اعتبر الأمر إهانة له، فخاطب بوتفليقة الشعب الجزائري مذكرا إياه بالإنجازات التي قدمها خلال مشواره الرئاسي بدءا بالمصالحة الوطنية والإصلاحات السياسية وسعيه لخدمة الوطن كما أقر أن مرضه لن يشكل عائقا ضد إرادته في خدمة الوطن، ليختم رسالته بقول: "أيها المواطنات الفضليات أيها المواطنون الأفاضل تلكم إذا هي الرسالة التي حرصت على تبليغكم إياها اليوم من أجل الإعلان عن ترشحي للانتخابات الرئاسية لشهر أفريل المقبل ومن أجل مقاسمتكم عزمي الصادق على إشراك كل القوى الوطنية و السياسية والجمعوية والنقابية في مواصلة بناء ديموقراطيتنا"[1]. كانت رسالة بوتفليقة الشرارة التي انطلق منها الحراك الشعبي.

II. **حركات احتجاجية في عدة ولايات:** بعد إعلان بوتفليقة ترشحه بدأت مظاهر الاحتجاج تظهر في عدة ولايات جزائرية، في مقدمتها خراطة ببجاية والتي تعتبر مدينة ذات رمزية سياسية وتاريخية إذ هي إحدى المدن الثورية التي شهدت مجازر الاستعمار الفرنسي في 08 ماي 1945 والتي راح ضحيتها 45 ألف شهيد ففي 16 فيفري 2019 شهدت أكبر مسيرة شعبية نظمت مباشرة بعد إعلان الرئيس بوتفليقة عن ترشحه لعهدة خامسة عرفت بمسيرة الرايات السوداء، رفعت خلالها لافتات سوداء تعبيرا عن الحزن والغضب لترشح الرئيس[2].

III. **دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر**: بعد رسالة بوتفليقة المتضمنة ترشحه لعهدة رئاسية خامسة شهدت مواقع التواصل الاجتماعي تفاعل غير مسبوق، فأصبحت منصات التواصل الاجتماعي على رأسها الفايسبوك الوسيلة الأمثل للتعبير عن الاستياء واستغل الناشطون المواقع لإطلاق دعوات للخروج يوم الجمعة 22 فيفري للتظاهر ضد ترشح الرئيس عبر الهاشتاج # حراك-22-فيفري، #لا للعهدة الخامسة[3]، ليستجيب عدد كبير من الأفراد للنداءات جاعلين من جمعة 22فيفري استثنائية، لينطلق الحراك فعليا يوم الجمعة 22 فيفري 2019 وعن أهم مميزاته:

- كسره حاجز الخوف بعد التجربة القاسية التي مر بها الجزائريون بعد أحداث 1988 التي جعلته يتردد في التعبير عن اعتراضه خاصة عبر الاحتجاج ويعطي الأولوية للأمن والاستقرار.

---

[1] https://www.aps.dz/ar/algerie/66827-2019-02-10-13-56-29 تاريخ الاطلاع: (28.04.2022)

[2] عثمان لحياني ،"مظاهرات حاشدة في خراطة شرقي الجزائر .. الحراك والسلطة جولة بجولة " في: https://www.alaraby.couk/politic تاريخ الاطلاع: (28.04.2022)

[3] https://www.accessnow.org/ تاريخ الاطلاع: (28.04.2022)

- إسقاط تعليمة منع التظاهر في العاصمة والتي أقرها بن فليس سنة2001.
- الطابع السلمي للمظاهرات.
- عدم قمع قوات الأمن الاحتجاجات.
- فقدانه للتأطير من الأحزاب والمجتمع المدني.
- المطلب السياسي بإلغاء العهدة الخامسة.
- حضور الشعارات بقوة.
- المرجعية الثورية كانت حاضرة عن طريق شعارات تخص الشهداء والمجاهدين كنداء الشعب" يا علي" نسبة للشهيد المعروف ب "علي لابوانت".
- التسلسل في المطالب والتدرج فيها فالأمر لم يتوقف بإنهاء العهدة الخامسة بل في كل جمعة كان الشعب يرفع مطالب جديدة.
- الدور الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي في الدعوة إلى المظاهرات وتغطية الحراك.
- التعتيم الإعلامي حيث أغمضت وسائل الإعلام عينيها على الحركات الاحتجاجية ولم تغط الأحداث من الأول كمل أنها صورت الاحتجاجات عقب استقالة الرئيس بوتفليقة على أساس أنها احتفالات وهذا تحريف للرسالة الإعلامية.
- أهدافه عامة وموحدة وليست خاصة أو فئوية[1].
- الاختلاف عن الحركات الاحتجاجية السابقة من حيث الطبيعة والأهداف.

أما عن الأسباب التي أدت إلى الحراك الشعبي فهي كالاتي:

أ. **أسباب سياسية**: كان المطلب السياسي ميزة الحراك الشعبي حيث جعل من الساحات والشوارع محاكم لإدانة بوتفليقة ورموزه أو" العصابة" كما اعتاد الشعب مناداتهم وتمثلت الأسباب السياسية في:

- ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة ويعد السبب الرئيسي.
- انتشار ظاهرة الفساد السياسي، ففي الفترة التي حكم فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استحوذ على الساحة السياسية وأنشأ أحزابا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية.
- انتشار الرشوة والمحسوبية.
- غياب الديموقراطية.
- انتشار البيروقراطية والفساد الإداري.
- تركيز الثروة في أيدي رجال الأعمال المقربين من السلطة حيث تكرر ذكر رجال الأعمال في الشعارات[2].

[1] **الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة، ص836.**

[2] عائشة دويدي ،***المرجع السابق***، ص .840.

ج. **أسباب اقتصادية:** على الرغم من أن الحراك الشعبي انطلق من أسباب سياسية تمثلت في إيقاف مشروع العهدة الخامسة إلا أنه لا يمكن التغاضي عن المشاكل الاقتصادية التي عاشها المجتمع والمتمثلة في:

- تدني الأوضاع الاقتصادية.
- انتشار الفقر والبطالة.
- ضعف القدرة الشرائية للمواطن.
- سوء توزيع الثروات.
- الاعتماد على الريع ومداخيل البترول والغاز مما جعل الاقتصاد مهزوزا وعرضة للتقلبات.

د. أسباب اجتماعية: عانى المجتمع الجزائري طوال مدة حكم الرئيس بوتفليقة من اضطهاد للحريات ومنع أي مجال للاعتراض عن سياساته، فلطالما سعت وسائل الاعلام لتذكير الشعب بتجربة الإرهاب كطريقة لزرع الخوف في النفوس، ويمكن حصر الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

- تردي الأوضاع الاجتماعية.
- فقدان الشعب الثقة في النظام السياسي.
- الاحتقان الاجتماعي.
- الإحباط والكبت الاجتماعي[1]
- التهميش الاجتماعي.

3. **أهم محطات الحراك الشعبي:** مر الحراك الشعبي بالجزائر بمحطات مختلفة منذ انطلاقه يوم 22 فيفري 2019 شهد العديد من الاحداث بعضها خدمته وبعضها عرقلته ويلخص الجدول التالي أهم الأحداث التي عرفها الحراك الشعبي:

[1]بن حوى،***المرجع السابق***، ص.22.

جدول رقم(03): أهم الأحداث التي شهدها الحراك الشعبي من 2019 إلى 2021.

التاريخ	الاحداث
22 فبراير2019	انطلاق المسيرات عبر الوطن مطالبة بالتغيير ورفض ترشح السيد "عبد العزيز بوتفليقة "لعهدة خامسة.
26فبراير 2019	تصريح عبد المالك سلال بإيداع ملف الترشح لدى المجلس الدستوري يوم 03مارس2019.
08 مارس 2019	مسيرات مليونية شهدت مشاركة كبيرة من طرف النساء تزامنا مع عيد المرأة
11مارس 2019	رسالة الرئيس بوتفليقة المتضمنة عدوله عن الترشح وتأجيل رئاسيات أفريل
15 مارس 2019	مظاهرات حاشدة تطالب برحيل رموز النظام السابق جميعا
19 مارس2019	اقتراح المؤتمر الوطني للخروج من الازمة التي تعيشها الجزائر
26مارس2019	القايد صالح يطالب بتطبيق المادة 102من الدستور
2أفريل 2019	استقالة بوتفليقة من رئاسة الجمهورية.
9 أفريل 2019	تعيين رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة
2جوان 2019	إلغاء رئاسيات 4جويلية
جوان 2019	إيداع كل من سلال وأويحيى السجن لتورطهم في الفساد
6جويلية 2019	ندوة "عين البنيان" المنتدى الوطني للحوار
12ديسمبر 2019	إعلان فوز عبد المجيد تبون برئاسة الجمهورية
19ديسمبر 2019	أداء الرئيس تبون لليمين الدستوري
08 جانفي 2020	الرئيس يحدد المحاور الكبرى لتعديل الدستور
20 مارس 2020	أول توقف للحركة الاحتجاجية منذ بدايتها في فيفري 2019
ماي 2020	إصدار مسودة التعديل الدستوري
16سبتمبر 2020	إصدار مسودة ثانية التعديل الدستوري
01 نوفمبر2020	الاستفتاء حول التعديل الدستوري
22 فيفري 2021	مواصلة الحركة الاحتجاجية

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال تسلسل احداث الحراك أنه نجح في تحقيق مطلبه الأول الذي انطلق من أجله والمتمثل في إيقاف العهدة الخامسة غير أن الأحداث الموالية شهدت اعتراضا من أغلبية المتظاهرين فقد رفضوا أي التحاق للأحزاب بالمسيرات وتم طرد شخصيات حزبية من الساحات، في حين توجه الحراك نحو شخصيات وطنية وفكرية.

خلاصة الفصل الأول:

خلاصة الفصل:

حاول الفصل الأول الإحاطة بمفهوم الحركات الاحتجاجية وفصلها عن المفهوم المتمثل في الحركات الاجتماعية، ليظهر الاختلاف في كون الحركات الاحتجاجية تتأسس على الاحتجاج كأسلوب وحيد لها في حين أن الحركات الاجتماعية تملك أساليب أخرى إضافة إلى كونها أشمل من حيث المطالب مقارنة بالاحتجاجية، وامتدت الدراسة إلى اكتشاف أشكال الحركات الاحتجاجية ومعرفة الأهداف التي تنطلق من أجلها.

ومن خلال تناولنا للسيرورة التاريخية للحركات الاحتجاجية في الجزائر على اختلاف مراحلها، اتضح لنا أن أغلب الحركات التي سبقت الحراك الشعبي انطلقت من مطالب اقتصادية أو هوياتية إلا أن انعكاساتها كانت سياسية كمحاولة من السلطة لامتصاص الغضب الشعبي والمحافظة على استقرار نظامها السياسي في حين أن الحراك الشعبي اعتبر ظاهرة جديدة من حيث الطبيعة والدوافع، كما بدا جليا ارتباط الحركات الاحتجاجية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة فهي تظهر بكثرة في الفترات التي تشهد أوضاعا صعبة، وقد شهدت جل الحركات الاحتجاجية في الجزائر غيابا لتأطير المجتمع المدني فكانت جميعها شعبية وثورية من دون تأطير أو تنظيم و يمكن ذكر أهم الاستنتاجات في النقاط التالية:

- افتقاد الحركات الاحتجاجية للتأطير والتنظيم من طرف المجتمع المدني.
- ظهور حركات هوياتية على عدة فترات وهذا دليل على أن أزمة الهوية متجذرة ويعاد طرحها عند كل فرصة.
- سلمية الحراك الشعبي تعود إلى الخبرة التي كسبها المجتمع الجزائري في فترة الإرهاب.

الفصل الثاني:

مدخل إلى المجتمع المدني

الفصل الثاني: مدخل إلى المجتمع المدني.

تمهيد:

ظهر مصطلح المجتمع المدني في الواجهة ليصبح أحد التعابير الأكثر انتشارا، فرغم قدم جذوره الفكرية وانحصارها في الحضارة الأوروبية إلا أنه أصبح مصطلحا شائعا تسعى جميع الدول لاستعماله، وهذا راجع للأدوار الهامة التي تمارسها منظمات المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والدولي، فقد تنامى دوره ليصبح حلقة من حلقات النظام الدولي الجديد ومحورا هاما إلى جانب حقوق الإنسان، التنمية والديموقراطية[1].

يسعى هذا الفصل للتطرق إلى:

- مفهوم المجتمع المدني.
- نشأته التاريخية والظروف التي مر بها.
- خصائصه.
- تطوره في الجزائر وأهم المراحل التي مر بها.

[1] اعراج سليمان، "موقع المجتمع المدني ضمن مسار التحول الديموقراطي في الجزائر" في حسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*** (الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2012)، ص.113.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.

يرتبط مفهوم المجتمع المدني بعدة مفاهيم تُوضع جميعها في نفس القالب كالديموقراطية، المواطنة، المشاركة السياسية، التعددية السياسية، مما دفع جميع الدول إلى الاعتراف به كما يستعمله صناع القرار في خطاباتهم أين احتل مكانة بارزة في مضامينها ليصبح جزءا هاما وأساسيا من مفرداتها[1]، وأخذت أهميته في التعاظم بعد الدور الكبير الدي لعبه في الانتفاضة العمالية لنقابة التضامن في بولندا 1980[2]، حيث فرض نفسه بقوة واحتل المكانة الأبرز في عملية التحول الديموقراطي ووضع حد للنظام الشيوعي الاستبدادي الذي كان سائدا.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني.

يعد مفهوم المجتمع المدني من مفاهيم العلوم الإنسانية و الاجتماعية التي تغيرت دلالاته و تطورت مند بدايته الأولى في منتصف القرن السابع عشر إلى غاية وقتنا الراهن[3]، فقد وجد الباحثون والمحللون صعوبة في وضع تعريف جامع للمجتمع المدني وهو أمر ليس غريب على المفاهيم الانسانية[4]،حيث يتسم مفهوم المجتمع المدني بالضبابية ، يشير **إهنبرغ** أن "المجتمع المدني مفهوم ضبابي و مطاط على نحو لا مناص منه بحيث أنه لا يوفر بسهولة فدرا كبيرا من الثقة"[5]، كما يتميز بالتعقيد فبالرغم من انتشاره و تداوله بشكل كبير في الخطابات و عنونته معظم الحوارات و الندوات التي تعقدها القوى السياسية [6]يظل الاتفاق على تعريف موحد له أمرا صعبا، وهدا راجع بالدرجة الأولى لاختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين حيث أن تحولات المدلول تابعة لظروف البيئة و حاجاتها و التوجهات الاقتصادية و السياسية السائدة لدى نخبها الفكرية و السياسية[7].

يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه:

---

[1] حسام شحادة، ***المجتمع المدني*** (سوريا: بيت المواطن، الطبعة الأولى،2015)، ص.14.

[2] ***المرجع نفسه***، ص .75.

[3] محمود كيشانة، ***المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية*** (العتبة العباسية المقدسة: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى،2017)، ص .31.

[4] ساحلي مبروك، "دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني و التطور السياسي في المنطقة المغاربية***،(الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012)، ص .75.

[5] محمد أحمد علي مفتي، ***مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية*** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية،1435)، ص .13

[6] غازي الصوراني، ***تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي***،(فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، الطبعة الأولى،2014)، ص .12.

[7] شحادة، ***المرجع السابق***، ص .9.

" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والمشاركة والإدارة السلمية التنوع والاختلاف"[1].

كما يعرفه **ريموند هينيبوش** على أنه: " شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطته[2].

يضيف "**ستيفن كيلو**" في تعريفه له على أنه :" أشكال عديدة و مختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة تشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة يستطيع الأفراد الانضمام إليها، وأحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه كحيز مستقل يعمل كعازل ضد سلطة الحكومة المركزية وبدوره هذا يشجع على وجود مناخ لجماعات مختلفة أن نتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخلات الحكومة "[3].

تتفق التعريفات السابقة في تحديد خصائص المجتمع المدني المتمثلة في الطوعية والاستقلالية وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع والعمل ضد تغول السلطة ومركزيتها وإعطاء الفرد حيز من الحرية، ويجب الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني ينقسم إلى اتجاهين فيما يتعلق بمكوناته:

1.الاتجاه الأول: يعتبر الأحزاب جزء منه، فيعرفه أصحاب هذا الاتجاه على أنه:

" مختلف الهيئات والتنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية "[4].

[1] شحادة، ***المرجع السابق***، ص .14.
[2] اعراج، ***المرجع السابق***، ص .112.
[β] ***المرجع نفسه***، ص .112.
[4] ساحلي، ***المرجع السابق***، ص .75

1. **الاتجاه الثاني**: يفرق الأحزاب السياسية عن مكونات المجتمع المدني ويعرفه على أنه:

"الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما "[1].

يستثني هذا التوجه الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني كون الحزب يسعى إلى الوصول للسلطة وينتمي للمجتمع السياسي وهذا معاكس لمبادئ المجتمع المدني.

المجتمع المدني عند أهم المفكرين الغربيين: عرف المفكرون الغربيون المجتمع المدني كالتالي:

I. **المجتمع المدني عند جون لوك:** يعد جون لوك من أشهر الفلاسفة الإنجليز الذين قالو بنظرية العقد الاجتماعي حيث ينظر إلى المجتمع المدني في ظل النظرية السياسية التي تشكلت بناءا على العقد الاجتماعي على أنه الإطار المقابل لإطار الدولة التنظيمي[2].

تقوم فلسفة لوك على أساس مبدأ الحرية فالإنسان يولد بها ولا ينازعه أحد فيها، إلا أنه يتنازل بصفة طواعية للحاكم عن جزء من حريته مقابل الأمن والرعاية التي تقدمها الدولة، وهدا التنازل مشروط ومتفق عليه[3]، وهدف جون لوك من خلال فكرته مواجهة الاستبداد السياسي أو ما يطلق عليه بالحق الإلهي للحكام والملوك، فالحكم الاستبدادي والمجتمع المدني لا يجتمعان عنده، كما أكد على أن الحكم المطلق الدي يقبض فيه أفراد قليلون على السلطات كافة لا يمكن أن يقوم بجانبه مجتمع مدني[4].

بالنسبة لجون لوك التعاقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع العبودية و الخضوع ، و الغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح و الملكية ذلك أن الحق في الامتلاك هو أول الحقوق الطبيعية ولكل امرئ حق امتلاك شخصه وهو حق لا ينازعه فيه منازع، فالظبي الطليق في الغابة ملك للجميع ولكنه يصبح ملكا لمن يقدر على اصطياده ولا

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 76.
[2] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص .33.
[3] المكان نفسه.
[4] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص .34.

يجوز سلبه منه أو اقتسامه معه إلا بإرادته، لذلك من المستحيل قيام مجتمع سياسي أو استمراره مالم يسند إليه وحدة سلطة المحافظة على الملكية و معاقبة كل من يسطو عليها في المجتمع [1].

رأى الفيلسوف أن الدولة نشأت لحماية حقوق كانت قائمة، وتنازل الفرد عن جزء من حقوقه ليضمن لنفسه ما بقي له من حقوق وحريات أساسية. كان لوك يدافع عن نظام الحكم الدستوري وكان يفرق بين الحكومة والدولة مؤمنا بوجود قوة تقف وراء الحكومة وتراقب أعمالها وهي الشعب[2].

II. **المجتمع المدني عند جون جاك روسو:** ينظر المفكر للمجتمع المدني على أنه المنطقة الوسطى بين السلطة السياسية في الدولة وبين المجتمع العام، كما يراه مجتمع صاحب السيادة القائمة على العقد الاجتماعي له القدرة على صنع إرادة عامة تكون فيصلا بين الحكام والمحكومين[3].

طرح روسو في عقده الاجتماعي نظام الجمهورية البورجوازي الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة، ورفض تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية حيث اقترح بدلا من ذلك الاستفتاء الشعبي العام في جميع الأمور السياسية الهامة وهو بذلك يؤسس لسلطة عامة وهي سلطة الشعب[4].

III. **المجتمع المدني عند توماس هوبز:** يذهب الفيلسوف الإنجليزي إلى أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع القائم على تنظيم سياسي محكم عن طريق السلطة السياسية ممثلة في الدولة القائمة على أساس فكرة التعاقد والتي تقوم على تنازل الفرد عن كل شيء للسلطة الحاكمة مقابل توفير الامن والحماية له[5]. لذا نجد انه لم يضع حدودا فاصلة بين المجتمع المدني والدولة كونه يرى ان الدولة تتحكم بكل شيء بما فيه المجتمع المدني[6].

يميز هوبز بين الاتفاق والوفاق فالأول إرادي واصطناعي بينما الثاني طبيعي وتلقائي، والاتفاق يكون عن ارادة وقرار جماعيين يقرهما البشر المجتمعون فيما بينهم مع وجود رغبة

---

[1] جون إهرنبرغ، ***المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة***، ترجمة :علي حاكم صالح، حسن ناظم(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص .54.

[2] جون لوك، ***الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو***، ترجمة: محمود شوقي(مصر:مطابع شركة الإعلانات لشرقية)، ص6.

[3] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص .21.

[4] الصوراني، ***المرجع السابق***، ص .35.

[5] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص .20.

[6] ***المرجع نفسه***، ص .21.

متبادلة بين الاطراف المتوافقة كلها على الاحترام المتبادل لمجموعه الاوقاف والمعاهدات واول ما يقتضي هذا الاتفاق أن يتم إفراغه في صيغة قانونية تضبطها مجموعة من البنود الصريحة والواضحة يوجهها ميثاق علني وصارم مع اجتناب كل أنواع التعاقد المستحيل والابتعاد عنها مثل استحالة قيام اي وفاق بين البشر والحيوان[1].

يقر هوبز بالتنازل التام للبشر عن حقوقهم الطبيعية للحكام حيث يعهد كل انسان بسلطته وقوته كاملة الى شخص واحد بكيفية إرادية وجماعية تنازلا كاملا وتاما عن حقوقهم الطبيعية لتصبح الإرادات المتعددة إرادة واحدة والأصوات الكثيرة صوت واحد أما الطرف الثاني يمثله الشخص الذي يتنازل له فيصبح السلطان الذي يتوافر لهذا الشخص سلطانا كاملا مطلقا لسبيل للاعتراض عليه[2]، منه يؤكد هوبز على السلطة المطلقة للحكام والتنازل والخضوع والاستسلام من طرف الشعب.

IV. **المجتمع المدني عند هيجل:** ينظر المفكر الألماني إلى المجتمع المدني أنه ثالث ثالوث الذي يتكون من الأسرة والدولة والمجتمع المدني.

الشكل رقم (01): تصور هيجل للمجتمع المدني.

[1] لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ***المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية***، 1992، ص 52.

[2] ***المرجع نفسه***، ص .53.

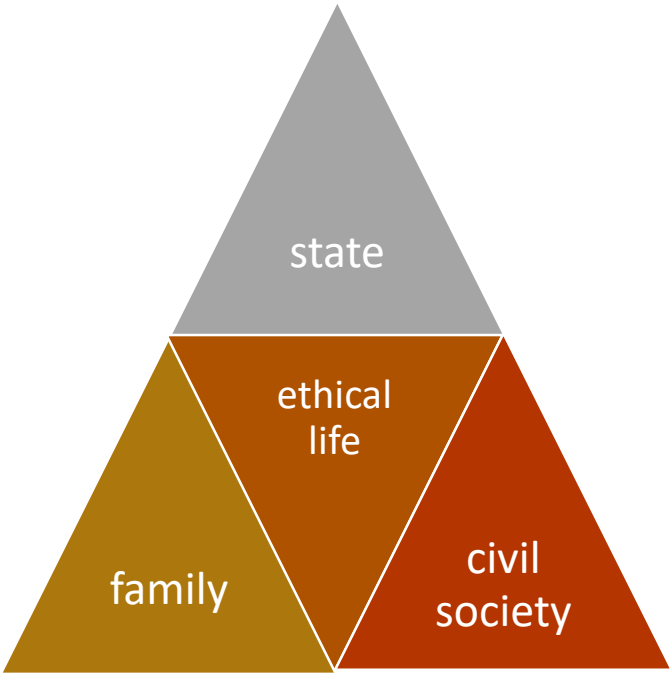

المصـــدر: أميرة عادل أحمد، "مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصـــائصـــه وتطور وظائفه"، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص165.

الأسرة بالنسبة إلى هيجل هي الأصل الأخلاقي الذي تقوم عليه الدولة ولا غنى لها عنه بأي حال وتتسم الأسرة عنده بالحب والوئام والتوافق لكن من المؤكد أن هذه الأسرة يصيبها التفتت ويتجه أفرادها إلى الانقســـام والخروج إلى الحياة الاقتصـــادية والملكية الخاصـــة ويظهر الاختلاف والصـــراع على الحاجات والمصـــالح لتطل الأنانية بصـــورة بارزة بين الأفراد المتناحرين[1]. لذا بالنسبة له المجتمع المدني نتاج لأنانية الأفراد وسعيهم وراء مصالحهم.

ربط هيجل المجتمع المدني بالدولة حيث اعتبره في حاجة ماســـة للدولة باعتبارها إطارا أوكيانا أكبر يســـاعده على القيام بوظائفه الاقتصـــادية والاجتماعية والتعليمية[2]، كما اعتبر العمل في الجمعيات والاتحادات المهنية والمؤسسات المجتمعية والتجمعات المحلية سبيلا تتخذه الدولة في توجيه الأفراد نحو الحياة الأخلاقية والاجتماعية كما يضـــمن عدم تحول المواطنين إلى مجرد تجمعات بلا هوية[3].

[1] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص.37.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.39.
[3] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص.39.

يعتبر هيجل المجتمع المدني الساحة التي تلتقي فيها مصالح الأفراد مع بعضها البعض من خلال علاقات السوق والبيع والشراء والتخاطب والتواصل والرغبات والأهداف الفردية. ويقسم هيجل مراحل نضج المجتمع الإنساني لثلاثة[1]:

1. **المرحلة الأولى**: مرحلة العائلة وهي المرحلة الأولى للتضامن البشري والوحدة والتعاون بين أفرادها وهي مرحلة ضرورية لتحقيق الأمان والعيش السليم.

2. **المرحلة الثانية**: مرحلة المجتمع المدني وتتميز بالسوق الحر والمنافسات الفردية التي تنشئ علاقات قائمة على الأنانية بين الأفراد.

3. **المرحلة الثالثة**: مرحلة تشكيل الدولة وتبلورها وفيها وبها تتحقق رفاهية المواطنين وتصل بالمجتمع للازدهار في كافة الأصعدة.

رأى هيجل أن الدولة تشير إلى مجموعة المؤسسات والممارسات التي تتمركز عن وعي وبشكل مباشر عن كل ما هو عام حول تحقيق الخير الأسمى من الحرية لكل المواطنين لذا فانحياز هيجل كبير لبناء دولة عقلانية دستورية تحترم الحرية[2].

V. **المجتمع المدني عند ماركس:** انتقد ماركس افكار هيجل حول المجتمع المدني، يظهر الاختلاف بين المفكرين في نظرتهما لعلاقة المجتمع المدني بالدولة:[3]

أ. **هيجل**: يرى أن الدولة تمثل مصالح الشعب وهي المرحلة الأرقى لتطور المجتمع لذا يجب الحفاظ عليها وهي الشكل النهائي للعقلانية وتجسيد لها، لذا يرى ان المجتمع المدني في حاجة ماسة إلى الدولة ويعتمد عليها بشكل أساسي.

ب. **ماركس**: يرى أن الدولة تمثل مصالح الطبقة البورجوازية الرأسمالية التي انشأت الصراع الطبقي وأنها تعبر عن الهيمنة، اعتبر الفيلسوف المجتمع المدني نتاج للصراع الطبقي وأحد نتائجها الأساسية، كما يعد بالنسبة له أساس للدولة ونقيض لها في الوقت ذاته، ومن هذه الزاوية يقوم ماركس بقراءة مزدوجة للمجتمع المدني فمن جهة يعتبره القاعدة المادية والواقعية للدولة، ومن جهة أخرى يعتبره نقيضا لها،

[1] في: ***https://www.syr-res.com/article/6543.html*** ، تاريخ الاطلاع : (2022/05/10).

[2] الفرفار العياشي، "مفهوم المجتمع المدني بين هيجل و ماركس" ،في تاريخ الاطلاع: (2022/05/10). https://m.ahewar.org/***s.asp?aid=639717&r=0***

[3] المكان نفسه

اعتبر ماركس المجتمع المدني خلاصا من الدولة الشمولية وسلاحا في مواجهة الاستبداد الشمولي ونظر له على أنه ساحة الصراع الطبقي.

VI. **المجتمع المدني عند غرامشي:** يعد **انطونيو غرامشي** فيلسوف إيطالي ذو نزعة ماركسية ومن مؤسسي الحزب الشيوعي في إيطاليا، وقد أولى اهتماما كبيرا بالمجتمع المدني حيث كانت فلسفته معاكسة لفلسفة هيجل فانتقد غرامشي السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث الأولى عنده تسلط اجهزتها في قمع الشعب واذلاله وسلب حريتها المكفولة والثانية تعمل على تمرير القوانين القمعية التي تسنها الدولة من أجل استمرارية سلطتها واستبدادها، ومنه فإن فكر وفلسفة أنطونيو غرامشي وتصوره للدولة والمجتمع المدني هو عكس تصور هيجل، فالمجتمع المدني عنده يقوم على مواجهة تسلط الدولة ومحاولة العودة بالإنسان إلى الحرية[1]، وبالتالي فهو يرى أن الدولة تقمع حرية الإنسان عكس هيجل الذي يرى أنها راعية وضامنة لحريته.

لعب المفكر دورا كبيرا في تاريخ المجتمع المدني، حيث عالج قضيته تحت إطار نظريته في السيطرة والهيمنة الطبقية المقيتة وجعله محورا تدور حوله افكاره في الثورة الشيوعية، وعليه فقد حارب سيطرة الدولة وكان البديل عنده المجتمع المدني وهو لم يلغ دور الدولة إنما أراد تقنين دورها بحيث تكون أداة في تفعيل الحياة السياسية[2].

VII. **المجتمع المدني عند آدم فيرجسون:** يمكن القول أن الفضل في انتشار اصطلاح المجتمع المدني يعود للمفكر الإسكتلندي **آدم فيرجسون** في كتابه " مقال في تاريخ المجتمع المدني" تحديدا عام 1767[3]، حيث تساءل عن كيفية حماية المجتمع المدني لنفسه من عسكرة النظام السياسي مجيبا عن ذلك من خلال خلق تنظيمات المجتمع المدني الطوعية المستقلة، وبهذا يحافظ المجتمع المدني على روحه المدنية و يخفف من سلطان الدولة[4].

جعل فيرجسون المجتمع المدني مرحلة من مراحل تطور الإنسانية اجتماعيا وثقافيا وقسمها إلى 3 مراحل[5]:

- **مرحلة التوحش:** تقوم أفعال الإنسان فيها على أساس تلبية نداء الغريزة الحيوانية.

[1] كشانة، ***المرجع السابق***، ص.49.
[2] المكان نفسه.
[3] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص .35.
[4] اعراج، ***المرجع السابق***، ص. 111.
[5] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص.35.

- **مرحلة البربرية:** سـواد الملكية المسـتبدة والمجتمع التجاري وكان المجتمع يهتم بتحقيق الثروة استنادا المصلحة الذاتية.
- **مرحلة المجتمع المدني:** هي مرحلة يسودها النظام السياسي العادل البعيد عن الاستبداد أو التقييد للحريات كما تسوده القيم وتمثل هذه المرحلة عنده مرحلة التمدن الحضاري.

نلاحظ من خلال تعريفات جملة المفكرين للمجتمع المدني التباين في الأفكار والتضـارب فيما بينها أحيانا، فتصـور المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والدور الذي يضـطلع به يختلف من مفكر لآخر وهذا راجع لاختلاف الظروف والبيئة والرؤى والتوجهات، إلا أنهم جميعا اتفقوا على ضـرورة قيام المجتمع المدني مبرزين الدور الذي يلعبه إما في مواجهة طغيان الدولة واستبدادها أو في مساعدة الدولة على تنفيذ وظائفها ويلخص الجدول التالي تصورات المفكرين للمجتمع المدني.

جدول رقم(04): تصور المفكرين للمجتمع المدني.

المفكر	تصوره للمجتمع المدني
جون جاك روسو	المنطقة الوسطى بين السلطة السياسية في الدولة وبين المجتمع العام.
توماس هوبز	تنازل الفرد للدولة.
جون لوك	مواجهة استبداد الدولة ومحاربة الحكم المطلق.
هيجل	ربط المجتمع المدني بالدولة.
كارل ماركس	مواجهة تسلط الطبقة البورجوازية.
انطونيو غرامشي	مواجهة تسلط الدولة والهيمنة الطبقية.
آدم فيرجسون	مواجهة سلطان الدولة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

التعريف الاجرائي للمجتمع المدني: يمكن تعريف المجتمع المدني إجرائيا على أنه:

مجموعة من التنظيمات المنبثقة من الأسـرة، تتوسـط الحيز بينها وبين الدولة، تتأسـس وفق قوانين خاصـة بها وتتمتع بالاسـتقلالية والطوعية معبرة عن طموحات ومصـالح أفرادها وتمارس الضغط على الدولة من أجل تحقيقها.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن نشأة مفهوم المجتمع المدني.

إن أصـــول المجتمع المدني قديمة وعالمية وتاريخية فقد كان موجودا في الحضـــارات القديمة اليونانية والرومانية والعربية في العصرين الأموي والعباسي وفي الحضارة الصينية[1].

فعند متابعتنا للسياق التاريخي لنشأة المصطلح نجد أنه يرتبط أشد الارتباط بنظرية العقد الاجتماعي، رغم أنه أستعمل سابقا في الفكر الإغريقي من قبل الفلاسفة الإغريق أمثال **أرسطو** و**أفلاطون،** حيث أقر أرسطو بوجود جماعات مختلفة تشكل مكونات المجتمع كما أكد أفلاطون على أهمية انصهار المصلحة الفردية في المصلحة العامة والآثار المدمرة لنشوء الأنانية وطغيان المصالح الخاصة على السلام المدني[2].إلا أن المصطلح صقل عل يد فلاسفة العقد الاجتماعي.

وقد أدت الظروف التاريخية من اســتبداد الحكام وحكمهم المطلق وحالة الطبيعة التي اعتبر هوبز الإنســان فيها بائســا، بالإضــافة إلى سيطرة الكنيســة على كافة جوانب الحياة دون القدرة على الاعتراض عليها إلى ضـــرورة إحداث قطيعة مع النظام القديم وميلاد المجتمع المدني.

مراحل نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني: تطور المجتمع المدني عبر عدة مراحل:

1. **المرحلة الأولى**: احتلت قضـــية المجتمع المدني مكانة كبيرة في هده المرحلة حيث حاول كل من هوبز وجون لوك وجاك روسو وآدم فيرجسون استخدام المجتمع المدني لإحداث قطيعة مع النظام الاقطاعي والمجتمع الأبوي الدي كان سائدا وتميزت بما يلي[3]:
   - بداية ظهور الرأسمالية.
   - محاولة المفكرين إحداث قطيعة مع النظام الكنســي الأرســتقراطي ووضــع حد لتســلط الحكام عن طريق بناء مجتمع مدني ونقل السيادة إلى الشعب.
   - استعمال مفهوم المجتمع المدني كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي.
   - ظهور النظرية السياسية الحديثة.
   - كانت الحاجة ملحة لمفهوم جديد يعزز الســياســة المدنية مقابل ما كان ســائدا في الحقيقة الوسطية من انعدام للسياسة.

[1] شحادة، ***المرجع السابق***، ص.13.
[2] مفتي، ***المرجع السابق***، ص. 20
[3] شحادة، ***المرجع السابق***، ص.9.

2. **المرحلة الثانية:** اعتمدت هذه المرحلة على أفكار هيجل وماركس مع اختلاف تصورهما فالأول يعتمد على مبدأ الحرية والعقلانية والأنانية وأن المجتمع المدني قائم على المصالح الخاصة والمنفعة[1]، أما الثاني يرى في الفصل بين الأمور الذاتية والأمور السياسية مع ضرورة فصل المجتمع المدني عن الدولة[2]، وكانت أهم أفكاره أن المجتمع المدني نتاج للصراع الطبقي بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة وأن هذا الأخير وجد للدفاع عن الطبقة العاملة وتحقيق مصالحها، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة[3] :

- السياسة التعاقدية.
- تلاشي الاقطاعية نهائيا في أوروبا.
- تحقيق الرأسمالية انتصارات متتالية على المستوى الاقتصادي.
- ازدهار في الصناعة والفكر تمثل في الثورة الصناعية والثورة الفرنسية.

المرحلة الثالثة: تبلور مفهوم المجتمع المدني في هده المرحلة على يد **أنطونيو غرامشي** الذي طرح موضوعه في ظل هيمنة وسيطرة طبقية مما يعكس توجهه الشيوعي، حيث عمل على تأكيد فكرته من خلال رافدين[4]:

- **الأول**: هو الدولة بما تملكه من أجهزة تحقق لها الهيمنة السياسية.
- **الثاني:** هو المجتمع المدني من نقابات وأحزاب وجمعيات ومؤسسات تعليمية ودور عبادة ووسائل إعلام.

وفق منظوره يعد المجتمع المدني المجال الذي تتجلى فيه الهيمنة الاجتماعية عبر أداتها المتمثلة في المثقفين والثقافة في وجه المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه السيطرة والهيمنة[5]، ويلعب المجتمع المدني عند غرامشي أدوارا هامة تتمثل في[6]:

- تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم.
- مواجهة السياسات التي تؤثر سلبا على معيشة الناس وتزيد من فقرهم وتعاستهم.
- نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة الإعلاء من شأن المواطن وبناء المؤسسات.
- تعزيز مساهمة المواطنين ومشاركتهم.

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 62.
[2] ***المرجع نفسه***، ص .63.
[3] ***المرجع نفسه***، ص. 10.
[4] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص .65.
[5] شحادة، ***المرجع السابق***، ص .10.
[6] كيشانة، ***المرجع السابق***، ص. 65.

- مزاحمة النخب الحاكمة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات.

المرحلة الرابعة: تم ربط المجتمع المدني في هده المرحلة بالتنظيمات والمؤسسات ذات الطابع الاجتماعي التي تعمل دور المساعد للدولة ولا تخضع تحت سيطرتها وتقوم بعدة أدوار، واعتبر المجتمع المدني شريكا الدولة وكيانا فاعلا تنبثق عنه منظمات ومؤسسات تسعى لحشد المخلصين وتوجيههم لخدمة المجتمع والصالح العام[1]. وقد انقسمت هذه المرحلة بدورها إلى ثلاث مراحل[2]:

أ. **مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني** من قبل الأحزاب والقوى السياسية بهدف إضفاء الطابع الشعبي للسياسة، وتمثل ذلك بإدخال عناصر ومسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية أي ضم المجتمع المدني في الساحة السياسية.

ب. **مرحلة التعامل مع المجتمع المدني** بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركتها في تحقيق مهامها وقد واكبت هذه المرحلة انتشار مفهوم العولمة والانتقال إلى مجتمع يحكم نفسه بنفسه. وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة لتغطية عجزها عن الإيفاء بوعودها وانسحابها عن بعض ميادين نشاطها.

ت. **مرحلة تحول المجتمع المدني** إلى قطب قائم بذاته في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة.

من خلال متابعة الجذور التاريخية لمصطلح المجتمع المدني يظهر جليا أن المفهوم نتاج لظروف تاريخية وتراكم معرفي، فالمجتمع المدني كفكرة أوسع بكثير من كونه مجرد تنظيمات تجمعها مصالح معينة تسعى لتحقيقها وتمارس أدوارا معينة في المجتمع.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني.

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص، وعكس التباين والاختلاف والغموض الذي انتاب الباحثين لوضع تعريف له، أجمع أغلبهم على هذه الخصائص وهي كالتالي:

- **الطوعية**: يأتي هذا المفهوم من كلمة التطوع أو الطواعية ليَدُّل على أن هذه التنظيمات بكل ما تحمله من قيم وأهداف جاءت بناء على رغباتهم وذلك لكامل حرياتهم وإرادتهم دون أي ضغط خارجي[3]، أي ليست استجابة لتعليمات تمليها الجهة الحاكمة، كما تعني

[1] ***المرجع نفسه***، ص.66.
[2] شحادة، ***المرجع السابق***، ص ص.11 ،12.
[3] غزالة زبير، "المجتمع المدني في الجزائر الجمعيات أنموذجا"، ***مجلة التنمية البشرية***، ع.10(مارس2018)، ص.216.

الرغبة المشـــتركة لأصـــحابها بمحض إرادتهم الحرة في ظل تعايش واقعي مع ظروف المجتمع غير مفروضـــة من طرف أي جهة و اختيارا في تقديم خدمة المجتمع دون توقع لأجر مـادي مقابل هذا الجهد بمجرد الإيمان بقضـــية معينة[1]، أي أن الأفكار و القيم هي التي تحرك الأفراد و تجعلهم يتطوعون و ليس السعي للربح .

- **القدرة على التكيف**: يقصـــد بذلك قدرة المؤســـســـة على التكيف مع تطورات البيئة التي تعمل من خلالها فقدرتها على التكيف تزيد من فاعليتها في حين أن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها[2]، وثمة أنواع من التكيف وهي[3]:
  - **التكيف الزمني**: يقصد به الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، أي لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تظهر عند مناسبة ثم تختفي عند انتهائها.
  - **التكيف الجيلي:** يقصـد به قدرة المؤسـسـة على الاسـتمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها، وبهذا هي لا ترتبط بالأشـخاص بل بالقيم والمبادئ التي تشـكلت من أجلها.
  - **التكيف الوظيفي**: يقصـــد به قدرة المؤســـســـة على إجراء تعديلات في أنشـــطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.
- **التنظيم**: تخضـــع هيئات المجتمع المدني إلى قوانين معينة تضـــمن لها عدم العمل في عشـــوائية وتنظم العلاقات بين أعضـــائها التواجد في شـــكل منظمات وجمعيات قطاعية ومتخصصة في تحقيق خدمة مصالح محددة ومعينة لصالح المجتمع، كجمعيات الطفولة، الجمعيات النسائية، الجمعيات الحقوقية، الجمعيات الرياضية[4].
- **الاستقلالية**: فهي ليست أداة تسخر بل منظمة ذاتية التأسيس والاشتغال وعلاقتها بالدولة لا تتســم برابطة التبعية بل على أســاس التشــارك والتعاون، لذلك يصــف البعض دور المجتمع المدني بأنه مكمل لمهام الدولة[5]، كما يجب ألا تكون مؤســســات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد[6].
- **خدمة الصـــالح العام:** تصـــب كل أعمال المجتمع المدني ومبادراته في خدمة المصـــلحة العامة من خلال الأعمال الخيرية والتطوعية والمســـاعدات لفائدة العائلات المعوزة

---

[1] شحادة، ***المرجع السابق***، ص .16.

[2] العايب شبيلة، "دور المجتمع المدني في عقلنة إدارة الشأن العام لمجتمع المدني"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*** (الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012)، ص .78

[3] المكان *نفسه*.

[4] لخضر رابحي، بن بعلاش خليدة، "دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الانسان في ظل مبادئ الحكم الراشد"،الجزائر،2019/2018، ص .207.

[5] شحادة، ***المرجع السابق***، ص .17.

[6] العايب، ***المرجع السابق***، ص. 78

والفئات المحتاجة، إلى جانب الارتقاء بحقوق الإنسان ومحاربة الجهل والأمية، بالتالي فكل هذه النشاطات غايتها ليست ربحية بل تسعى بالدرجة الأولى لخدمة المصلحة العامة[1].

- **عدم السعي إلى الوصول السلطة:** على الرغم من كون أنشطة المجتمع المدني وأهدافه تصب في صالح الشأن العام وبعض الجمعيات تشكل أحيانا قوة ضاغطة على السلطات العمومية وتقوم بانتقاد العمل الحكومي إلا أن طموحها ليس الوصول إلى السلطة أو الحكم[2].

يتميز المجتمع المدني عن الأحزاب في كونه لا يسعى للوصول إلى السلطة بأي شكل من الأشكال، وهناك من يجمع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في نفس الإطار إلا أنه على الرغم من اهتمامات وانشغالات المجتمع المدني السياسية ليس له طموح سياسي.

- **عدم اللجوء إلى العنف :** يتميز المجتمع المدني بالسلمية إذ تقوم جمعيات المجتمع المدني وتنظيماته بالاحتجاج على السياسات التي تتبعها السلطات العمومية في مجال ما أو بمواجهة إحدى الظواهر السلبية في المجتمع منتهجة في سبيل ذلك الوسائل السلمية من رفع المطالب وإبداء الملاحظات والحوار مع الجهات المعنية إضافة لاستعمال وسائل الاعلام والاتصال لتوضيح مواقفها كما تلجأ إلى التظاهر السلمي دون استعمال العنف بتاتا كون المجتمع المدني يساهم في تهذيب المجتمع وليس ترهيبه و يستعين في ذلك بممارسات سلمية لا تؤدي بالمجتمع إلى الخراب و الفوضى[3].

وينفرد المجتمع المدني بهذه الخصائص التي تميزه عن غيره من التنظيمات والتي يقوم عليها وتحدد هويته والمبادئ التي يتأسس من خلالها.

[1] شحادة، ***المرجع السابق***، ص.18.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.18.
[3] شحادة، ***المرجع السابق***، ص .19.

المطلب الرابع: وظائف وأدوار المجتمع المدني.

يقوم المجتمع المدني على مختلف تنظيماته سـوآءا كانت جمعيات أهلية أو نوادي رياضـية أو رابطات ثقافية أو أحزاب سـياسـية أو نقابات عمالية أو مهنية [1]بمجموعة من الوظائف والأدوار تتمثل في:

- دفع عملية الدمقرطة وترسيخ القيم الديموقراطية حيث تعتبر كمدارس للتنشئة السياسية على الديموقراطية.
- تجسـيد مبدأ العمل الجماعي بإخراج الفرد من حالة التقوقع الذاتي إلى العمل الجماعي والمشـاركة الاجتماعية المنظمة في صـنع القرار والتعبير عن مواقف واراء ومصـالح الأعضاء.
- التوسط بين الدولة والفرد.
- تعزيز المشـاركة السياسية: فالحياة الديموقراطية تقوم على المشاركة النشطة للمواطنين، وتعد مؤسـسـات المجتمع المدني من أهم قنوات المشـاركة الشـعبية فرغم أنها لا تمارس نشـاطا سياسيا مباشرا ولا تسعى للوصـول إلى السلطة السياسية إلا ان أعضـائها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديموقراطية السياسية[2].
- تعزيز التحول الديموقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديموقراطية ليصـبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديموقراطية وهي أفضـل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديموقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديموقراطية[3].
- حماية ودعم حقوق الإنسـان عن طريق التنديد بالجرائم وإجراء الحملات التفقدية خاصـة للسـجون والمعتقلات ومناطق النزاعات المسـلحة والحروب والضـغط على الحكومات خاصة في ميدان احترام حقوق الإنسان ومطالبتها بالالتزام بذلك[4].
- يعد أحد أهم أدوات الرقابة المجتمعية كما يمنع احتكار الدولة لإدارة المجتمع والمشـاركة في إدارته[5].

---

[1] بن يمينة شايب الذراع، "وضعية المؤسسات الديمقراطية المقامة وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية*** (الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012)، ص .189

[2] ***المرجع نفسه***، ص.145

[3] المكان نفسه.

[4] رابحي، ***المرجع السابق***، ص، 217

4 ساحلي، ***المرجع السابق***، ص. 97

- ضـــمان حيوية المجتمع ومســـتوى تحضـــره لذلك فإن ســـعة ونمو المجتمع المدني دلالة حقيقة على مدى جودة النظام الديموقراطي الحاكم.
- تحقي
- ق وتسـريع عملية التحديث والتنمية السـياسـية ومثلت مؤسـسـات المجتمع المدني أفضـل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار.
- تحصين الفرد ضد سلطة الدولة من ناحية وتحصين الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى[1].
- هو قناة اتصـــالية للاقتراح أو التغذية الاســـترجاعية بشـــكل يرفع من الأداء الوظيفي لمكونات النظام السياسي[2].
- ترقية ثقافة المواطنة السياسية ولعب دور الحلقة الاتصـالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي[3].
- تأطير الحركات الاحتجاجية وتنظيمها والسعي إلى سِلميتها.

تكتســـي الأدوار التي يقوم بهـا المجتمع المـدني درجـة عالية من الأهمية، حيث تؤدي إلى العيش في بيئة ديموقراطية لا تشـــوبها المشـــاكل، فيلاحظ على الأنظمة التي يكون فيها المجتمع المدني غير فعال أو تقوم هي بتعطيل سـيره عدة اختلالات وتتولد حركات احتجاجية تتسم بالعنف نتيجة لضعف التأطير.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.96.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.97.
[3] ***المرجع نفسه***، ص. 95

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الجزائر.

مع ظهور العولمة كنموذج عالمي وانتشارها واكتساحها جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية و السياسية، أصبحت الدول مرغمة على السير على خطاها وتبني مبادئها من ديمقراطية وحقوق انسان ومجتمع مدني، وكما تم عرضه في المبحث الاول فمفهوم المجتمع المدني يعد وليد البيئة الاوروبية و يعبر عن سيرورة تاريخية معينة نتج عنها اسهامات كبار مفكريها امثال هوبز وجون لوك و وغرا مشي وماركس وهو بالتالي مفهوم دخيل عن البيئة العربية اذ انه لم ينشأ فيها، وكأي مصطلح يستنسخ في غير بيئته الام يفقد جزءا من معناه بل يصبح أحيانا مناقضا للقيم والمبادئ التي جاء بها وتأسس عليها.

دخلت الجزائر تجربة التعددية السياسية أواخر الثمانينات فكانت الخطوة الأولى لتشكل المجتمع المدني، منه سيقوم هذا المبحث بتسليط الضوء على:

- مكونات المجتمع المدني في الجزائر.
- مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر.
- أهم القوانين المؤسسة للمجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني في الجزائر.

1. **الجمعيات:** تعتبر الجمعيات المدنية أحد أهم مكونات المجتمع المدني المعاصر وهذا راجع لتعدد مجالات اختصاصها وارتفاع قدرتها على التعبئة الجماهيرية وتنوع أدوارها التي تشمل غالبية شرائح المجتمع[1] وقد عرفت الجزائر نشاطا جمعويا كبيرا في فترة الاستعمار الفرنسي كان له اسهامات عديدة في نشر الوعي وإرساء القيم الوطنية لدى الشعب الجزائري ومساندة الحركة الوطنية، نعدد أهم الجمعيات في تلك الفترة كالتالي[2]:
   - **جمعية الطليعة:** أول جمعية رياضية أسسها الشبان سنة 1895م.
   - **الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين بشمال افريقيا:** تأسست في 19 مارس 1919م بهدف الدفاع عن مصالح الطلبة ومساعدة المحتاجين.
   - **جمعية العلماء المسلمين:** كان لها التأثير الأكبر في تفعيل المشهد الاجتماعي والثقافي والتربوي والسياسي.

[1] رابحي، ***المرجع السابق***، ص .212

[2] بلعربي عمر، "بداية ظهور الجمعيات والنوادي في الجزائر"، ***مجلة القرطاس***،ع.4 (جانفي 2017)، ص ص. 135-138

عرفت الحركة الجمعوية في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية 1989 جمودا وهذا راجع إلى نظام الحزب الواحد والتضييق الدي مارسته السلطة عليها، إلا أنه بعد التخلي عن الأحادية الحزبية والاعتماد على التعددية السياسية تم الاعتراف بحق تأسيس الجمعيات ذات الطابع المدني أي المجتمع المدني في قانون 04.12.1990، لتظهر الجمعيات بأعداد كبيرة، فحسب احصائيات 2002 وصل عددها إلى 66231[1]، أما سنة 2012 أحصت وزارة الداخلية والجماعات عدد الجمعيات في الجزائر ويظهر الجدول التالي نتائج الإحصاء:

جدول رقم(05): توزيع عدد الجمعيات في الجزائر حسب احصائيات وزارة الداخلية الجزائرية.

نوع الجمعيات	العدد	النسبة من مجموع الجمعيات
جمعيات محلية	92627	%99
جمعيات وطنية	1027	%1
المجموع	93654	%100

المصدر: الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني ص5.

أ. **الأحزاب السياسية:** أثار موضوع ضم الأحزاب إلى مكونات المجتمع المدني جدلا واسعا بين الباحثين والمفكرين، إلا أنه بالنظر إلى الأدوار التي تمارسها الأحزاب في تنمية الرأي العام وتحقيق الديموقراطية جعل البعض منهم يضفي عليها طابع المجتمع المدني[2].
في الجزائر تدخل الأحزاب السياسية ضمن مكونات المجتمع المدني[3]، ومن بين أهم الأحزاب السياسية في الجزائر نذكر:

- **حزب جبهة التحرير الوطني.FLN**
- **حزب التجمع الوطني الديموقراطي.RND**
- **حزب العمال.PT**
- **جبهة القوى الاشتراكية.FFS**
- **حركة مجتمع السلم.HMS**

[1] ويفي خيرة، "دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني و التطور السياسي في المنطقة المغاربية*** (الجزائر، مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012)، ص.269.
[2] رابحي، ***المرجع السابق***، ص.213.
[3] بن مالك محمد الحسن، "المجتمع المدني بين الاستقلالية والتبعية بعد إقرار التعددية الحزبية"، ***المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية***، م.02،ع.02(ديسمبر2018)، ص .239.

- **حركة النهضة.NAHDA**
- **التجمع الوطني من أجل الثقافة والديموقراطية RCD.**

2. **النقابات:** تشكل النقابات أحد أهم مكونات المجتمع المدني في الجزائر فقد ضمت جميع الدساتير الصادرة من الاستقلال إلى الآن ممارسة الحق النقابي، ومن بين التنظيمات النقابية في الجزائر نذكر[1]:
   - **الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA).**
   - **المجلس الوطني لمدرسي التعليم العالي.**
   - **نقابة المعلمين.**
   - **نقابة أطباء الصحة العمومية.**
   - **نقابة الطيارين.**

في آخر دراسة نشرت سنة 2020 لمجموعة من الباحثين، فإن الجزائر مند إقرار التعددية السياسية سنة 1989 عرفت تأسيس أكثر من 60 تنظيما نقابيا تنوعت مجالات نشاطها لتشمل ما يلي[2]:

جدول رقم (06): توزيع عدد النقابات في الجزائر حسب مجالات نشاطها.

مجال نشاط النقابات	عدد النقابات
التربية والتعليم والتكوين	12
الصحة العمومية	11
الكهرباء والغاز والبترول والطاقة	5
الطيران والأمن الجوي	5
الإعلام والصحافة	4
الصناعات والنسيج	3
القضاة وكتاب الضبط	3
الضرائب والمالية والمحاسبة	3
الفلاحة والبيطرة	3

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص .240، 241.
[2] شبكة المنظمات العالمية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، ***الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني***، 2018، ص. 7

المهندسون	2
الإدارة العمومية	2
البحرية	2
التعليم العالي	2
موظفو الشؤون الدينية	2
النقل والسكك الحديدية	2
البريد	1
التراث والمتاحف	1
الشؤون الخارجية	1
مفتشو العمل	1
الاتحاد العام للعمال الجزائريين	1
المجموع	66

المصدر: شبكة المنظمات العالمية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني،2018، ص.8.

المطلب الثاني: مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر.

2.المجتمع المدني في ظل الاستعمار الفرنسي: بالرجوع إلى التاريخ شكل المجتمع المدني بالنسبة للجزائريين الإطار الذي من خلاله يعبرون عن هويتهم وثقافتهم وطموحاتهم في ظل الاستعمار الفرنسي، فظهر اهتمام الفرد الجزائري بتشكيل الجمعيات والمنظمات والروابط والنوادي التي تهتم بالمسرح والفنون والرياضة والتعليم والقضايا الدينية والخيرية والاجتماعية وغيرها في إطار القانون الفرنسي المعروف بقانون 1901 ، وتحولت هذه النشاطات مع الحركة الوطنية لتصبح مرادفة للنضال من اجل الحصول على الحقوق والحرية والكرامة والاستقلال باعتباره الهدف الأسمى، و تمكنت بذلك من الوصول الى الكفاح المسلح ثم تحقيق الاستقلال[1].

يُوضح الجدول التالي أنواع تنظيمات المجتمع المدني التي تكونت في فترة الاستعمار الفرنسي[2]:

[1] ويفي، ***المرجع السابق***، ص .264.

[2] شاوش اخوان جهيدة ، ***المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة*** ، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية 2015/2014)، ص. 98

جدول رقم (07): أنواع تنظيمات المجتمع المدني في الفترة الاستعمارية.

الجمعيات الطلابية	الجمعيات الرياضية	الجمعيات الدينية	الجمعيات الاجتماعية
جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين	الإخوة الجزائريين	الهداية	جمعيات الاحسان وتعليم القرآن
	فريق مولودية الجزائر	نادي الإصلاح	الكشافة الإسلامية الجزائرية
	الوطنية	حياة اللغة العربية	المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي
	اتحاد الرياضة المسلم	التهذيب	جمعية التربية والتعليم المحافظين

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعلومات البحث.

سعت هده الجمعيات لتحقيق عدة أهداف منها ما هو معلن ومنها ما هو سري[1]:

أ. أهداف معلنة:

- ✓ نشر التعليم.
- ✓ العمل الخيري.
- ✓ ترقية الفن.
- ✓ التشجيع على ممارسة الرياضية.

كما انشغلت هذه الجمعيات بصفة سرية على أهداف أخرى لا تقل أهمية تمثلت في:

ب. أهداف سرية:

- ✓ توعية الجزائريين.
- ✓ الحفاظ على الشخصية الوطنية.
- ✓ غرس القيم النبيلة[2].

3. المجتمع المدني في ظل الأحادية الحزبية: بعد الاستقلال سنة 1962 اعتمدت الجزائر على نظام الحزب الواحد، وتم منع أي نشاط مجتمعي خارج عن سيطرته، حيث كان لهذا

[1] سلاف سالمي، ***دور المجتمع المدني في المغرب العربي عند التعددية السياسية***، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص100

[2] المكان نفسه.

الحزب تنظيمات عديدة تؤدي دور المنظمات الجماهيرية من اتحاد النساء واتحاد الشباب واتحاد العمال واتحاد الطلبة واعتبرت جميعها امتداد لجهاز الحزب وأجهزة السلطة[1].

لم يكن مفهوم المجتمع المدني متداولا في فترة الأحادية الحزبية بل استقر النظام السياسي على قوة جهاز الدولة والحيلولة دون قيام مجتمع مدني خارج الأجهزة الإدارية والسياسية الرسمية[2]والبقاء بذلك تحت غطاء الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني.

وظل المجتمع المدني مقيدا ومغيبا طوال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989 ولم يعرف الانفتاح السياسي الحقيقي إلا بعد فيفري 1989 أين دخلت الجزائر تجربة التحول الديموقراطي.

عند البحث في أهم الأسباب التي جعلت النظام الجزائري يسلك مسار التعددية السياسية ويتخلى عن الاشتراكية ونظام الحزب الواحد نجد[3]:

أ. الأسباب السياسية:

- ظهور أزمة الشرعية وتولد صراع بين قيادة الجيش والحكومة المؤقتة إلى جانب حدوث الانقلاب العسكري في 19 جوان 1965.
- الأزمة السياسية على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني والتنافس على احتلال مناصب عليا على مستوى تنظيم الحزب.
- عجز النظام السياسي الجزائري على التكيف مع مختلف التفاعلات التي تحدث في المجتمع.
- احتكار السلطة من جانب نخبة سياسية – عسكرية مما أدى لاتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع والتي تولد عنها أحداث 5 أكتوبر 1988.
- ظهور أزمة المشاركة السياسية وعجز المؤسسات السياسية الجزائرية عن استيعاب مختلف القوى المتنامية.
- رفض سياسة الحزب الواحد القائمة على إقصاء الحريات والتعبئة السياسية التي منعت تشكل قوى بإمكانها أن تكون الوسيط بين القاعدة والقمة، الأمر الذي أدى لظهور العنف كأسلوب للتعبير عن المطالب والرغبات.
- أزمة الهوية المرتبطة بغياب فكرة المواطنة والتي تعبر عن الولاء نحو الجماعة أو القبيلة وليس الدولة أو السلطة الحاكمة، خاصة بعد ظهور الحركات والجمعيات التي تطالب

[1]شبكة المنظمات العالمية غير الحكومية للتنمية، ***المرجع السابق***، ص.3

[2]***المرجع نفسه***، ص .3

[3]ويفي، ***المرجع السابق***، ص. 264

بحقوق ثقافية ولغوية، منها من يطالب بالتعريب ومنها من يطالب بالاعتراف باللغة الأمازيغية.

شكلت هذه الأزمات المتتالية التي ضربت النظام الجزائري ضغوطات ألزمت على الدولة الجزائرية تبني خيار التحول والانفتاح السياسي.

ب. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: تجلت الأسباب الاقتصادية في:

- سيطرة القطاع العام على جميع المجالات.
- سياسة التأميم والاعتماد على العائدات النفطية التي عرفت انتعاشا واضحا سنة 1973.
- بداية الهبوط النسبي في أسعار النفط ابتداء من سنة 1983 وتأزم الوضع الاقتصادي سنة 1986 بعد انهيار أسعار النفط والبترول.
- الدخول في مشكلة المديونية حيث ارتفع معدل الديون الخارجية الجزائر إلى 41% إلى جانب زيادة معدل خدمة الديون.
- العجز المالي البارز على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبروز المشكلة الغذائية مع نقص الغذاء وانخفاض القدرة الشرائية.
- النمو الديمغرافي الكبير في المجتمع الجزائري.

ارتفاع مستوى البطالة خاصة في أوساط الشباب.

- التذمر الشعبي الكبير والمطالبة بالتغيير خاصة مع ظهور الحركات الاحتجاجية التي عبرت عنه بشكل واضح من خلال أحداث أكتوبر 1988.

3.المجتمع المدني في الجزائر في ظل التعددية السياسية: شهدت سنة 1989 تغيرات جذرية في تنظيم الدولة وعرف النظام الجزائري تحولا كبيرا باعتماده على التعددية السياسية بدل نظام الحزب الواحد وكانت هذه الخطوة ردا واستجابة لمطالب شعبية ومتطلبات ديموقراطية، فبعد انفجار الأوضاع التي عرفته الجزائر في الخامس أكتوبر 1988 وجدت الدولة نفسها مجبرة على السيطرة على الأمور وامتصاص الغضب الشعبي، الذي هو نتيجة لاحتقان سنوات من عدم الرضا بسياسات الدولة و سخط من الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية خصوصا بعد انهيار أسعار البترول و دخول الجزائر في دوامة الديون، حيث استلزم ذلك إيجاد حل سياسي عاجل والذي بادر به الرئيس شاذلي بن جديد بإصدار دستور 23 فبراير1989الدي تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين بالتنظيم المستقل و التعبير عن آرائهم السياسية و الدفاع عن

مطالبهم[1].وشـهدت هذه الفترة انشـراح محسـوس للعمل الجمعوي بعد إزالة القيود القانونية التي كانت تعطل سيره.

شكل دستور 1989 نقطة تحول هامة في المسار السياسي للنظام الجزائري، حيث وضع قطيعة على مسـتوى الخيارات الإيديولوجية للدولة الجزائرية أين انتقل من الأحادية إلى التعددية ومن الاشـتراكية إلى الرأسـمالية ونصـت المادة 40 من دسـتور 1989 على أن: حق إنشـاء الجمعيات ذات الطابع السـياسـي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضـرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب[2].

لتعج السـاحة الجزائرية بعده بتنظيمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها وأهدافها فتشـكلت أكثر من 80 ألف جمعية مختلفة الاهتمام غداة صـدور دسـتور 23.02.1989[3]، إلا أن المجتمع المدني في الجزائر ظل يواجه مشـاكل عديدة بالنسـبة لمدى اسـتقلاليته والأدوار التي يقدمها الأمر الذي جعل البعض يشككون في وجوده من الأساس.

يمثل هدا الجدول الذي أعده الباحث **عمر دراس** رأي مؤطري الجمعيات عن واقع الجمعيات في ظل التعددية السياسية[4].

جدول رقم(08): رأي مؤطري الجمعيات عن وضعيتها في ظل التعددية السياسية.

درجة وضعية الجمعيات	التكرار	النسبة المئوية%
الاعتقاد بقوة الجمعيات	69	%27
الجمعيات ضعيفة وغير منظمة	127	%50
لا وجود لها	26	%10
بدون رأي	19	%7
لا قوية ولا ضعيفة	2	%1
رأي آخر	22	%9
المجموع	266	%100

[1] باحمد بن صالح باعلي وسعيد، ***دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر (ولاية غرداية نموذجا)***، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2013)، ص .59

[2] وسعيد، ***المرجع السابق***، ص .116

[3] شايب الذراع، ***المرجع السابق***، ص .189

[4] عمر دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر"، ***إنسانيات***، ع. 28(2012)، ص ص.9،8

المصدر: عمر دراس، مجلة انسانيات، العدد 28، 2021 الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائرص8،9

يُظهر الجدول أنَ 50 بالمئة من مؤطري الجمعيات يروْن أنها ضـــعيفة وغير منظمة بينما يعتقد 27بـالمئـة منهم أنهـا قويـة في حين يرى 10 بالمئة أنها غير موجودة تماما وهذا التباين في الآراء يدل على عدم وضوح وضعية المجتمع المدني وفعاليته.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر.

بعد الخوض في مراحل المجتمع المدني في الجزائر ومعرفة خصـوصـية كل مرحلة اسـتوجبت الدراسة الاطلاع على الترسانة القانونية للمجتمع المدني وأهم القوانين المؤسسة له.

- **قانون62-157**[1]: عرفت الجزائر غداة الاسـتقلال أوضـــاع صـــعبة لم تؤهلها لأن تجعل لنفسـها منظومة قانونية خاصـة بها لذا واصلت الاعتماد على القوانين الفرنسية التي كانت سارية بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات[2].
- **دستور1963:** نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات[3].
- **مرسوم مارس 1964:** جعل كل نشـاط جمعوي تحت وصـاية الإدارة من حيث التأسـيس والنشاط[4].
- **الأمر رقم 79 -71:** الصـــادر في 12 مـارس 1971 والمعدل بـالأمر رقم 21 -72 في جوان 1971 الذي يسمح بتأسيس الجمعيات بشرط الحصول على الاعتماد من السلطات المحلية ومن وزارة الداخلية ومن الوزارة المختصـة وبذلك لم يسـمح إلا بنشـأة الجمعيات ذات الطابع الثقافي والرياضـي والفني والديني[5]. يتضـح من خلال هذا الأمر سـعي الدولة لوضع القيود على المجتمع المدني والعمل الجمعوي[6].
- **قانون 5 /87**: المؤرخ في 21جويلية 1987 والمتعلق بالجمعيات[7]، حيث أقر هذا القانون أن الاعتراف بمبدأ الوجود القانوني لأي جمعية مشـــروط بإجراءات الاعتماد من طرف

---

[1] سلاف سالمي، ***دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية دراسة حالة الجزائر***(جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص .100 .

[2]واقع المجتمع المدني في الجزائر، جامعة بسكرة، ص .102

[3]المكان نفسه.

[4] سالمي، ***المرجع السابق***، ص .100

[5]ويفي، ***المرجع السابق***، ص .264

[6]سالمي، ***المرجع السابق***، ص .101

[7]***المرجع نفسه***، ص.103.

السلطات العمومية حيث تتمتع هذه الأخيرة بصلاحيات تخولها رفض الجمعيات التي لا ترغب بوجودها على الساحة[1].

- **دستور1989:** جاء هذا الدستور كحل للأزمة التي وقع فيها النظام السياسي من خلال إدخال إصلاحات سياسية وتعديلات قانونية جديدة[2].وكرس الدستور في المادة 40 التعددية السياسية حيث اعتبر:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية "[3]. كما اقر بتعددية التنظيم والتعبير في إطار المجتمع المدني[4].

أهم ما تضمنه الدستور:

- ❖ التخلي عن الاشتراكية وتبني أن الدولة الجزائرية هي جمهورية ديمقراطية فقط، إلى جانب تبني العمل بالقيم الإسلامية واللغة العربية واعتبارها اللغة الوطنية والرسمية الدولة[5].
- ❖ إرجاع مصدر السلطة للشعب وحده[6].
- ❖ إقرار الدستور بتعددية التنظيم والتعبير في إطار المجتمع المدني مع الحرص على حماية المجتمع والدولة من أي توظيف سلبي للحريات السياسية[7].

- **قانون الجمعيات رقم 31/90:** نظم القانون العمل الجمعوي كما وضح الشروط التي تضعها الدولة لتأسيس الجمعيات[8].كما وضع بعض المعايير المتعلقة بعمل المجتمع المدني وهي كالتالي[9]:

- ✓ **معيار عدم الربحية.**
- ✓ **معيار حرية الانتماء.**
- ✓ **الاستقلال الهيكلي والوظيفي.**
- ✓ **الاستقلال المالي.**

---

[1] مالك محمد الحسين، "المجتمع المدني بين الاستقلالية و التبعية بعد اقرار التعددية الحزبية"، ***المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية***، م.02، ع.02(ديسمبر2018)، ص.242

[2] اعراج، ***المرجع السابق***، ص. 115

[3] ***المرجع السابق***، ص.242.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.243.

[5] ويفي، ***المرجع السابق***، ص. 269

[6] ***المرجع نفسه***، ص.268.

[7] ***المرجع السابق***، ص.243

[8] ***المرجع نفسه***، ص ص. 243،244 .

[9] لقمان مغراوي، "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني1989-2020"، ***مدارات سياسية***، م.5،ع.1، ص .359، 360.

- **دستور1996**: ما يمكن ملاحظته في دستور 1996 توسيعه لنطاق المجتمع المدني حيث جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات على مواد الدستور السابق ونص على:

✓ تبني التعددية الحزبية، تقول المادة 42:"حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون".

✓ عدم جواز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

✓ منح حيز كبير للمواطن في ممارسة حقه في تكوين الجمعيات حسب ما أقرته المادة 33.

- **قانون 06/12:** جاء القانون المؤرخ في 2012/01/12 بعد استحداث دستور 1996 ولعل أبرز ما جاء به[1]:

✓ توسيع مجالات عمل المجتمع المدني لتشمل مجالا جديدا وهو الإنساني.

✓ أتاحت **المادة 24** للجمعية الحق في القيام بالأيام الدراسية والنشاطات العلمية والندوات.

- **تعديل الدستور 2016[2]:** ورد في **المادة 48** من الدستور أن حريات التعبير وانشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن كما أكدت **المادة 52** أن حق انشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون لكن كسابق الدساتير وضعت شروطا تتمثل في:
  - عدم ضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية.
  - عدم تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي او مهني أو جهوي.
  - حظر التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية.
  - عدم استعمال العنف.

كما أقر الدستور مادة جديدة وهي **المادة 53** التي أعطت الأحزاب السياسية مجموعة من الحقوق تتمثل في:

- حرية التعبير والرأي والاجتماع.
- حيز زمني في وسائل الاعلام العمومية.
- تمويل عمومي، عند الاقتضاء يرتبط بتمثيلها في البرلمان بما يحدده القانون.
- ممارسة السلطة على الصعيدين المحلي والوطني.

[1]، مغراوي، ***المرجع السابق***، ص .360،361.

[2]https://el-mouradia.dz/assets/texts/constitution/2016.pdf(03.05.2022) تاريخ الاطلاع :

فيما يخص الجمعيات تضمنت **المادة 54** من الدستور أن حق إنشاء الجمعيات مضمون وأن الدولة تشجع على ازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون العضوي شروط وكيفية انشاء الجمعيات.

- **تعديل الدستور 2020**[1]: بعد فوز السيد عبد المجيد تبون بالرئاسيات أجرى استفتاء بخصوص تعديل الدستور وكانت نتيجة الاستفتاء إيجابية رغم العزوف القياسي للمواطنين في المشاركة فيه.

جدول رقم(09): نتائج استفتاء التعديل ال دستوري2020.

مجموع الولايات	العدد النهائي للمسجلين	المصوتين	الأصوات الملغاة	الأصوات المتنازع فيها	الأصوات المعبر عنها	الأصوات المعبر عنها ب"نعم"	الأصوات المعبر عنها ب"لا"	نسبة المصوتين ب"نعم"	نسبة المصوتين ب"لا"
المجموع	247 475 310	5 636 172	633 855	407	5 023385	3 355518	1667867	66.80%	33.20%

المصدر: محمد زيتوني، عبير بوعكاز، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 2، العدد 4، جوان 2021، ص 30.

وقد جاءت مواد الدستور الجديد فيما يخص المجتمع المدني كالتالي:

- المادة 52: حرية التجمع والتظاهر السلمي مضمونتان وتمارسان بمجرد التصريح بهما.
- المادة 53: حق انشاء الجمعيات مسموح ويمارس بمجرد التصريح به.
- المادة 57: حق انشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون وتضمن الدولة معاملة منصفة اتجاه كل الأحزاب السياسية.
- المادة69: الحق في الاضراب معترف به ويمارس في إطار القانون.

- **مرسوم 21-139**[2]**:** المؤرخ في12 أبريل 2021 والمتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني والمتضمن تعريف المرصد ومهامه وتشكيلته وكيفية تعيين أعضائه ويعد المرصد

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة في 2021، ص12.

الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية تسعى للارتقاء بالعمل الجمعوي وتعزيز دور المجتمع المدني وإعادة الاعتبار له.

الملاحظ من القوانين المتعلقة بالمجتمع المدني أنها تمنح الحرية للمجتمع المدني ثم تعيد تقييدها كمثال على ذلك نذكر ما تضمنه التعديل الدستوري 2020حين تم السماح بحرية التجمهر والتظاهر لكن مع ضرورة التصريح بذلك، كما أن إنشاء الأحزاب السياسية مضمونة بشرط عدم إنشاء الأحزاب ذات التوجهات الدينية أو اللغوية أو العرقية وهو شرط يُضيق من الحرية التي تم إعطاءها، كما من الجلي ملاحظة ضرب بعض القوانين لمبادئ المجتمع المدني ففيما جاء في المادة الجديدة من دستور 2016 تم منح حق التمويل للأحزاب وهو ما يتناقض مع مقومات المجتمع المدني القائمة على الاستقلالية المالية عن الدولة.

المطلب الرابع: تأثير الحراك الشعبي على المجتمع المدني.

يلاحظ المتابع لسيرورة الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر أن بين المتغيرين علاقة تأثير وتأثر، إذ أن غياب دور المجتمع المدني الهام باعتباره همزة وصل بين السلطة والمجتمع وتبعيته للسلطة يؤدي دائما إلى ولادة حركات احتجاجية عنيفة نتيجة لعدم تأطيرها وتنظيمها، تتسم هده الحركات بالثورية والنزعة إلى العنف في التعبير عن رفضها وهو ما اشتركت فيه الحركات الاحتجاجية إلى غاية 2019.

ظهر الحراك الشعبي في الجزائر إلى الوجود في 22 فبراير2019، مع الإشارة أن شرارته بدأت في السادس عشر من نفس الشهر بخراطة، وقد شهد غيابا لتأطير المجتمع المدني حيث لم يكن لأي حزب أو نقابة أو جمعية يد في تنظيمه أو الدعوة إليه.

كان تأثير الحراك الشعبي على المجتمع المدني كبيرا فحدوثه بشكل غير متوقع شكل مفاجأة لتنظيمات المجتمع المدني وكان موقفهم كالتالي:

1. **موقف الأحزاب السياسية:** تنقسم الأحزاب السياسية في الجزائر إلى أحزاب موالية وأخرى معارضة رغم أن المعارضة شكلية فقط ولا تؤدي دورها الدي من المفترض تأديته وقد كان موقفهما كالتالي[1]:

[1]قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ***الجزائر 2019من الحراك إلى الانتخابات***،2020، ص14،13

أ. أحزاب الموالاة: طالب الحراك الشعبي أحزاب الموالاة بالرحيل كما دعى إلى محاسبتها ومعاقبتها وثمة من طالب بعزلها من الحياة السياسية حتى تكون قطيعة مع نظام بوتفليقة ولكي لا تشهد المرحلة القادمة نفس النمط في الحكم، وقد سجلت الاحتجاجات منذ الأسبوع الأول استقالات في صفوف الموالاة وخاصة بين أعضاء اللجنة المركزية والنواب السابقين لحزب جبهة التحرير الوطني[1]، وقد تم اعتقال قادة الأحزاب والتحقيق معهم تحضيرا لمحاكمتهم فكان مخرج الأحزاب التخلي عن القيادات التي ثبت تورطها في الفساد كما حدث مع جمال ولد عباس (الأمين العام لجبهة التحرير الوطني)وأحمد أويحيى (الأمين العام للتجمع الوطني الديموقراطي) واختيار قيادات جديدة لكنها ظلت مع دلك مرفوضة من جانب الحراك الشعبي.

ب. أحزاب المعارضة: لا يختلف موقف أحزاب المعارضة عن موقف الموالاة حيث أن المعارضة في الجزائر ليست فعلية الأمر الدي وضع الأحزاب المعارضة في موقف صعب وكطريقة منها لتخليص نفسها باشرت بالعديد من اللقاءات التي انتهت بمنتديات وتحالفات حاولت اقتراح حلول للأزمة السياسية المتمثلة في ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة، إلا أن الحراك الشعبي أصر على نبد الإيديولوجيات ورفض التأطير السياسي مما أدى لحرمان أحزاب المعارضة من القدرة على احتواء الحراك.

2. **موقف المجتمع المدني:** لطالما وُظف المجتمع المدني في الحياة السياسية في الجزائر في خدمة السلطة الحاكمة، فالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والنقابية كانت تدور جمعيها في فلك السلطة وتحولت إلى لجان مساندة يتم استدعائها في المناسبات لمنح النشاط السياسي قاعدة شعبية، إلا أن بعض التنظيمات المدنية انخرطت في الحراك الشعبي منها نقابة المحامين والمعلمين والقضاة والتنظيمات عن طريق تنظيم مسيرات وإضرابات.

تُظهر مواقف المجتمع المدني في ظل الحراك الشعبي غيابه التام عن تأطير الحراك ورفض الحراك التحاق تنظيمات المجتمع المدني على اختلافها به على الرغم من محاولتها ركوب الموجة واحتواء الحراك خاصة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية التي أصبحت تتخبط في ظل رفض شعبي عارم لها، كما أظهر ذلك أن المجتمع المدني في الجزائر لا يبنى مبادئ ثابتة فبعد الترويج بحماسة شديدة للعهدة الخامسة قبل إعلان ترشح عبد العزيز بوتفليقة لها سرعان ما تغير موقفه مع موجة الاحتجاجات رافضا للعهدة الخامسة وداعما لحق الشعب في تقرير مصيره، ولا يمكن تجاوز محطة هامة سعى من خلالها المجتمع المدني بجميع أطيافه إلى الانخراط في الحراك الشعبي ألا وهي "المنتدى الوطني للحوار" تحديدا في عين البنيان،

[1] المرجع نفسه، ص 8.

حيث نظمته أحزابُ المعارضة بالمشاركة مع شخصيات تمثل مختلف ألوان الطيف السياسي من أجل صياغة مبادرة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، وقام الوزير السابق عبد العزيز رحابي بإدارة المنتدى بمبادرة من الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح[1] الذي يهدف حسب تصريحه لوكالة الأنباء الجزائرية لصياغة مبادرة سياسية تكون أرضية للشعب وللسلطة لإرساء حوار شامل ومسؤول[2]، وعن المشاركين في المنتدى نذكر[3]:

- نور الدين بحبوح: رئيس حزب إتحاد القوى الديموقراطية الاجتماعية.
- عبد القادر بن قرينة: رئيس حركة البناء.
- الطاهر بن بعيبش: رئيس الفجر الجديد.
- علي بن فليس: رئيس حزب طلائع الحريات.
- عبد الرزاق مقري: رئيس حركة السلم.
- عبد الله جاب الله: رئيس جبهة العدالة والتنمية.
- صادق دزيري: ممثل فعاليات المجتمع المدني.

وتقوم فكرة المنتدى حسب تصريحات المشاركين فيه على ضمان الانتقال السلس للسلطة وتفعيل دورهم كمجتمع مدني.

لكن أمر رفض الشعب تأطير شكل مشكلة عرقلت سير الحراك لاحقا، نظرا لغياب نخب سياسية من شأنها محاورة السلطة وتمثيل الأعداد الكبيرة من الأفراد الدين خرجوا للشارع، فمن غير الممكن بناء ديموقراطية من دون نخب سياسية تمثل مواقف ومصالح مختلفة[4].

شكلت مرحلة الحراك نقلة نوعية في تاريخ المجتمع المدني في الجزائر وهناك من اعتبره محركا للمجتمع المدني ومفعلا له وقد بدأت بوادر تفعيل المجتمع المدني وتعزيز دوره في الحياة السياسية تظهر من خلال استحداث مؤسسة المرصد الوطني للمجتمع المدني التي من شأنها إعادة الاعتبار للمجتمع المدني وتغيير النظرة السلبية اتجاهه وتعزيز دوره من خلال إشراكه في عملية صنع القرار بجعله هيئة استشارية.

[1] http://eldjazaironline.dz(تاريخ الاطلاع : 05.05.2022)
[2] https://www.aljazeera.net/news تاريخ الاطلاع : (05.05.2022)
[3] https://elraed.dz(تاريخ الاطلاع : 05.05.2022)
[4] قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ***المرجع السابق***، ص.13.

خلاصة الفصل الثاني:

خلاصة الفصل الثاني:

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الشـــائع اســـتخدامها من قبل صـــناع القرار في خطاباتهم إلا أن منح الحرية وترك المســاحة لتنظيمات المجتمع المدني من اجل ممارســة مهامها لا يعد شــائعا، فتعاني العديد من الدول العربية منها الجزائر من النظام المركزي المســيطر على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

شــهد تاريخ المجتمع المدني في الجزائر مرحلتين مختلفتين، الأولى الأحادية الحزبية التي عرفت ســـيطرة الحزب الواحد ومنعه لأي تنظيم خـارج عن إدارته أما المرحلة الثانية فاتخذت مســارا معاكســا للأول أنتجته الحركات الاحتجاجية المتمثلة في أحداث 5 أكتوبر 1988 وعرفت هده المرحلة ولادة عدد كبير من الجمعيات والأحزاب الســياســية غير أن الانتقال الغير ســلس بدون تخطيط أدى إلى عشر سنوات من الفوضى والإرهاب.

لم يعرف المجتمع المدني في الجزائر الاسـتقلالية عن النظام السـياسـي ففي فترة الرئيس بوتفليقة تحولت الجمعيات والأحزاب السياسية إلى تنظيمات مساندة للرئيس وتابعة له.

أظهر الحراك الشـــعبي ازمـة المجتمع المـدني في الجزائر وغيـاب دوره كمؤطر ومنظم للحركات الاحتجاجية وقد أدى رفض الحراك التام لتنظيمات المجتمع المدني خصـوصـا الأحزاب منها إلى إضعاف موقف الحراك وتعرضه لأزمة تمثيل.

يعيش المجتمع المدني اليوم بعد تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية وإصدار التعديل الدستوري 2020 محاولات لتفعيله عن طريق استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني وهناك العديد من المتفائلين حول مستقبل المجتمع المدني في الجزا

الفصل الثالث:

الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر (دراسة حالة الحراك الشعبي)

الفصل الثالث: الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر (دراسة حالة الحراك الشعبي).

لا يمكن فَصل البحث العلمي عن الإطار المنهجي الذي من خلاله يتم الإجابة عن الإشكالية وإزالة الغموض عن الظاهرة المدروسة والتحقق من الفرضيات، وتختلف مناهج وتقنيات البحث العلمي وتقنياته حسب طبيعة الموضوع وخصوصيته.

يهدف هذا الفصل إلى استعمال تقنية تحليل المضمون من أجل:

- الكشف عن الأسباب التي أدت الحراك الشعبي.
- معرفة طبيعة الحراك.
- الكشف عن دور المجتمع المدني كمؤطر للحراك الشعبي.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لتقنية تحليل المضمون.

المطلب الأول: مفهوم تحليل المضمون.

بدأ استخدام تحليل المضمون في الصحافة والاعلام أولا ثم انتشر إلى العلوم الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم السياسة والتربية.. إلخ[1]، ويجدر الإشارة إلا أن تحليل المضمون لا يعد منهجا بل أسلوبا منهجيا وتقنية وقد اقترن كأداة علمية وأسلوب منهجي في التحليل منذ ظهوره في أواسط العقد الثاني من القرن السابق، حيث استعمل للتعرف على أساليب الدعاية وكانت دراسة كل من **ليبمان** Lipman **وتشارلز ميرز** Charles mires أول دراسة علمية متكاملة قائمة على تحليل المضمون[2].

كما استخدمه **مالكوم ويلي (1926)** عند قيامه بدراسة عن "صحافة البلد" حيث حدد بمقتضاها الموضوعات التي تتناولها الصحافة مصنفا إياها حسب فئات معينة للتحليل ليشمل بعدها الأدب في عام **1930** بفضل دراسات **لازويل** وزملاؤه فيما يتعلق بالدعاية والرأي العام ووسائل الاتصال الجمعي ليصل أخيرا إلى مجال العلوم الاجتماعية أين يستخدم في تحديد آثار الاتصال وتحليل الخطب ومختلف مواد الإعلام[3].

1. **تعريف تحليل المضمون:** قدم العديد من العلماء تعريفات لتحليل المضمون وهذه جملة من التعريفات:

1)"برلسون" (1952): يعد تعريفه الأكثر شهرة وذهب إلى أن تحليل المضمون هو أسلوب وأداة بحث لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفا كميا وموضوعيا ومنظما[4].

2) "بيزلي"(1969): يرى أن تحليل المضمون هو أحد أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول فيه المحتوى الاتصالي إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها وذلك بالتطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي[5].

3)"د. محمد عبد الحميد"(2000): هو مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي، الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى[6].

---

[1] محمد عبد السلام، ***مناهج البحث في العلوم الاجتماعية*** (مكتبة نور،2020) ص.223.
[2] يوسف تمار، ***تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجزائريين***، (الجزائر: طاكسينج كوم، الطبعة الأولى ، 2007)،ص. 8.
[3] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، ***أسس المناهج الاجتماعية***(القاهرة: دار الفجر، الطبعة الأولى، 2011) ص.54.
[4] عبد السلام، ***المرجع السابق*** ، ص. 222.
[5] ***https://qawaneen.blogspot.com/2010/06/blog-post_199.html?m=1***
[6] ***https://qawaneen.blogspot.com/2010/06/blog-post_5199.html?m=1***

4) موريس أنجرس: يرى أن تحليل المضمون تقنية غير مباشرة تُستعمل في منتجات مكتوبة أو سمعية-بصرية، صادرة من أفراد أو مجموعة عنهم يظهر محتواها في شكل مرقم[1].

يمكن اختصار التعريفات فيما يلي[2]:

- إن تحليل المضمون يعني تنقية المضمون وبلورته ليتسنى وصفه وصفا كميا وكيفا.
- هو أداة للملاحظة لكنها ليست ملاحظة مباشرة لسلوك أفراد، أو جماعات من خلال مقابلتهم، والحصول على إجابات معينة، وإنما هي ملاحظة غير مباشرة تقتصر على تحاليل مضامين المادة الاتصالية للحصول إلى استنتاجات صحيحة، ذات صلة بفروض الدراسة.
- إن التحليل يتناول الخصائص اللغوية والرمزية للمادة الاتصالية في شكل مصطلحات تخضع للضبط الدقيق حيث يسعى لتحويل المضمون إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة والقياس الكمي، وتحليل المضمون يقوم على أساس تكرارات ورود هذه الخصائص بطريقة نظامية.

2. أنواع تحليل المضمون: ينقسم تحليل المضمون إلى[3]:

أ. تحليل مضمون مباشر.

ب. تحليل مضمون غير مباشر.

ويُظهر الجدول التالي الفرق بين النوعين:

[1]تمار، ***المرجع السابق***، ص. 10.

[2]سلاطنية، ***المرجع السابق***، ص.55.

[3]نسرين حسونة، ***تحليل المضمون مفهومه، محدداته ، استخداماته***، شبكة الألوكة ص. 9،10.

جدول رقم(10): الفرق بين تحليل المضمون المباشر والغير مباشر.

تحليل المضمون المباشر	تحليل المضمون غير المباشر
يستهدف نص المادة المنشورة أو المعروضة أو المذاعة.	يستهدف التعرف على الخصائص التي استخدمت في التحليل كمقاطع الكلمات، تعبيرات الوجه والصمت والحركات التمثيلية والتركيز على كلمات معينة والعناوين والصور والمؤثرات الصوتية.
يقوم بالتحليل مباشرة محاولة فهم ما هو غير ظاهر في النص.	يحاول كشف جانب من النوايا الخفية للمضمون.

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: خطوات وعناصر تحليل المضمون.

أ. **خطوات تحليل المضمون**: يمر تحليل المضمون بمجموعة من الخطوات بدءا من تحديد الإشكالية التي يسعى الباحث لإيجاد إجابة لها ومن ثم صياغة الفروض كإجابة مبدئية ينفيها أو يؤكدها عند توصله إلى النتائج ويعتبر ذلك الخطوة الاخيرة في تحليل المضمون ويمكن تعداد الخطوات كالتالي[1]:

1. **تحديد مشكلة البحث او موضوعه:** تعد هذه الخطوة نقطة البداية لتحليل المضمون وتُمكن الباحث من تحديد مجتمع الدراسة والفئات والمحاور التي يعتمد عليها تحليله أي هي مرحلة تقوم عليها جميع المراحل التي تليها.
2. **صياغة الفروض:** تعد المرحلة الثانية ويقوم الباحث من خلالها بافتراض وجود علاقة بين المتغيرات.
3. **تحديد مجتمع الدراسة:** هي المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة.
4. الحصول على المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث والتي تساعد في فهم طبيعة وكيفية صياغة النص.
5. اختيار العينة من محتويات البحث وقد تتضمن فقرة من الفقرات أو قسم من أقسام البحث.
6. تحديد رمز العينة.
7. إعداد الجداول الخاصة بتفريغ المحتوى[2].
8. كتابة النتائج المتوصَّل إليها بعد التحليل[1].

[1] غربي صباح، ***محاضرة منهج تحليل المضمون***، جامعة خيضر بسكرة، 2020/2019، ص.8.

[2] تاريخ الاطلاع: 2022/06/08 ***https://www.24hourcontent.com/content-analysis-steps/***

9. متابعة وتقييم مدى نجاح المضمون في تعزيز النتائج النهائية[2].

يُعتبر الالتزام بهذه الخطوات من معايير نجاح تحليل المضمون فلكل مرحلة درجة من الأهمية تجعل من غير الممكن الاستغناء عنها أو تجاوزها.

أ. **عناصر تحليل المضمون:** يعتمد تحليل المضمون على مجموعة من العناصر التي يقوم عليها وتميزه عن غيره من التقنيات وتتمثل في:

1. **مجتمع الدراسة**: هو خطوة سابقة لاختيار العينة، ويعرف مجتمع الدراسة في البحث العلمي على أنه مجموعة كبيرة ومحددة من الأفراد أو العناصر التي تملك صفة مشتركة واحدة أو أكثر[3]، بالتالي يمكن تعميم نتائج البحث المتوصل إليها بعد اختيار العينة على مجتمع الدراسة الكلي أي على مجتمع الدراسة أن يكون متجانسا.
2. **العينة**: يُشير مصطلح العينة في علم الإحصاء أنها: "جزء من المجتمع حيث تتوافر في هذا الجزء خصائص المجتمع نفسها" وتنقسم العينة إلى أنواع[4]:
   - العينة العشوائية البسيطة.
   - العينة الطبقية.
   - العينة المنتظمة.
   - العينة القصدية.
3. **وحدات تحليل المضمون:** تنقسم وحدات تحليل المضمون إلى[5]:

- وحدة الكلمة: هي أصغر وحدة يستخدم فيها التحليل وعادة ما تستخدم الكلمة كوحدة تحليل يضع الباحث من خلالها قوائم يسجل فيها تكرارات ورود كلمات أو فئات مختارة عن المادة موضوع التحليل وتعد أسهل وحدات التحليل.
- وحدة الفكرة: ليس للفكرة حدود لدا يتم تحليل المضمون حسب المعنى[6].
- وحدة الشخصية: يقصد بها تحديد نوعية وسمات الشخصية الرئيسة للعمل الادبي.
- وحدة العبارة: هي أكبر من الكلمة وقد تكون كلمة أو مجموعة من الكلمات مثل: العالم الثالث، العفو الشامل[7].

---

[1] غربي صباح، ***المرجع السابق***، ص8

[2] المكان نفسه.

[3] ***https://mawdoo3.com***

[4] عبد السلام، ***المرجع السابق***، ص.47.

[5] سلاطنية، ***المرجع السابق***، ص. 56 ،57.

[6] تمار، ***المرجع السابق***، ص.86.

[7] ***المرجع نفسه***، ص. 85.

4. **فئات تحليل المضمون:** يرتبط اختيار الفئات أشد الارتباط بإشكالية وأهداف الدراسة ويعد تحديد فئات المضمون أهم خطوة حسب الكاتب **يوسف تمار** والذي قسم الفئات إلى:

- فئة الاتجاه: يعرف من خلالها الباحث اتجاه المضمون إزاء قضية أو قضايا معينة في مضمون معين.
- فئة الأهداف: لكل مضمون هدف أو أهداف يريد الوصول إليها لذا تسعى هذه الفئة لكشف أهداف المضمون[1].
- فئة القيم: تفرض هذه الفئة على الباحث رسم حدود دقيقة وعلمية بين القيم التي يحملها المضمون والتي يؤمن بها وتعد من أهم الفئات حيث تبحث فيما يطرحه المضمون من قيم.
- فئة الفاعلين: تعمل هذه الفئة على تحديد الشخص أو الأشخاص والجهة أو الجهات التي تظهر في المضمون محل التحليل ويكون لها دور إما رئيسي أو ثانوي، وتبحث هذه الفئة عن المحركين في المضمون[2].
- فئة السمات: هي الفئة التي تظهر سمات وخصائص أفراد المضمون[3].

يمكن للباحث إذا لم يجد فئات تشبع رغبات إشكالية بحثه من الفئات الجاهزة استحداث فئات تتماشى مع أهداف دراسته[4].

5. **استمارة تحليل المضمون:** يتم استخدام استمارة تحليل المضمون خلال عملية الملاحظة ورصد أو تسجيل البيانات والوحدات التي يتم عليها العد والقياس وتضم هذه الاستمارة ما يلي[5]:

- البيانات الأولية غبر الصحيفة مثل رقم العدد وتاريخه وعدد صفحاته.
- فئات التحليل.
- وحدات التحليل.
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكمية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلا كميا.
- الاعتماد على الجداول التفريغية.

---

[1] تمار، ***المرجع السابق***، ص.70.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.67.
[3] ***المرجع نفسه*** ، ص. 72.
[4] ***المرجع نفسه***، ص.81
[5] سلاطنية، ***المرجع السابق***، ص.70.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية تحليل المضمون.

1.خصائص تحليل المضمون: تتمتع تقنية تحليل المضمون بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- **الموضوعية والحياد:** يعني هذا التجرد من الذاتية والدوافع الشخصية باستبعاد كافة التصورات والمعتقدات الذهنية التي قد تُحرف عملية التحليل.
- **أسلوب علمي:** سبق الإشارة إلى أن أسلوب تحليل المحتوى يتصف بالموضوعية، أي أنه يتصف بالصدق والثبات وهي نفس صفات الأسلوب العلمي.
- **الانتظام:** يعني أن يتم التحليل في ضوء خطة علمية تتضح فيها الفروض وتتحدد على أساسها الفئات وتتبين من خلالها الخطوات التي مر بها التحليل حتى توصل الباحث للنتائج.
- **العمومية:** يعني شرط العمومية ضرورة ارتباط نتائج تحليل المضمون بالإطار النظري للدراسة.
- **المرونة[2].**
- **ارتباط تحليل المضمون بالاتجاه الكمي:** يرتبط تحليل المضمون أساسا بالاتجاه الكمي فورد في تعريفات بعض الباحثين أن:" تحليل المضمون هو عملية تصنيف لفئات المضمون بطريقة عددية كمية"، ولا يعتبر التحليل الكمي باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة تستخدم لزيادة كفاءة التحليل ودقته وشموليته.

يجب التنويه إلا أنه لا يمكن الاعتماد على الأسلوب الكمي فقط في تحليل المضمون فالكم يؤدي إلى التنبؤ الكيفي كما أن الكيف هو الذي ينير السبيل لمعرفة مغزى الكم وهذا ما يؤدي إلى التكامل في كلا الاسلوبين[3].

2.أهمية تحليل المضمون: من الأمثلة الواقعية التي تثبت أهمية تقنية تحليل المضمون نذكر:

- تنبأ **جورج هرتزوج** من خلال تحليل المضمون من قرب نهاية **هتلر** السياسية معتمدا في تحليله على" دراسة طبقات الصوت والوقفات ونقم الأداء الخطابي" لهتلر مقارنة بعدة مواقف سابقة له، مما يؤكد أن تحليل المضمون لا يعتمد على الألفاظ وعدها آليا فقط بل يقوم بدراسة الموقف بشكل كامل[4].

[1] حسونة، ***المرجع السابق***، ص6،5.
[2] تمار، ***المرجع السابق*** ص.81.
[3] حسونة، ***المرجع السابق***، ص6،5.
[4] حسونة، ***المرجع السابق***، ص.10.

- تمكن العالم البريطاني **ألان توران** من فك تشفير آلة كانت تستعمل في تبادل الرسائل على مستوى وحدات جيوش المحور بسرية عن طريق تحليل مضمون الرسائل مما مكن صناع القرار من اتخاد خطوات هامة في الاستراتيجية العسكرية أدت إلى انقلاب كفة المعركة وتحقيق النصر لبريطانيا[1].
- قام الحلفاء بتحليل لمضمون الإذاعات الألمانية أثناء الحرب، مما أعطى الحلفاء أدلة مفيدة عن استراتيجية الحرب لدى العدو وكدلك فإن تحليل مضمون الدعاية السوفياتية أثناء الحرب الباردة قد ساعد وكالة الاستعلامات الامريكية في تشكيل دعايتها الخاصة بها، من حيث الكشف عن الأفكار التي جرى التأكيد عليها لتسهيل مكافحتها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المبحث الثاني: المجتمع المدني والحراك الشعبي.

تطرق البحث في إطاره النظري إلى سيرورة الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر وخصوصيتهما وفق كل مرحلة من تاريخ الجزائر المستعمرة والمستقلة.

شكل الحراك الشعبي في الجزائر حالة فريدة لم يشهد المجتمع مثيلا لها ولم يكن النظام السياسي يتنبأ بها، وقد تهافت المحللون لدراسة طبيعة هذا الحراك وأسبابه كما سعى العديد منهم أمثال الأستاذ الجامعي **لقمان مغراوي** إلى دراسة تفاعل المجتمع المدني الجزائري مع الحراك الشعبي ويرجع هذا الاهتمام إلى وضعية المجتمع المدني الخاصة في الجزائر والتي تتميز بالضعف والتبعية، مما جعل الأنظار كلها موجهة صوب المجتمع المدني ودوره في الحراك الشعبي.

الاعتماد على الإطار النظري وحده غير كاف للإحاطة بموضوع الدراسة وإشباعه من ناحية المعلومات وإثرائه من ناحية المنهجية، وفي موضوع حديث كالحراك الشعبي تعد تقنية تحليل المضمون السبيل الأمثل لمعالجته باستخدام المواد الإعلامية من أجل استخلاص النتائج المراد الوصول إليها.

المطلب الأول: استمارة تحليل المضمون الخاصة بالدراسة.

تهدف الدراسة للوصول إلى معرفة أسباب الحراك الشعبي وفهم طبيعته وتقصي دور المجتمع المدني فيه.

1. **الفترة الزمنية للدراسة:** استقر البحث على دراسة الفترة من22 فيفري 2019إلى22 فيفري2020 بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للحراك الشعبي، لتقدم المادة الإعلامية

[1] https://mawdoo3.com
[2] https://www.politics-dz.com تاريخ الاطلاع:20.05.2022

المدروسة حصيلة عام كامل من الحراك الشعبي مشيرة إلى أسبابه وطبيعته ودور المجتمع المدني في سياقه.

2. **تساؤلات الدراسة:** استهدفت الدراسة التطبيقية الإجابة عن التساؤلات التالية:
   - **ماهي الأسباب المؤدية إلى الحراك الشعبي؟**
   - **هل لعب المجتمع المدني دور المؤطر للحراك الشعبي؟**

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم اقتراح الفرضيات التالية كإجابة أولية:

3. **فرضيات الدراسة:**
   - تراكمت الأسباب التي أدت إلى الحراك الشعبي في الجزائر إلا أن المطلب السياسي بإيقاف العهدة الخامسة كان السبب الرئيسي.
   - لم يلعب المجتمع المدني دور المؤطر للحراك الشعبي.
4. **مجتمع الدراسة**: يتمثل مجتمع الدراسة في: مقالات لشبكة أخبار الوطن الإعلامية وقد وقع الاختيار على عشر مقالات من كتابة أكاديميين وباحثين مع تفادي الاعتماد على مقالات الصحفيين من أجل البقاء في الموضوعية والابتعاد عن أي مؤثرات ذاتية، أما عن عناصر مجتمع الدراسة كالتالي:
   أ. **المناسبة:** مرور عام كامل على الحراك الشعبي.
   ب. **تاريخ الإصدار**: 22 فيفري2020.
   ت. **العدد**: 118(عدد خاص).
   ث. **عدد الصفحات**: 24.
5. **أسلوب المسح الشامل:** من خلال الاعتماد على كامل مجتمع الدراسة للوصول إلى نتائج أفضل وأكثر مصداقية.
6. **الفئات:** الاعتماد على فئات جاهزة وأخرى صُممت خدمة للموضوع ومن أجل إعطاء نظرة شاملة والتطرق إليه من جميع جوانبه.
   أ. الفئات الجاهزة: فئة السمات، فئة الفاعلين.
   ب. الفئات غير الجاهزة: فئة تأطير الحراك، فئة المطالب، فئة دور المجتمع المدني.
7. وحدات التحليل: وقع الاختيار على وحدة الفكرة لتحليل أفكار المضمون.

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي.

على مدار عشرين سنة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة القائم على فرض فلسفة التهدئة وشراء الأمن الاجتماعي ونشر الصورة المثالية لشخص الرئيس ونشرها عبر وسائل

الاعلام والأحزاب الموالية، عمل النظام على ضرب وكسر عزيمة الشعب[1]، بالتالي لم يكن المجتمع مهتما بالاحتجاج، باستثناء بعض الاحتجاجات المهنية والفئوية، لذا يعد حراك 22 فبراير الذي شهد إجماعا من كل الفئات الاجتماعية نقلة نوعية وحدثا يستدعي البحث في أسبابه.

1. أسباب الحراك الشعبي من خلال تحليل مضمون شبكة أخبار الوطن الإخبارية:

الجدول رقم (11):

فئة المطالب	التكرار	النسبة%
المطلب السياسي	10	100%
المطلب الاقتصادية	4	40%
المطلب الاجتماعي	4	40%
المجموع	*18	*180

***العينة تضاعفت لاختيار أكثر من إجابة.**

الملاحظ من خلال جدول التكرارات حضور المطلب السياسي كمحرك للحراك الشعبي في جميع المقالات، إذ أجمعت على أن المطلب السياسي بالتغيير وإيقاف العهدة الخامسة والسعي إلى دولة مدنية تتجلى فيها الديموقراطية يعد السبب وراء ولادة الحراك الشعبي.

في حين تراجع المطلب الاقتصادي والاجتماعي بشكل غير مسبوق إلى الدرجة الثانية من المطالب وتناولته المقالات على أنه مطلب ثانوي لا يمكن التهرب منه كون الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الجزائري يعبر عنها في كثير من الأحيان إلا أنها لا تعد السبب الحقيقي لخروج المتظاهرين واحتلالهم الشوارع.

ترجع غلبة المطلب السياسي إلى أن أزمات الجزائر أصلها سياسي فالأزمات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية متفرعة عن الأصل المتمثل في الازمة السياسية[2].

تجلت المطالب السياسية في:

- إيقاف العهدة الخامسة.
- وضع حد للفساد السياسي.
- إزالة رموز النظام.
- السعي إلى دولة مدنية ديموقراطية.

[1] بن حوى ، ***مرجع سابق*** ،ص98 ة
[2] انظر الملحق رقم 8.

2. **طبيعة الحراك الشعبي من خلال تحليل مضمون شبكة أخبار الوطن الإخبارية:**

الجدول رقم (12):

فئة السمات	التكرار	النسبة
السلمية	10	100%
الطابع الفجائي	10	100%
الاستمرارية	10	100%
المجموع	*30	*300

***العينة تضاعفت لاختيار أكثر من إجابة.**

من خلال الجدول يظهر اتفاق تام حول مسألة سلمية الحراك، وقد ذكر في إحدى المقالات[1] أن اتخاد السلمية كشكل من الاحتجاج يعد نقطة قوة للمحتجين وموطن ضعف للنظام وهذا ما حدث تماما في الحراك الشعبي، حيث أن سلمية المحتجين ورقيهم في تعبيرهم عن مطالبهم كبل يد السلطة خصوصا بعد تناول العديد من المنابر الإعلامية العالمية حدث الحراك الشعبي والانطباع الإيجابي حوله إن لم نقل الانبهار، الأمر الدي جعل النظام السياسي حذرا في تصرفاته وتعامله مع المحتجين، كما أن السبب وراء اتخاذ السلمية كأسلوب للحراك التجربة التي عايشها المجتمع بعد أحداث 1988 ووعي المتظاهرين أنهم في مواجهة نظام عنيد[2].

نقصد بالطابع الفجائي عدم حدوث أمر مماثل من قبل والانتقال من حالة الركود إلى حالة النشاط بين ليلة وضحاها وهو ما تناولته جميع المقالات، كما أن الحراك الشعبي كان مفاجأ للجميع حتى بالنسبة للعالم والدول الغربية التي تتغنى بالديموقراطية وتصف الجزائر والدول العربية بالهمجية والارهاب[3] وشهد تفاعلا غير مسبوقا واعدادا غير معهودة من المتظاهرين، إضافة إلى أن المطلب السياسي الدي كان وراء الحراك الشعبي اعتبر مفاجأة.

أجمعت المقالات على سمة الاستمرارية بالنسبة للحراك الشعبي فقد شهدت تلك الفترة تواصلا للحركات الاحتجاجية على الرغم من تذبذبها وتراجع أعداد المتظاهرين نظرا لأساليب استخدمها النظام من أجل كبح الاحتجاجات، إلا أن سمة الاستمرارية ميزت الحراك الشعبي، فتوافد المحتجين بنفس الوتيرة لعشرات الجمعات ولجوء الطلبة إلى الساحات كل ثلاثاء دليل على استمراريته.

[1] انظر الملحق رقم 8.
[2] انظر الملحق رقم12.
[3] انظر الملحق رقم 12.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني كمؤطر للحراك الشعبي.

ثمة تعريفات تؤكد دور المجتمع المدني ومنظماته في ظل الحركات الاحتجاجية حيث:" أن بناء حركة احتجاجية قوية مناصرة الديموقراطية يظل دوما مهمة المجتمع المدني عندما يعمل في ظل بيئة سياسية قمعية "[1]. إلا أن غياب دور المجتمع المدني في تأطيرها يؤدي إلى اتخاذها مسار عنيفا أحيانا أو عدم قدرتها على المواصلة وابتلاع مطالبها من قبل النظام السياسي.

1. الفاعلين في الحراك الشعبي من خلال تحليل مضمون شبكة أخبار الوطن الإخبارية:

الجدول رقم(13):

فئة الفاعلين	التكرار	النسبة
عامة الشعب	10	100%
أحزاب سياسية	0	0%
الجمعيات	1	10%
الطلبة	2	20%
المجموع	*13	*130

***العينة تضاعفت لاختيار أكثر من إجابة.**

لا تقتصر هذه الفئة على مؤطري الحراك فقط بل على كل من كان له تأثير على الحراك سواء كمؤطر أو ملتحق أو منظم، وقد تم اعتبار الشعب الفاعل الأساسي في الحراك بنسبة 100% من مجموع المقالات في حين غاب دور الأحزاب تماما في ظل نظرة الحراك الاستقصائية لها وتاريخها الموالي للنظام السياسي، إلا أنه تم الإشارة ولو بنسبة ضئيلة إلى اندماج الجمعيات في الحراك عندما فصل كاتب المقال بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية[2] في حين أجمعت المقالات الأخرى على أنهما وجهان لعملة واحدة، كما أشاد بدور الجمعيات عبر مبادرة الحوار الوطني بعين البنيان من خلال تقديم البدائل والمبادرات للخروج من الفراغ السياسي وقد خصصت لجنة الحوار مساحات واسعة للمجتمع المدني مقارنة بالأحزاب السياسية[3]

[1] ربيع وهبة،" الحركات الاجتماعية تحارب ورؤى"، ***الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي***، في عمرو الشوبكي محرر،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2014)ص. 58.

[2] انظر الملحق رقم 6.

[3] انظر الملحق رقم 6.

شهد الحراك غيابا تاما لدور المجتمع الأحزاب السياسية كفواعل وهذا راجع للرفض الشعبي وأزمة الثقة التي تولدت من خلال ممارسات الأحزاب المنافية لمبادئ لاستقلاليتها وإنصهارها في النظام السياسي.

ورد ذكر الطلبة كفاعلين في الحراك بتكرار الفكرة في مقالتين، ذلك أن للطلبة دور مهم في الحراك الشعبي بتأديتهم دورين مزدوجين:

الأول: باعتبارهم جزءا من الشعب وخروجهم كل جمعة.

الثاني: تنظيم المسيرات الخاصة بهم كل يوم ثلاثاء.

2. تأطير الحراك الشعبي من خلال تحليل مضمون شبكة أخبار الوطن الإخبارية:

الجدول رقم(14):

تأطير الحراك	التكرار	النسبة
من الأحزاب السياسية	0	0%
من الجامعة	2	20%
من الجمعيات	0	0%
لم يؤطر	8	80%
المجموع	10	100

تلاشى دور تأطير المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات في تأطير الحراك الشعبي حيث تكررت فكرة عدم خضوعه لتأطير من طرف تنظيمات المجتمع المدني في المقالات العشر، إلا أنه حاول الالتحاق به والاندماج فيه وسط رفض شعبي وصل إلى طرد شخصيات الأحزاب من الساحات.

ولعل أسباب غياب تأطير المجتمع المدني تتمثل في:

- أزمة الثقة بين الشعب والمجتمع المدني.
- موالاة وتبعية المجتمع المدني للنظام السياسي.
- غياب دور المجتمع المدني التقليدي المتمثل في الوساطة بين المجتمع والسلطة.
- رفض الشعب لكل ما له علاقة بالنظام القديم والسعي وراء التغيير الجذري.

هناك إشارة بنسبة 2% إلى أن الجامعات أطرت الحراك من خلال نشاطات الطلبة وحملاتهم ومرونة الأساتذة في التعامل ومشاركتهم طلبتهم الاحتجاجات[1]، في حين غيبت

[1] انظر الملحق6.

المقالات الأخرى دور الجامعة ذاهبة إلى أنها أصبحت مجرد مكان للتدريس بدون هوية وبدون روح.

ولعل النسبة الأكبر هي التي تعتقد بعدم تأطير الحراك من قبل أي مؤسسة أو تنظيم وأنه منبثق من الشعب.

3. **إضعاف الحراك الشعبي من خلال تحليل مضمون شبكة أخبار الوطن الإخبارية:** مر الحراك بعدة مراحل منذ بدايته فالحراك الذي انطلق سنة 2019ليس نفسه حراك 2020 ويرجع هذا للعديد من العوامل التي حدت من فاعلية الحراك وحرفت مساره.

الجدول رقم(15):

إضعاف الحراك	التكرار	النسبة
التضييق	4	40%
الانقسامات	7	70%
غياب تأطير المجتمع المدني	7	70%
التحايل عن طريق الإصلاحات	4	40%

ترجع عوامل إضعاف الحراك بالدرجة الأولى حسب الجدول الموضح أعلاه بنسب متساوية إلى غياب تأطير المجتمع المدني والانقسامات، فغياب تأطير هذا الأخير يعتبر عاملا تم ذكره بنسبة 70% من المقالات، حيث أدى هذا الغياب إلى الحد من فاعلية الحراك وعدم تطوره وتحوله على حد تعبير أحد الكتاب إلى تجمع ثقافي لن يحقق أكثر مما تم تحقيقه[1]، فالمجتمع المدني ضرورة لا بد منها لضمان الانتقال الديموقراطي وآلية للتحاور مع السلطة وتمثيل الشعب وإسماع مطالبه في وجه الآذان الصامة للسلطة، لذا أصبح غياب التأطير نقطة ضعف للحراك وفرصة للنظام لاختراقه.

سعى النظام إلى زرع الانقسام في صفوف المتظاهرين من أجل كسر وحدتهم وتشتيتهم عن مطلبهم الأساسي من خلال إعادة إحياء الجهوية كطريقة لطالما أعطت ثمارها، وأدى الانقسام إلى تشويه سمعة الحراك.

أكدت أربع مقالات أن النظام السياسي في الجزائر يعي أن تقديم الحلول الاقتصادية والاجتماعية يعد وسيلة للخروج من الازمة التي وضع فيها ولكبح الاحتجاجات وإسكات البطون الجائعة منتهجا في سبيل ذلك الطريقة التي لطالما انتهجها وتعامل بها مع حركات احتجاجية سابقة.

[1]انظر الملحق 7.

بنسبة 40% لعب التضييق الدي مارسه النظام عن طريق الاعتقالات أو الحصار الأمني والإعلامي دورا كبيرا في تراجع زخم الحراك وإضعافه شيئا فشيئا.

خلاصة الفصل الثالث:

خلاصة الفصل:

يجدر الإشارة إلى أن المقالات جاءت في سياق مختلف ومرحلة متقدمة من عمر الحراك الشعبي ما يفسر عدم تطرقها بشكل أساسي لبداية الحراك في حين ركزت على دور المجتمع المدني عن طريق المنتدى الوطني للحوار، ومستقبل الحراك في ظل غياب التأطير والتنويه للوسائل التي يستخدمها النظام من أجل إضعاف الحراك والحد من فاعليته.

ومن أهم الاستنتاجات التي تم استخلاصها:

- السبب وراء ظهور الحراك سياسي في المقام الأول للمطالبة بإنهاء العهدة الخامسة.
- الطابع السلمي للحراك الشعبي.
- الطابع الفجائي للحراك الشعبي والذي وضع النظام في موقف صعب لم يكن يتوقعه.
- غياب دور المجتمع المدني كمؤطر للحراك الشعبي في البداية ومحاولة الالتحاق بالحراك وسط رفض شعبي.
- أدى غياب تأطير المجتمع المدني إلى إضعاف الحراك الشعبي.
- من خلال غياب التأطير وجد النظام طريقا لخلق الانقسامات وتشويه الحراك.
- اعتمد النظام السياسي على الإصلاحات الاقتصادية كمحاولة لإرضاء نسبة كبيرة من المتظاهرين.

استنتاجات

استنتاجات:

من خلال تناولنا للمجتمع المدني في الجزائر وخصوصيته عبر مراحله المختلفة، أولا في الحقبة الاستعمارية حيث لعبت دورا محوريا في توحيد مبادئ الشعب وغرس القيم الوطنية وتوجيههم نحو الهدف الأسمى المتمثل في الاستقلال، أما في ظل نظام الحزب الواحد فقد تواصل العمل بقانون الجمعيات الفرنسي إلا أنه لم يسمح بقيام مجتمع مدني كإطار مستقل عن الدولة، ثم فتحت التعددية السياسية الباب للمجتمع المدني للبروز.

يشوب واقع المجتمع المدني في الجزائر مشاكل عديدة حيث أن الخاصية الأولى الواجب توفرها والمتمثلة في الاستقلالية التامة عن السلطة السياسية وعدم التحيز لها لا تتوفر في المجتمع المدني في الجزائر الأمر الذي جعل نظرة المجتمع له نظرة سلبية استقصائية بوضعه مع النظام في كفة واحدة.

بالنسبة للحركات الاحتجاجية استخلص بحثنا على أنها تحدث في الفترات التي تشهد فيها المجتمعات ظروفا صعبة كرد فعل يعبر عن الرفض عن طريق عدة أساليب و يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في الدعوة إليها أولا و تأطيرها و تنظيمها والتحاور مع السلطة كخطوة أخيرة لتلبية مطالب المحتجين، وتجربة الجزائر في الحركات الاحتجاجية خاصة حيث ومنذ الاستقلال توالت الاحتجاجات العنيفة ذات المطالب الاقتصادية و الاجتماعية و الهوياتية إذ مثلت مواضيع كالهوية والفقر و التهميش وقود الحركات الاحتجاجية وبعد تجربة الإرهاب القاسية تم احداث قطيعة بين الشعب الجزائري والاحتجاجات إلى غاية حراك 22 فبراير الذي كان مفاجأة للجميع .

عن مميزات الحراك الشعبي نذكر:

- الاستفادة من تجارب الحركات الاحتجاجية السابقة وعدم تكرار الأخطاء الماضية.
- الطابع السلمي للحراك.
- الانطلاق من مطالب سياسية.
- غياب تأطير المجتمع المدني ورفض الشعب لتنظيمات المجتمع المدني.

يتأثر المجتمع المدني بالحركات الاحتجاجية، فبعد كل حركة تقوم يتم إصلاح الدستور وإدخال تعديلات تخص حرية التعبير والتجمهر وممارسة المجتمع المدني لنشاطاته وأحيانا يتعدى الأمر ذلك إلى تغيير نظام بأكمله مثلما حدث بعد أحداث 1988 سعيا للحفاظ على استقرار النظام السياسي، أما عن الحراك الشعبي فقد أثر على المجتمع المدني من خلال الإصلاحات التي اعتمدها الرئيس تبون وسعيه حسب تصريحاته لتعزيز دور المجتمع المدني في الحياة السياسية والمدنية.

كما بارك الرئيس الحراك الشعبي واصفا إياه بالحراك المبارك وعن أهم ما عبر عنه من خلال ندواته الصحفية وخطاباته:

- وصفه الحراك الشعبي بالمبارك.
- مد يده للحراك.
- التزامه نحو الحراك والسير نحو التغيير.
- اعتماد تغيير الدستور كأول خطوة.
- إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- طي صفحة الماضي وجمع الشمل.
- المؤامرات كادت تعصف بالشعب الجزائري.
- الاستماع إلى المجتمع المدني.
- إعطاء المساعدة للمجتمع المدني والمنح.

بالإضافة إلى اعتباره الحراك ظاهرة صحية لا بد منها حسب ما ورد في جريدة أخبار الوطن في عددها الخاص، ومن الطرق التي استعملها لتثمين الحراك عبر مرسوم رئاسي جعله يوما وطنيا للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه وعطلة مدفوعة الاجر حسب نفس الجريدة، على الرغم من أنه لم يُفعَّل.

هناك التماس لوجود نية من طرف رئيس الجمهورية من أجل تعزيز دور المجتمع المدني وتفعيله، عن طريق استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية لدى الرئاسة من شأنها تغيير الصورة السلبية للمجتمع المدني وإدماجه في الحياة السياسية من أجل ديموقراطية حقيقية يشارك فيها الجميع ولتفادي حدوث حركات احتجاجي عنيفة ناجمة عن غياب تأطير المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

القوانين:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، 2021.

الكتب:

1- فريد زهران، ***الحركات الاجتماعية الجديدة***، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007.
2- إسراء جمال عرفات، ***الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي***، أطروحة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2017).
3- الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق"، في عمرو الشوبكي محرر، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر،المغرب،لبنان،البحرين،الجزائر،سورية،الأردن)***،(لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011.
4- نور الدين بكيس، ***الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء*** (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2018)
5- حسام حشادة، ***المجتمع المدني*** ، سوريا، بيت المواطن، الطبيعة الأولى، 2015.
6- محمود كيشانة، ***المجتمع المدني أسسه المفهومية و الاصطلاحية و اختياراته التاريخية***، العتبة العباسية المقدسة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبيعة الأولى،2017.
7- غازي الصوراني، ***تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي***، فلسطين، مركز دراسات الغد العربي، الطبعة الأولى، 2014.
8- جون أهرنبرغ، ***المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة***، ترجمة : علي حاكم صوالح ، حسن ناظم، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
9- جون لوك، ***الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو*** ، ترجمة : محمود شوفي ، مصر : مطابع شركة الاعلانات الشرقية .
10- محمد السبيطلي، ***حراك الجزائر: أزمة النظام بين الإصلاح والقطيعة***،(الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،2019)
11- عراج سليمان، "موقع المجتمع المدني ضمن مستر التحول الديمقراطي في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***، الجزائر، مختبر البحث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012.

12_ ساحلي مبروك، "دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية***، الجزائر، مختبر البحث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012.

13_ غزالة زبير، "المجتمع المدني في الجزائر الجمعيات أنموذجا"، ***مجلة التنمية البشرية***، ع.10، مارس 2018.

14_ العايب شبيلة، "دور المجتمع المدني في عقلنة إدارة الشأن العام للمجتمع المدني"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***، الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012.

15_بن سمينة السائل الذراع، "وضعية المؤسسات الديمقراطية المقامة واثرها على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية***، الجزائر، مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012.

16_ ويفي خيرة، "دور المجتمع المدني في تعديل التحول الديمقراطي في الجزائر"، في تحسين بوقارة محرر، ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية***، الجزائر: مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، 2018.

17-حكيمة ماهير، الحركات الاحتجاجية: الجدور والتحولات، في المصطفى بوجعبوط مؤلف، ***الحركات 2_الاحتجاجية في الوطن العربي***، ألمانيا: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2019

المقالات:

1_ بن مالك محمد الحسين، "المجتمع المدني بين الاستقلالية والتبعية بعد إقرار التعددية الحزبية" ، ***المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية***، م.02،ع.02 (ديسمبر2018).

2_عمر دراس، "الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر"، ***انسانيات***، ع.28 (2018).

3_بلعربي عمر، "بداية ظهور الجمعيات والنوادي في الجزائر"، *مجلة القرطاس*، ع.04 (جانفي2017).

4_لقمان مغراوي ،" دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسات تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني 1989_2020 "، ***مدارات سياسية***،م.5، ع.1.(2020)

5_ رياض هويلي، "شرارة الانتفاضة.. ارتباك العصابة وقرار الجيش "، ***أخبار الوطن***، العدد 118 (فيفري 2020).

6_ رمضاني صورية، "الحركات الاجتماعية مقاربة سيكولوجية"، ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع.24(جوان2016)

7_ فاطمة بن يحيى، "دور الحركات الاحتجاجية في الجزائر"، ***مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية***، ع.17 (سبتمبر2016).

8_ علي سعدي عبد الزهرة جبير، "الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والأسباب "، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، م. 14، ع.02، (2020)

9_ عائشة دويدي،" الحراك الشعبي بين الطرح والمعالجة(احتجاجات2019)"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م.11، ع.1 (أبريل 2020)

10_ الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، ***سياسات عربية***، ع34 (سبتمبر2018)

المذكرات:

1_روباش سمراء، ***تداعيات حراك 22 فيفري على الانتقال الديموقراطي في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماستر،(جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019).

2_عابر حفيظة، ***الحركات الاحتجاجية في الجزائر احتجاجات شباب عقود الإدماج المهني –أنموذجا–*** ، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في علم الاجتماع السياسي (جامعة وهران 2: كلية العلوم الاجتماعية،2018/2017)

3_محمود فخري نمر حسونة، ***أثر الحركة الاحتجاجية في إسرائيل***، رسالة ماجيستير، (جامعة القدس، 2015).

4_شاوش اخوان جهيدة، ***المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية الجمعيات مدينة بسكرة***، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة-: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2015/2014.

5_ سلاف سالمي، ***دور المجتمع المدني في المغرب العربي عند التعددية السياسية***، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

6_ باحمد بن صالح باعلي وسعيد، ***دور المجتمع المدني في تحسين الحكم الراشد في الجزائر ولاية غرداية نموذجا***، مذكرة ميل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013.

المنظمات والهيئات الدولية:

1-لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، 1992

2-شبكة المنظمات العالمية غير الحكومية للتنمية، مرصد الفضاء المدني، الجزائر نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني، 2018.

المواقع:

https://www.alaraby.co.uk/الاحتجاج-فن-وتكتيك-ومهارات

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/6/9/العصيان-المدني

https://www.france24.com/ar/20110120-fire-suicide-arabic-people.،

https://www.maghrebvoihces.com/trends/2020/12/4

https://www.aljazeera.net/news/2020/7/7/الانتحار-أحدث-صور...،

https://www.alquds.co.uk/انتحار-عامل-مصري-في-شركة-خاصة...،https://alkhaleejonlinhttps://www.alquds.co.uk/انتحار-عامل-مصري-في-شركة-خاصة...،e.net/مجتمع/ما-سر-تزايد-حالات-انتحار

https://alarab.news/الانتحار-كاحتجاج-طابور-هاربين-من

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1435926

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/16/الربيع

https://hathalyoum.net/articles/2675802-الجزائر20-

. https://www.aps.dz/ar/algerie/66827-2019-02-10-13-56-29

https://www.alaraby.couk/politic

https://www.accessnow.org

http://www.syr.res.com/article/6543.html

/http://eldjazaironline.dz/Accueil

/http://elreed.dz

http://el.mouradia.dz/assets/exts/constitution/2016.pdf

المعاجم:

المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية، عبد المالك مرتاض، الجزائر: دار الكتاب العربي،2010.

المحاضرات:

1-مغراوي لقمان ،"محاضرات السياسة التعليمية من 1976 إلى 2003" ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2022/2021 .

2-لخضر رابحي، بن بعلاش خليدة، دور مؤسسات المجتمع الدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الانسان في ظل مبادئ الحكم الراشد، الجزائر، 2019/2018

الملاحق

الملحق رقم(01):

المـــادة 51 : لا مساس بحُرمة حرية الرّأي.

حرية ممارسة العبادات مضمونة وتمارس في إطار احترام القانون.

تضمن الدولة حماية أماكن العبادة من أي تأثير سياسي أو إيديولوجي.

المـــادة 52 : حرية التعبير مضمونة.

حرية الاجتماع وحرية التظاهر السلمي مضمونتان، وتمارسان بمجرد التصريح بهما.

يحدد القانون شروط وكيفيات ممارستها.

المـــادة 53 : حقّ إنشاء الجمعيّات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به.

تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة.

يحدّد قانون عضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيّات.

لا تحل الجمعيات إلاّ بمقتضى قرار قضائي.

المـــادة 54 : حريه الصحافة، المحسوبه والسمعية البصرية والإلكترونية، مضمونة.

تتضمن حرية الصحافة على وجه الخصوص ما يأتي :

– حرية تعبير وإبداع الصحفيين وممتهني الصحافة،

– حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار احترام القانون،

– الحق في حماية استقلالية الصحفي والسرّ المهني،

– الحق في إنشاء الصحف والنشريات بمجرد التصريح بذلك،

– الحق في إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية ومواقع وصحف إلكترونية ضمن شروط يحددها القانون،

– الحق في نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء في إطار القانون، واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية.

لا يمكن أن تستعمل حرية الصحافة للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم.

يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية.

لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية.

لا يمكن توقيف نشاط الصحف والنشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع والصحف الإلكترونية إلاّ بمقتضى قرار قضائي.

الملحق رقم (02):

المـــادة 55 : يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والإحصائيات، والحصول عليها وتداولها.

لا يمكن أن تمس ممارسة هذا الحق بالحياة الخاصة للغير وبحقوقهم، وبالمصالح المشروعة للمؤسسات، وبمقتضيات الأمن الوطني.

يحدد القانون كيفيات ممارسة هذا الحق.

المـــادة 56 : لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية الحق في أن يَنتخب وأن يُنتخب.

المـــادة 57 : حقّ إنشاء الأحزاب السّياسيّة معترَف به ومضمون.

لا يجوز تأسيس الأحزاب السّياسيّة على أساس دينيّ أو لغويّ أو عرقيّ أو جنسيّ أو مهنيّ أو جهويّ.

لا يمكن التّذرّع بهذا الحقّ لضرب الحرّيات الأساسيّة، والقيم والمكوّنات الأساسيّة للهوّيّة الوطنيّة، والوحدة الوطنيّة، وأمن التّراب الوطنيّ وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشّعب، وكذا الطّابع الدّيمقراطيّ والجمهوريّ للدّولة.

لا يجوز للأحزاب السّياسيّة اللّجوء إلى الدّعاية الحزبيّة الّتي تقوم على العناصر المبيّنة في الفقرة السّابقة.

تضمن الدولة معاملة منصفة تجاه كل الأحزاب السياسية.

يُحظَر على الأحزاب السّياسيّة كلّ شكل من أشكال التّبعيّة للمصالح أو الجهات الأجنبيّة.

لا يجوز أن يلجأ أيّ حزب سياسيّ إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

يجب على الإدارة أن تمتنع عن كل ممارسة تحول بطبيعتها دون ممارسة هذا الحق.

لا تحل الأحزاب السياسية إلاّ بمقتضى قرار قضائي.

يحدد قانون عضوي كيفيات إنشاء الأحزاب السياسية، ويجب أن لا يتضمن أحكاما من شأنها المساس بحرية إنشائها.

المـــادة 58 : تستفيد الأحزاب السياسية المعتمدة، ودون أي تمييز، في ظل احترام أحكام المادة 57 أعلاه، على الخصوص، من الحقوق الآتية :

– حريات الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر السلمي،

– حيّز زمني في وسائل الإعلام العمومية يتناسب مع تمثيلها على المستوى الوطني،

– تمويل عمومي، عند الاقتضاء، يحدده القانون حسب تمثيلها،

الملحق رقم(03):

المـــادة 66 : العمل حق وواجب.

كل عمل يقابله أجر.

يضمن القانون أثناء العمل الحقّ في الحماية، والأمن، والنّظافة.

الحقّ في الرّاحة مضمون، ويحدّد القانون شروط ممارسته.

يضمن القانون حق العامل في الضمان الاجتماعي.

يعاقب القانون على تشغيل الأطفال.

تعمل الدولة على ترقية التمهين وتضع سياسات للمساعدة على استحداث مناصب الشغل.

يحدد القانون شروط تسخير المستخدَمين لأغراض المصلحة العامة.

المـــادة 67 : يتساوى جميع المواطنين في تقلّد المهام والوظائف في الدّولة، باستثناء المهام والوظائف ذات الصلة بالسيادة والأمن الوطنيين.

يحدد القانون شروط تطبيق هذا الحكم.

المـــادة 68 : تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل.

تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

المـــادة 69 : الحق النقابي مضمون ويمارس بكل حرية، في إطار القانون.

يمكن لمتعاملي القطاع الاقتصادي أن ينتظموا ضمن منظمات أرباب العمل في إطار احترام القانون.

المـــادة 70 : الحقّ في الإضراب مُعترَف به، ويُمارَس في إطار القانون.

يمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحقّ، أو يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدّفاع الوطنيّ والأمن، أو في جميع الخدمات أو الأنشطة العموميّة ذات المصلحة الحيويّة للأمة.

المـــادة 71 : تحظى الأسرة بحماية الدولة.

حقوق الطفل محمية من طرف الدولة والأسرة مع مراعاة المصلحة العليا للطفل.

تحمي وتكفل الدولة الأطفال المتخلى عنهم أو مجهولي النسب.

تحت طائلة المتابعات الجزائية، يلزم الأولياء بضمان تربية أبنائهم.

تحت طائلة المتابعات الجزائية، يلزم الأبناء بواجب القيام بالإحسان إلى أوليائهم ومساعدتهم.

يعاقب القانون كل أشكال العنف ضد الأطفال واستغلالهم والتخلي عنهم.

تسعى الدولة إلى ضمان المساعدة والحماية للمسنّين.

الملحق رقم(04):

مراسيم تنظيميّة

مرسوم رئاسي رقم 21-139 مؤرّخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 53 و91-7 و141 (الفقرة الأولى) و213 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-14 المؤرّخ في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق 2 يونيو سنة 1990 والمتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرّخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-20 المؤرّخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادّة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه وتنظيمه وسيره، الذي يدعى في صلب النص "المرصد".

المادّة 2 : المرصد هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية.

المرصد إطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه.

المادّة 3 : يتمتع المرصد بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ويحدد مقرّه في مدينة الجزائر.

الفصل الثاني

مهام المرصد

المادّة 4 : يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة.

كما يتولّى المهام الآتية :

– تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره على ضوء احتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة، وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاطه،

– إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية وتقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني،

– المساهمة في إرساء أسس للتشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية، قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة، والمشاركة في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني،

– دراسة سبل إشراك وتطوير مساهمة الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والاتصال معها،

الملحق رقم 505:

10
حراك الشعب
أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net

أستاذ العلوم السّياسية بجامعة ورقلة مسلم بابا عربي:

تَواصُل المَسيرات الشّعبيّة سيمكّنُ من مُكتسباتٍ قويّة

ـ السُّلطة تتحسّبُ لـردود فعـل الحَـراك

اعتبر أستاذ العلوم السياسية بجامعة ورقلة مسلم بابا عربي أن العلاقة بين الحراك الشعبي والسلطة تبقى علاقةَ بوجهين؛ ظاهرها التجاهل وجوهرها التحسّب لردود فعل الحراك في كل خطوة تتقدمها السلطة، وذلك على مدار سنة من عمر الحراك. في حين، رأى في خطوات ما بعد 12 ديسمبر، وخاصة مشروع تعديل الدستور بأنه يبقى رهين مستوى الاستشارة وما إن كانت ستمنح صفة الإلزام من عدمه، مشترطا أن تكون الكلمة الأخيرة للحوار والتوافق الوطني.

حاورته : سارة يومعزة

وجعل عضو مبادرة 20 ، في حواره مع «أخبار الوطن» ، مبعث التفاؤل الوحيد هو إصرار الجزائريين على التغيير وعلى حماية مكتسبات عام من الحراك ، موضحا أن استمرار المسيرات الشعبية بمطلبها السياسي يشكّل حالة ضغط على النظام ، وسيمكن من افتكاك مكتسبات قويّة في مجال الحريات الأساسية ، والتمكين السياسي للمواطن .

بلغَ الحَراك الشّعبي أسبوعَه الـ 53، ليحقق بذلك سنة عن انطلاقه، تتواصل خلالها المسيرات في الشارع مُقابل تواصل قرارات السّلطة، أيّ أفق ترونه للعلاقة بين الحراك والسلطة؟

سنة من المسيرات السلمية المستمرة هي سابقة في تاريخ الجزائر ، بل وتكاد تكون تجربة فريدة في العالم ، من حيث الإصرار على مطلب التغيير ومن حيث استمرار التعبئة الشعبية (وإن اختلفت مستوياتها بين فترة وأخرى) ، العلاقة التي ارتسمت خلال الأشهر الـ 12 الماضية بين الحراك الشعبي والسلطة هي علاقة بوجهين ، الظاهر فيها هو التجاهل والمُضيُّ في مخططات السلطة وعدم الاهتمام بما يرفعه الشارع من مطالب ، لكن جوهرها هو الترصد والتحسب لردود فعل الحراك ، في كل خطوة تتقدمها السلطة . حقيقة يمكن أن نلمس اختلافا في تعاطي السلطة مع ضغط الشارع قبل وبعد الانتخابات ، لكن في الأفق تظهر هناك رغبة شديدة للنظام في أن يتراجع زخم الشارع ، إما عبر التضييق الأمني والحصار الإعلامي ، أو عبر المراهنة على الزمن وانتظار تسرب الإحساس بالفشل واليأس إلى نفوس المتظاهرين ، رغم أن الخطاب الرسمي ما زال يتحدث عن الحراك المبارك الذي أنقذ البلاد ، وضرورة استمراره كحالة يقظة جماعية مهمة لبناء الجزائر الجديدة .

نصّبت رئاسة الجمهورية لجنةً خُبراء استعدادا لتعديل الدّستور، في ظل ترويج الخطابات لأن يكون دستور الجزائريين وليس دستور الرّئيس - كما حصل سابقا - هل أنتم متفائلون بمخرجات أو صيغة الدّستور الجديد؟

مبعث التفاؤل الوحيد هو إصرار الجزائريين على التغيير وعلى حماية مكتسبات عام من الحراك . أما أسلوب عمل لجنة الخبراء فهو بكل أسف متوافق تماما مع منهجية العهد السابق ، من حيث طريقة العمل أو من حيث طبيعة التركيبة البشرية للجنة التي عمل رئيسها ومقررها ضمن تجارب سابقة مع المنظومة القديمة ، منطق المبادرة في مجمله منطق رأسي آت من المستوى الأعلى وفق أسلوب المنحة ، بحيث يقدم الرئيس تصوره العام لشكل الوثيقة ويعهّدُ به للجنة تقنية تعمل على صياغته في مسودة يتم عرضها لاحقا للاستشارة ثم للمصادقة .

لكن، ما هو مستوى الاستشارة؟ ما هي طبيعتها الملزمة؟ كيف تؤثر الاستشارة في النص الأصلي؟

بالعودة إلى التجارب القريبة مثل لجنة الحوار ، نجد أن نتيجة عمل هذه اللجان لا يمكن التحقق من جودة مخرجاتها ، لأنه لا أحد يعرف اليّوم مصير مقترحاته في اللجنة ، بل يمكن للجنة عبر أسلوب العمل هذا فرض ما تريد بدعوى أنه كان محل طلب من المشاركين في الاستشارة . كل العمل المنجز في الجزائر ، منذ الاستقلال في مجال الدستور ، جعل من هذا النص وثيقة تخص السلطة وتعبر عن رؤيتها لكيفية إدارة شؤون الحكم . ومع ذلك كثيرا ما لجأت السلطة ذاتها لتجاوز ذلك النص حين يتعارض مع مقتضيات استمراريتها . النص الدستوري الحقيقي المعبّر عن مفهوم التعاقد الاجتماعي يجب أن يكون محصلة نقاش سياسي وحوار مجتمعي موسع ، لا مجرد تنزيل فوقي لرؤية السلطة الحاكمة .

يعقدُ رئيسُ الجمهورية سلسلة لقاءات في إطار المُشاورات التي أطلقها. أغلب الشّخصيات التي التقاها أعربت عن تقارب وجهات النّظر. هل هي مؤشرات إيجابية على مسار المرحلة الرّاهنة؟

هناك شبه اتفاق على تشخيص الواقع ، حين نتحدث عن المرحلة السابقة وأسباب وصول البلاد لوضع ما قبل 22 فيفري ؛ يمكن أن تشترك السلطة والمعارضة وكل الفاعلين في التشخيص نفسه ، لذلك اعتقد أن مصدر التقارب في الرؤى بين الشخصيات التي تم استقبالها والسلطة هو تناول الوضع السياسي ومحاولة تشخيصه . أما الخطوات الواجب اتخاذها ، وأولويات الإصلاح ، فلا اعتقد أنها تحظى بالمستوى نفسه من الإجماع أو الاتفاق . فالوجوه التي استقبلت من طرف الرئاسة ، والتي لها وزن هام في الساحة الوطنية ، سعت من موقعها للقيام بواجب النصح وتقديم المشورة ، لكن الخطوات العملية المقبلة وتنفيذ خطة الرئيس في مجال ما تعهّد به من إصلاحات ستكشف حقيقة مستوى التوافق والتطابق بين ما طرحته الشخصيات وما تقدمه السّلطة من حلول .

إذا عُدنا إلى المسيرات المتواصلة، نجدُ الحراك متواصلا كل ثلاثاء وجمعة. في المقابل، يتراوح خطاب السّلطة بين التوجّه للحراك وبين تجاوزه والقفز إلى ملفات اقتصادية واجتماعية، ما هي قراءتكم لأفق التّفاعل بين الطرفين؟

من المنتظر أن تكون الذكرى السنوية الأولى للحراك الشعبي مناسبة لاسترجاع زخمه ، ومناسبة أيضا للمراجعة والتقييم ، وربما لإعادة النظر في وسائل الضغط والمطالبة . ما شهدناه خلال الشهور السابقة هو التراجع الكبير للمطلب الاقتصادي والاجتماعي في الشارع لصالح المطلب السياسي على الرغم من الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة . في نظر السلطة ، التعامل مع المطلب الاقتصادي والاجتماعي أسهل – خصوصا حين تأخذ الاحتجاجات طابعا فئويا كما لو تحول انتفاضة الشارع إلى انتفاضة جوع أو انتفاضة خبز– وهذا أمر لو يحصل سيسهل القضاء عليه . أعتقد أن استمرار المسيرات الشعبية بمطلبها السياسي يشكل حالة ضغط على النظام ، وسيمكن من افتكاك مكتسبات قوية في مجال الحريات الأساسية ، والتمكين السياسي للمواطن .

التّغييرُ السياسي يتم عبر العمل الحزبي وتكريس التّداول على السلطة، أي دور كان للمعارضة بمختلف أطيافها، وللأحزاب السياسية ككل؟

العمل الحزبي هو سبيل النضال طويل المدى والتغيير بعيد الأجل ، العمل الحزبي هو رافد النشاط السياسي الطبيعي في ح ظل الأوضاع السياسية العادية . لكن التغيير الجذري أو الثوري فغالبا ما يكون متجاوزا للإطار الحزبي ، بل إن فشل الأحزاب في القيام بجزء من مسؤولياتها غالبا ما يكون السبب في تحوّل مطلب التغيير إلى الطابع الراديكالي . الطبقة السياسية التقليدية في الجزائر لم تتجاوز بعد صدمة الحراك الشعبي ، وهي بالكاد تحاول التكيف مع الوضع الجديد ، أحزاب المعارضة تعمل على مسايرة مطالب الشارع تارة ، ومحاولة الحديث باسمه وتبني شعاراته تارة أخرى . أحزاب الموالاة المسيطرة – إلى اللحظة – على أغلبية المجالس محليا ووطنيا غائبة عن المشهد ، وفاقدة لروح المبادرة أو للقدرة على الفعل ، أما التيارات الجديدة المنبثقة من الحراك الشعبي فهي متنوعة – حتى الآن – من التهيكل والنشاط ، وهو أحد مظاهر عدم تحرّر الفضاء السياسي حتى اللحظة .

هل احتوى أو قفزَ النّظام على المعارضة عقب مبادرة عين البنيان، أم أن المعارضة لم تكن من القوة بمكان بشكل يسمح لها بإقناع الشارع ببرنامجها وفرض وجودها في السّاحة السياسية؟

أرضية عين البنيان شكّلت نقطة التقاء مثالية بين الحراك الشعبي وقوى المجتمع المدني وأحزاب المعارضة ، وعلى الرغم من

أن العديد من بنود تلك الأرضية لم تلق القبول لدى فعاليات الحراك – بدعوى أنها قدمت تنازلات كبرى للنظام – إلا أن القوى التي كانت سباقة لنقض تلك الأرضية ، والتخلي عنها والمضي في مسايرة أطروحة السلطة على حساب اشتراطات وضمانات تلك الأرضية هي أحزاب محسوبة على المعارضة ، وهي مسؤولة بصورة أو بأخرى على إجهاض تلك المسار الذي كان يمكن أن يقدم حلولا وبدائلَ أكثر قبولا وأقلّ تكلفة للطرفين .

حقيقة فشل مسار عين البنيان يعبّر عن مكمن النقص في التجربة الجزائرية الحالية ـ التي لم يرقَ المجتمع المدني فيها ليلعب الدور الوسيط الذي يفترض أن يمارسه في مثل هذه الظروف .

إذا أردنا التقييم، ما هو تقييمُكم لسنة كاملة من الحراك الشعبي، فيمَ نجح وفيمَ فشل، ولمَ دعّم السّاحة السياسية وما ينبغي له أن يتداركه؟

نجح الحراك الشعبي في استرجاع الأمل ، وكسر حالة اليأس العام التي سببتها تراكمات الممارسات السياسية السابقة ، حيث غدت مختلف الاستحقاقات السياسية بلا معنى ، وأصاب الفضاء العام حالة من الجمود والركود . نجح الحراك ، خلال سنة ، في كسر حاجز الخوف ، وإسقاط «فزاعة» الفوضى التي طالما نجحت بها النظام لخنق الفضاء العام ، نجح الحراك في تحرير روح المبادرة والدفع نحو تجاوز حالة المراوحة والعجز . نجح الحراك أيضا في إضفاء حركية كبرى على المجال السياسي بقياس حجم التطورات التي حصلت خلال الشهور الماضية ، وبالنظر أيضا لعدد المبادرات والأطروحات السياسية التي دفعت بها مختلف الفعاليات بغية تجاوز الوضع وإيجاد سبل الحل السياسي . نجح الحراك في إطلاق حملة مكافحة الفساد ، التي أسقطت رؤوسا من الوزن الثقيل ، ووضعت أطقم وزارية بأكملها وراء القضبان .

لكن في المقابل ، هناك حاجة ماسة لمراجعة تجربة الشهور الماضية للبحث في أسباب فشل الحراك بالاستمرار على الوتيرة نفسها من التعبئة والتجنيد ، في أسباب عدم انبثاق كتلة مجتمعية جديدة ، وفي أسباب تأخر مسار بناء قيادات شعبية ونخبا تفرض رؤية الحراك الشعبي .

الملحق رقم (06):

أخبار الوطن AKHBAR ELWATANE
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net

طارق رداف أستاذ العلوم السياسية بجامعة أم البواقي:

المَدخلُ الاقتصادي والاجتماعي قد يكونُ وسيلةَ السُلطة لإفراغِ الحَراك

حاورته : سارة بومعزة

استشهد الدكتور طارق رداف أستاذ العلوم السياسية ، بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ، بعدة نتائج إيجابية تمخّضت عن الحراك الشعبي ، بداية من لجوء بعض الطلبة إلى خلق نشاطات تبدأ بحملات تنظيف الجامعات والكليات ، وصولا لتنظيم نقاشات مفتوحة حول الوضع السياسي ومآلات الحراك ، مبرزا أن حراك الطلبة أعاد إثارة مسألة الدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة في الحياة الاجتماعية والسياسية .

كما حلّل الدكتور رداف ، في حوار جمعه بـ «أخبار الوطن» ، مرحلة ما بعد رئاسيات (12 — 12) وطبيعة العلاقة التي تجمع بين السلطة والحراك التواصل ، واصفا إياها بأنها عملية بعض أصابع متواصلة ، تتميز بهامش حركة واسع نسبياً تتمتع به السلطة ، مقابل إصرار من الحراك متميز بطول النفس الواضح إلى غاية الآن . في المقابل ، اعتبر أن المدخل الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون وسيلة السلطة لإفراغ الحراك .

تعدّ الجامعة قاطرة التغيير ، أو المؤطرة له ميدانيا عبر حراك 22 فيفري، نجد أن الطلبة عمدوا إلى التفاعل باختيار يوم الثلاثاء، جاعلين منه يوما داعما للحراك، ما تقييمكم لخطوة الطلبة ومخرجاتها لحد الآن ؟

شاركت الجامعة الجزائرية في الحراك الشعبي منذ 22 فيفري ، وفق أسلوبين متلازمين ، فحراك الجامعة لم يقتصر على يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، بل اندمج الطلبة مع بقية أفراد الشعب يوم الجمعة ، لينفردوا بحراكهم يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، مكررين مطالب الحراك الشعبي ، مع احتفاظهم بأسلوبهم الخاص في التعبير عن تلك المطالب . ويظهر أسلوب الطلبة ، ليس من خلال القاطعة السلبية لمقاعد الدراسة ، بل من خلال نشاطات بديلة تبدأ بحملات تنظيف الجامعات والكليات ، وهو الأسلوب الذي اعتمده طلبة كلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة 3 مثلا ، أو من خلال تنظيم نقاشات مفتوحة حول الوضع السياسي ومآلات الحراك الشعبي كما تم في جامعة أم البواقي مثلا ، إضافة إلى تخصيص جزء من النشاط للتجمع والإصرار على تحقيق المطالب . مع ضرورة ملاحظة أن هناك من الحالات ما اتخذ طريقاً مختلفاً بسبب محاولات مجموعات من الطلبة ركوب الموجة وتوجيه المطالب نحو حالات خاصة لا لبث بصلة للحراك الشعبي ، غير أن هذه المحاولات سرعان ما تم عزلها دون تدخل خارجي ، أي من طرف الطلبة أنفسهم ، من خلال تنظيم استفتاء حول الطرق الممكنة للتعبير عن المطالب .

عند تقييم هذا المشهد ، لابد من القول إنه لم يكن من الاعتيادي ملاحظة هذا النشاط في الجامعة ، على الأقل منذ مرحلة منتصف الثمانينات من القرن الـ20 . كما أن إدارة الجامعة تعاملت مع حراك الطلبة وحتى الأساتذة بكثير من المرونة عكسي ما هو سائد ما قبل 22 فيفري ، حيث كان يُمنع في بعض الجامعات أي إشارة إلى الوضع السياسي الداخلي خلال الملتقيات أو الأيام الدراسية . ومن جهة مقابلة ، فإن حراك الطلبة أعاد إثارة مسألة الدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة في الحياة الاجتماعية والسياسية باعتبارها مركزا لتوليد الأفكار ومناقشة ودراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية .

ذاتي لدور الجامعة كمؤطر فكري، من طرف نخبة المجتمع من أساتذة جامعيين، فأي دور لعبته الجامعة ؟

لا يختلف وضع الأساتذة عن الطلبة ، حيث يشكل حراك الجامعة الجزائرية حالة جماعية لا يختلف فيها أو حولها أعضاء الأسرة الجامعية ، طلبة وأساتذة وموظفون وعمال . فبشتراك الجميع في تخصيص يوم الثلاثاء إلى جانب الجمعة للتعبير عن المطالب السياسية من وجهة نظر وأسلوب الأسرة الجامعية ، إضافة إلى ذلك فقد تميز الأساتذة – في كثير من الجامعات – بتبني خيارات أكثر إيجابية من مجرد مقاطعة الدراسة ، من خلال القيام بتنظيم وتأطير النقاشات العامة والأيام الدراسية التي كانت كلها تدور حول الوضع السياسي ومآلات الحراك الشعبي ومحاولة طرح خارطة طريق جامعية لضمان تغيير سياسي آمن وسلمي .

كما تقدم الأساتذة — طواعية - لتأطير أنشطة الطلبة وتوجيههم نحو أفضل الطرق للتعبير عن توجهاتهم وأفكارهم من خلال المرافقة أثناء الفعاليات التي شهدها يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، وقد جاء ذلك نتيجة ملاحظة بعض من يحاول ركوب موجة الاحتجاجات في الجامعة ، من أجل قضاء مصالح شخصية ضيقة ، وهو ما انتبه إليه الأساتذة والطلبة ، حيث كان من الحتمي تصفية الحراك الجامعي من كل ما من شأنه أن يُحيد به عن المطالب الشعبية الوطنية .

يضاف إلى ذلك المبادرات التي قام بها الأساتذة ، سواءٌ بشكل فردي أو جماعي ، والتي تتضمن تقديم تصورات للسبل التي يجب أن يسلكها الحراك من أجل تجسيد المطالب الشعبية .

التّغيير السياسي يحتاج لدفة المجتمع المدني من أجل مساندته، نجد العديد من الفعاليات وبمختلف القطاعات ساندت بقوة الحراك الشعبي، خاصة خلال شهوره الأولى، لكن هل قدمت من جديد كخطوات تغيير؟

أحدَ المجتمع المدني وضعية مختلفة مقارنة بالأحزاب السياسية ، حيث اندمج مباشرة في الحراك الشعبي ، ثم أخذ نصيباً أوسع مما جرت عليه العادة في التفاعلات السياسية المختلفة ، سواءٌ تلك المؤيدة لمسار الانتخابات الرئاسية أو المعارضة لها . ويُمكن ملاحظة تجاوز قوى المجتمع المدني لصورة التنسيقيات المؤيدة لبرنامج الرئيس أو المندرجة في الحملة الانتخابية . وقد ظهرت مساهمة المجتمع المدني في صياغة بعض المبادرات السياسية ، والتي لم تقتصر على الأحزاب السياسية فحسب ، ولعل مبادرة الحوار الوطني أو الرضية عين البنيان ، من بين الأمثلة على مشاركة قوى المجتمع المدني في محاولات تقديم بدائل سياسية ومبادرات للخروج من حالة الفراغ السياسي ، بما يتماشى مع تصورات تلك القوى . كما ظهرت تصورات ومساهمات قوى المجتمع المدني من خلال الموقف من لجنة الحوار الوطني برئاسة السيد كريم يونس ، التي تم تشكيلها بهدف التوسط بين الحراك والسلطة القائمة ، ويمكن القول إن عمل لجنة الحوار قد خصص مساحات واسعة للمجتمع المدني مقارنة مع الأحزاب السياسية التقليدية .

من جانب العمل الحزبي، هل احتوى أو قفز النظام على المعارضة عقب مبادرة عين البنيان، أم أن المعارضة لم تكن من القوة بمكان بشكل يسمح لها بإقناع الشارع ببرنامجها وفرض وجودها في الساحة السياسية ؟

سجلت عدة مسيرات رفض الحراكيين لمشاركة التيارات الحزبية في المسيرات ، وهو ما يعكس أزمة الثقة بين ذلك الحراك الشعبي والأحزاب على اختلاف أطيافها وتوجهاتها ، وهو ما جسّده طرد شخصيات حزبية من الحراك من طرف المتظاهرين ، بالرغم من عدم مشاركة تلك الشخصيات في أي تحالف داعم للسلطة في تلك المرحلة . وفي مقابل ذلك ، فقد توجه الحراك نحو شخصيات وطنية وفكرية ، يجمع بينها عدم مشاركتها في الحياة السياسية منذ فترة زمنية طويلة مثل أحمد طالب الإبراهيمي وبدرجة أقل السيد أحمد بن بيتور .

فنجد أنه منذ 1999 – على الأقل – لم تعد أحزاب المعارضة تتمتع بهامش واسع للحركة أو المناورة ، حيث اقتصر دورها في المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية ، دون امتلاك القدرة على التأثير على السلطة ، وهو ما دفع بهذه الأحزاب إلى الانضمام للتحالف الرئاسي ، كحال الكثير من الأحزاب الصغيرة والتي لم تكن لها أي إمكانية لطرح برامج سياسية بديلة ، فعمدت لتبني خطاب سياسي معارض لكن دون النجاح في إقناع الشعب بعقلانية ذلك الخطاب ، أو قدرته الفعلية على توفير البديل السياسي للوضع القائم . وهو ما جعل دورها في الحراك الشعبي مشكوكاً فيه من طرف الشعب ، وبالتالي فإن كل المبادرات الصادرة عن أحزاب المعارضة لم تكن تحظى أبدا بالثقة ، وهو ما ينطبق بدرجة ما على أرضية الحوار الوطني أو ما يعرف باسم مبادرة عين البنيان ، والتي يمكن اعتبارها رد فعل سياسي على توجه السلطة القائمة نحو إنهاء الأزمة السياسية ، وإنهاء الفراغ السياسي من خلال إجراء انتخابات رئاسية ، لتعيين رئيس جديد وإنهاء الحالة الاستثنائية التي نتجت عن استقالة الرئيس بوتفليقة .

ورغم التشابه الكبير بين مضمون وثيقة عين البنيان وما تم تنفيذه لاحقاً في مسار انتخابات 12ديسمبر 2019 ، إلا أنه لا يُمكن الجزم بأن المعارضة استطاعت إجبار السلطة على تبني المبادئ العامة لهذه المبادرة ، فالأحزاب والتيارات المشاركة في أرضية الحوار قد تبنت المبادئ التي أعلنت عنها السلطة في مناسبات متكررة ، من أجل إقناع شريحة من الشارع لقبول الانخراط بمسار الانتحابات الرئاسية ، فقد سبق للسلطة الحديث عن تعديل قانون الانتخابات ، وأن هذه الأخيرة لن تكون من تنظيم الإدارة كما جرت عليه العادة ، بل يكون تحت إشراف هيئة مستقلة تتمتع بالسيادة والاستقلالية الإدارية والمالية . وربما يكون هذا دافعاً للاعتقاد بأن مبادرة عين البنيان كانت محاولة للاندماج في المسار الجديد الذي فرضته قيادة الجيش الوطني الشعبي ، والتي اعتبرت أن استمرار الفراغ السياسي يزيد من مخاطر عدم الاستقرار وتهديد مباشر للأمن الوطني . وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة عين البنيان لم تشكل توافقاً بين الأحزاب المشاركة ، بسبب الخلافات التي سبقت وراقفت إعداد المبادرة ، وهو ما أدى إلى ظهور الفريق المنبثي لها بظهر الضعف وعدم الاتفاق .

تركز اجتماعات مجلس الوزراء على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وفي المقابل تراجع الملف السياسي، هل يعدّ ذلك قفزا على المطالب المتواصلة ؟

كما هو معلوم، فقد استقر النظام السياسي الجزائري منذ 1999 ، على توزيع معين للأدوار بين عناصر الجهاز التنفيذي ، حيث تقوم الحكومة بدور تنفيذي محض يتعلق بالحياة اليومية للمواطن ، بينما يتركز القرار السياسي في يد رئيس الجمهورية ، فيما يخص الملفات المرتبطة بالحياة السياسية . وقد انعكس ذلك في تغيير تسمية رئيس الحكومة إلى الوزير الأول وكذلك إلغاء مجلس الحكومة والإبقاء فقط على مجلس الوزراء المنعقد تحت رئاسة رئيس الجمهورية .

أمّن أن السلطة المُنبثقة عن انتخابات 12 ديسمبر 2019 تعتبر أن خطاب الرئيس تبون الذي ألقاه خلال مراسم أداء اليمين الدستورية ، يعالج مخلف المطالب الشعبية الوطنية . من خلال تعهده بالحوار مع قوى الحراك الشعبي المستمر إلى غاية اليوم ، وكذلك تعديل الدستور وأخلقة الحياة السياسية ، وكذلك مكافحة الفساد وتدعيم الحريات ، وبالتالي فإن ما تبقى على السلطة هو الانتباه إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، خاصةً مع تمديد الحديث عن الآثار السلبية للحراك على الوضع الاقتصادي ، وهو الخطاب الذي يرجع إلى الأسابيع الأولى للحراك الشعبي . خاصةً وأن الشق الاقتصادي من عمل الحكومة يرتبط من الناحية التقنية المحضة بالملفات المرتبطة عن حكومة بدوي من جهة ، ومن الناحية السياسية بالوعود التي أطلقها الرئيس تبون خلال حملته الانتخابية . لهذا ، فإن حكومة الدكتور جراد تواجه ملفات ثقيلة ذات طابع استعجالي ، تصب في أغلبها في الشق الاجتماعي والاقتصادي ، وهو ما يفسر تركيز مجلس الوزراء على هذه الجوانب .

كما أن تركيز مجلس الوزراء على المواضيع الاقتصادية والاجتماعية قد يكون أحد أوراق السلطة من أجل تخفيف أثر استمرار المظاهرات الأسبوعية ، ولا أكّدت في هذا الصدد عن الآثار الاقتصادية ، بل الآثار السياسية والتي يُمكنها أن تطرح تساؤل حول مدى تمتع السلطة المنبثقة عن انتخابات 12 ديسمبر بالشرعية السياسية . كما أن تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية يظهر أثرها على الحياة اليومية للمواطن ، تمنح السلطة هامشا أكبر من المناورة ، كما ينتج عنها التخفيف التدريجي لزخم المظاهرات كمقدمة لإنهائها بشكل كامل دون اللجوء إلى الوسائل الأمنية . ولعل هذا ما يظهر من خلال مجريات اجتماع الحكومة بالولاة ، والأسلوب المعتمد خلال الاجتماع من طرف الرئيس تبون ، أو الإعلان المتكرر عن دعم أصحاب الدخل الضعيف ، وإعادة الاعتبار لأفراد الطبقة المتوسطة . . .إلخ .

تتواصل المسيرات الشعبية لتتم سنة كاملة من عمر الحراك الشعبي، المتمسك بمطلب التغيير الجذري بينما تواصل السلطة تسيير الوضع العام وفقا لرؤيتها، فكيف تتوزعون العلاقة بين الحراك والسلطة مع بداية السنة الثانية للحراك ؟

أمّن أن مرحلة ما بعد 12 ديسمبر والمستمرة إلى غاية اليوم ، هي عملية عض أصابع متواصلة بين السلطة وقوى الحراك ، تتميز بهامش حركة واسع نسبياً تتمتع به السلطة ، مستمد من الخطابات والشعارات الوطنية التي رافقت الانتخابات ، مقابل إصرار من الحراك متميز بطول النفس الواضح إلى غاية الآن ، رغم التراجع النسبي في أعداد وحجم المشاركين في التجمعات والمظاهرات ، أو حتى توقف مظاهرات الجامعيين في الكثير من المناطق . وكل طرف يحتفظ بوسائله الخاصة في هذا السجال ، ففي حين تعتمد قوى الحراك على الدعم الشعبي ، تعتمد السلطة على الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ، ويبدو أن السيناريو الخفي هو الأخير إلى ذهني حالياً حيث أرجّح الأمور إلى الاستمرار على ما هي عليه ، خاصة مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لـ22 فيفري ، والتي يمكن أن تكون منطلقاً لتجديد زخم الحراك الشعبي . وهذا ما يُرجعنا إلى ما ذكرناه سابقاً حول تركيز الحكومة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يُمكن أن تكون وسيلة السلطة لإفراغ الحراك من محتواه كتمهيد لإنهائه بشكل كامل .

لملحق رقم(07):

12
حراك الشعب
أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net

النّاشط والمُتابع للشأن السياسي رياض بن وادن:

نراهن على دستور دّيمقراطي وليسَ على مقاسَ السّلطة

• شعارُ «يتنحّاو قاع» حدّ من فاعليّة الحَراك

قال الناشط والمتابع للشأن السياسي رياض بن وادن إنّ الحَراك بشكله الحالي لن يحقق أكثر مما حقق في بداياته، معتبرا أنه كان ينبغي على الحراك الانضواء تحت قيادة تكون الواسطة بينه وبين السلطة، وتكون الناطق باسمه، تحدد المطالب تحديدا عقلانيا، وتعمل على ضبطه ونقله من الشعبوية إلى الفعل السياسي المنظم والعقلاني، مؤكدا أن ذلك من شأنه تكريس الثقافة السياسية.

حاورته: سارة بومعزة

وأوضح بن وادن، في حوار جمعه بـ«أخبار الوطن»، أن شعار «يتنحاو قاع» قد حدّ من فاعلية الحراك، إلى جانب وقوعه في بعض الأمور الهامشية وخلق بطولات وهمي. في حين، جعل رهان المرحلة يتمثل في حل أزمتنا الاقتصادية والتأسيس لمرحلة انتخابات نزيهة وشفافة تعطي للمواطن حق اختيار ممثليه ووضع دستور على مقاس الديمقراطية وليس على مقاس السلطة، أو أي شخصية أخرى.

من المتعارف عليه أن التّغييرَ السياسي يتم عبر العمل الحزبي وتكريس التداول على السلطة، أي دور كان للمعارضة بمختلف أطيافها والأحزاب السياسية على مدار سنة من الحراك الشعبي؟

طبعا، التغيير السياسي يأتي عن طريق ممارسة الفعل السياسي بكل ديمقراطية وشفافية. ولإنجاح هذا الفعل وتحقيق مبدأ التداول على السلطة، لابد أن تكون قواعد اللعبة السياسية معلومة عند الجميع، ومتفق عليها بين السلطة والأحزاب. وأعتقد نظريًا أن كل هذا معروف ومتفق عليه. لكن، لو نعود إلى الواقع، سنجد هناك عدة عراقيل لتحقيق ذلك، وأهم هذه العراقيل هو غياب الثقافة الديمقراطية، وثقافة ممارسة الفعل السياسي. وأنا هنا أقصد الشعب، وهناك عدة أسباب أدت إلى غياب هذه الثقافة يصعب حصرها في هذه الأسطر، لأنها تمتد عبر الزمان وتضرب في جذور تركيبة الفرد الجزائري.

أيّ مستقبل تتوقعونه للحَراك في ظل عدم بروز تنظيمات «اجتماعية – سياسية» «تحمي» مطالبَ الحَراك، ويمكنها أن تحاورَ السلطة بدله؟

قلتها وأعيدها، الحراك بشكله الحالي لن يحقق أكثر مما حققه في بدايته، الحراك اليوم أصبح يشبه التجمع الثقافي الأسبوعي، الذي يحاول فيه كل فرد وكل جماعة تقديم أحسن العروض، وفي أقل الحالات تسجيل الحضور. كان يمكن للحراك أن يكون أكثر فعالية لو تنظم تحت قيادة تكون الواسطة بينه وبين السلطة، تكون الناطق باسمه، تحدد المطالب تحديدا عقلانيا، وتعمل على ضبطه ونقله من الشعبوية إلى الفعل السياسي المنظم والعقلاني. هنا فقط، يستطيع الحراك أن يمارس دوره ويحقق نتائج أفضل، ويكون أداة بناء وهيبة لرفع الوعي السياسي وتكريس الثقافة السياسية التي تكلمنا عنها في النقطة السابقة، وهي أهم محور مفقود في الوقت الحالي، في كل الأنساق المُشكّلة لنظم المجتمع. لكن للأسف، فشل الحراك – أو على الأقل حدّ من فاعليته – شعار «يتنحاو قاع».

عدّةُ أطراف – منها حزبية- تُشير كلّ مرة إلى تسجيل اختراقات في الحراك ومحاولة أدلجته، هل هذا ناتج عن الفراغ السياسي الحاصل أم رغبة جهات معينة في تشتيت المطالب؟

مسألة أدلجة الحراك كانت معروفة ومعلومة منذ بدايات الحراك، وهذا في اعتقادي شيء طبيعي جدا، لأن الصراع السياسي في الأصل هو بسبب اختلاف في التوجهات الأيديولوجية، وصراع حول كيف ستكون عليه جزائر الغد. لكن، أمر أدلجة الحراك أو الصراع الأيديولوجي كان يمكن أن ينتظر قليلا إلى غاية تأسيس القاعدة التي يرتكز عليها ممارسة الفعل السياسي، وأهمها قبول الطرف الآخر، الإيمان بالديمقراطية كحل وحيد للخروج من هذه الأزمة، الفاصل هو الصندوق. الخ.

وبعد تحقيق كل هذا، والذي في اعتقادي يحتاج إلى وقت ومرحلة كاملة، بعدها يمكن التدافع والتنافس في أي جزائر نريد. وللشعب والأغلبية أن تقرر وتختار ما تريد. غير هذا، سيبقى الصراع على الهامش، ولن نحقق لا جزائر اليوم ولا جزائر الغد؛ فالأدجة إذا سبقت مرحلتها الحقيقية أصبحت عامل هدم وفناء.

تُركّز اجتماعات مجلس الوزراء على الجانب الاقتصادي والاجتماعي مقابل تراجع الملف السياسي، هل يُعَدّ ذلك قفزًا على مطالب الحراك المتواصلة؟

أعتقد أنه لا يمكن فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب السياسي، بل ويمكن اعتبار أن عصب السياسة هو الاقتصاد، فلو كانت حالتنا الاقتصادية جيدة لكان صراعنا السياسي أقل حدة. ولأن مشكلتنا متعددة ومتداخلة سعت الحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الجمهورية الجديد، لوضع حلول للمشاكل الاقتصادية، وهذا عين العقل، لأن هذا ما يريده المواطن، وهي انشغالاته اليومية. المواطن يريد حلولا سريعة وملموسة لواقعه، لأزمة الحليب مثلا، أو البطالة، والقدرة الشرائية.. الخ. لكن، حتى لا نبقى ندور في الدائرة نفسها لابد ألا نهمل الجانب السياسي وتلبية مطالب الأحزاب والشخصيات السياسية، التي التقاها رئيس الجمهورية، فالاهتمام بالجانبين معًا هو عين الصواب؛ أن نحل أزمتنا الاقتصادية ونؤسس لمرحلة انتخابات نزيهة وشفافة ونعطي للمواطن حق اختيار ممثليه، وكذا دون أن ننسى وضع دستور على مقاس الديمقراطية وليس على مقاس السلطة أو أي شخصية أخرى.

ما هو تقييمُكم لسنة كاملة من الحراك الشعبي، فيمَ نجح الحراك وفيم فشل؟ بمَ دعّم الساحة السياسية وكيف ينبغي له أن يتدارك ما فاته؟

أعود وأقول إنه بعد سنة كاملة من هذا الحراك، قد تحقق الكثير، وأهم شيء هو تحرر الشعب من عصابة أكلت الأخضر واليابس. والحراك في عمومه كان ميلاد مجتمع جديد، وبفضله عاد ذلك الحوار المفقود بين رئيس الجمهورية ومختلف الشخصيات، ولقاء الحكومة بالولاة، وكذا لقاء رئيس الجمهورية بالصحافة وحديثه بكل شفافية ووضوح؛ كل هذا ونقاط أخرى لم تكن لتتحقق بدون الحراك، ونية السلطة في تحقيق التغيير ولو بشكل متحكم فيه وهذا الأفضل. لكن، يبقى من نقائص الحراك وما يحدّ من فاعليته هو عدم قدرته على التنظيم، ووقوعه في هوامش وخلق بطولات وهمية، وكذا تحوله إلى نشاط ثقافي فني أكثر منه فاعل سياسي له إستراتيجية وأهداف ومطالب وفاعلين يسهرون على ذلك.

مَن يصلحُ المِلحَ إذا الملحُ فَسد

كانت العربُ فيما مَضى تحفظُ القَسَمَ بأن تنثُر عليه الملحَ، فإما أن تُوكل الذبائح في حينها أو تُصلح بالملح تحفّف به.

حدث أن راود شيخُ قبيلة حسناءَ عن نفسها، فاشترطت عليه حلّ لغز قبل أن تبُتّه منها. سألت الجميلة كبيرَ القوم تقول: «من يُصلح الملحَ إذا المِلحُ فَسد؟»

طرح الشيخ اللّغز على صفوة رجاله، فانفرد به حكيمُهم يقول: «ما أراك إلا راودت كريمةً عن نفسها! أنت المِلحُ الذي تُصلَح به القبيلة، فإن فَسدتَ فكيف يستقيمُ حال الرعيّة!».

هبّ الجزائريون ذات الـ 22 من فيفري في يوم حملَ مقدار 20 سنة من الغضب، وما وعَدوا ولا استكانوا طيلةَ عام في حَراك انفردوا به، فما نازعهم في عظمته شعبٌ قطّ، حراكٌ وقف العالم أمامه مشدوها.

نادى الحراكُ باقتلاع جذور النظام، وفي المُنادين مدحرٌ عجز عن الإقلاع عن شهوته فألقى بيده إلى تهلكة نار ضدّها. اشتكى الشّعب فساد حكامه ونهبهم وبين المشتكين من طَغى عليه نهمُه فبُدّر الخيرَ تبذيرا. أنكر الحراكيون على رموز النظام نهبَهم المالَ العام، وفي المُنكرين من يأخذ من مؤسسته ما ليس له، أورق يبيضُ لأولاده وأقلام بخيرانه، واستساغ مطبوعات يرجو بها إرضاء معلم ابنه علّه يُحابيه، فحان ما استُشهِن عليه قاما كما حانه من استأمنهم على وطنه ونفسه. أنكر الشعب الفَتْكَ على رموز النِّظام جفاةَهم الرّعية، وفي شهر الصيام يُحاقِي الشعبُ الشعبَ؛ فتلتهب الأسعار حتى يَلتهمَ الجشعُ رحمةَ الشهر الفضيل.

يكن الثائرون فواقدَ الحراقة واستشاطوا غضبا على الدولة التي قصّرت في حقهم ودفعتهم إلى ركوب المرج في قطع من الليل، وفي طُرقاتنا تموت فواقدُ أخرى حصدتها عجلةُ وطيشُ الباكين على الحراقة!

طالبنا بمحاسبة الطّغاة نبغي للبلد تطهيرا، فاستقبلناهم على أعتاب السُّجون نذكّرُهم بقذارتهم وأحذيّة تعفّ بقذارتنا؛ فالقمامة مكانُها الأرصفة والساحات والأحياء ومداخل المساجد التي تعجّ بمن تطهّروا للصلاة.

رفعَ الحَراك مطالبَ هو ملّتُها، فيا شعبَ الحَراك يا مِلحَ البلد، من يُصلحُ المِلحَ إذا المِلحُ فَسد!

شهيرة عدّان

الملحق رقم(08):

أخبار الوطن AKHBAR ELWATANE
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net
17
حراك الشعب

في الذكرى السنوية الأولى للحراك الشعبي

■ بن علي لقرع أستاذ العلوم السياسية بجامعة مستغانم

بحلول يوم 22 فبراير 2020 تمر الذكرى الأولى على انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر، ومازال هذا الحراك مستمرا إلى اليوم. ما يجعلنا نقول إن استمرارية هذا الحراك توحي بأنه لن يتوقف دون تحقيق مطالبه كاملة. لقد حقق الحراك الشعبي نجاحات لا يمكن إنكارها أو التقليل من أهميتها، حيث تمكّن من إسقاط العهدة الخامسة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، رغم كل المناورات التي قامت بها السلطة ومساندوها من شخصيات وأحزاب وجمعيات. والأكثر من ذلك، نجح الحراك في إسقاط خارطة الطريق التي اقترحتها الرئاسة ببقاء بوتفليقة لسنة كاملة يشرف فيها على نقل السلطة إلى رئيس جديد. وهنا، ظهر إصرار الحراك على وضع نهاية للعهد البوتفليقي دون أي تنازل، الأمر الذي أجبر المؤسسة العسكرية على الانحياز للشعب وتطبيق المادة 102 من الدستور. غير أن أهم ما يحسب للحراك هو عودة الشعب إلى السياسة والاهتمام بالشأن السياسي، فطوال سنوات حكم بوتفليقة تم إبعاد الشعب عن الشأن السياسي توجيه للاهتمام بالمطالب الاجتماعية فقط. وبعد مرور سنوات من الحراك الاجتماعي الذي أخذ صورة احتجاجات فئوية ترفع مطالب اجتماعية، جاءت الفرصة في 2019 بمناسبة العهدة الخامسة لتعيد الشعب كفاعل سياسي، حيث انتقل من العزوف الانتخابي (الثورة الصامتة) إلى الاحتجاج العلني، ومن الحراك الاجتماعي إلى الحراك السياسي. وهذا الأمر يعد إيجابيا، لأنه يدل على أن الأجيال الجديدة أدركت أن أزمات الجزائر أصلها سياسي والأزمات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية متفرعة عن الأصل، وبالتالي فإن الحل يكون سياسيا بواسطة تغيير النظام.

إن أكثر ما أثار إعجاب العالم في الحراك الشعبي الجزائري هو اتخاذه السلمية كاستراتيجية ووسيلة وحيدة للمطالبة بالتغيير، وتعد هذه نقطة قوة الحراك الشعبي. وهذا الأمر يدل على أن الشعب تعلّم من الماضي (أحداث أكتوبر 1988، والعشرية السوداء)، حيث أدرك الشعب أن العنف يغذي القمع ويساهم في إفشال التغيير وبقاء النظام الحاكم. وأن الأنظمة التسلطية تقاوم بالسلمية وليس بالعنف. ولهذا فإن سلمية الحراك فرضت نفسها على السلطة الحاكمة، وجعلتها هي الأخرى تلتزم بالتعامل السلمي، رغم ما تعرّض له المتظاهرون من مضايقات فيما بعد. علاوة على ذلك، أبان الحراك عن الوعي الشعبي بجوهر الأزمة (مصدر السلطة : من يحكم؟ ومسألة الشرعية : كيف يصل إلى الحكم؟ والحكامة ومحاربة الفساد : كيف يمارس الحكم؟) وبالتالي فإن الجزائريين أدركوا أنه دون إيجاد حل جذري لأصل الأزمة، فإنه لن تكون هناك حلول للأزمات الفرعية. ولهذا نلاحظ أن رفض العهدة الخامسة لم يكن إلا الفرصة التي استغلها الجزائريون للتعبير عن مطلبهم الأساسي وهو تغيير النظام السياسي. فلأول مرة منذ الاستقلال نجد أن المطالب مست العمق، وهي : مصدر السلطة، ومسألة الشرعية، وطبيعة الحكم، ومسألة الحريات.

وتبقى استمرارية الحراك الشعبي طوال عام بأكمله نجاحا يجب التنويه به، حيث ليس من السهل البقاء على نفس الوتيرة والقدرة التعبوية للجماهير رغم كل ما تعرّض له الحراك من تضييق، وتشويه، وتخوين، ومناورات لتقسيمه. ورغم النجاح النسبي في تقسيم الحراك الشعبي باستعمال شعار البادية النوفمبرية، والتوظيف الخبيث لمصطلح الزواف ... الخ، إلا أن النظام فشل في إنهاء الحراك. وهذا مؤشر واضح على أن الجزائر تعيش حالة ثورية من أجل الحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون. لهذا، فإن استمرارية الحراك الشعبي هي التي أجبرت السلطة الفعلية على التضحية ببعض رموز النظام ككبش فداء، بداية من التضحية بالرئيس السابق، ثم إيداع مجموعة من المسؤولين السياسيين (2 وزير أول، وعدد من الوزراء السابقين)، وعدد من المسؤولين الأمنيين والعسكريين السابقين، حيث تم إيداعهم الحبس ومتابعتهم قضائيا في قضايا متعددة ومختلفة. وبغض النظر عن مصداقية المحاكمات أو عدمها، فإن هذا يدل بوضوح على أن الحراك الشعبي كان قويا وفرض نفسه كفاعل أساسي، إلى حد لم تعد السلطة الحاكمة قادرة على تجاهل مطالبه، بل حاولت المناورة بالتناغم معه من أجل نيل رضاه.

في مقابل النجاحات السابقة الذكر، يجب الإشارة إلى أخطاء وإخفاقات وقع فيها الحراك الشعبي وهو مطالب بتداركها: أول هذه الإخفاقات هو العجز عن التحول إلى كتلة شعبية منظمة، فالحراك الشعبي هو كتلة شعبية غير منظمة تمكنت من اقتناص الفرصة التاريخية، وإن نجح الشعب في تكوين هذه الكتلة التي تمكنت من احتلال الشارع، وتمكنت من الإطاحة بمشروع العهدة الخامسة، لكن في المقابل بقيت هذه الكتلة الشعبية الضخمة في اللاتنظيم، الأمر الذي جعلها تفتقد للمشروع والأجندة، وتفتقد خارطة طريق. لهذا، فإن التحول من كتلة شعبية غير منظمة إلى كتلة شعبية منظمة هدفه التحول من احتلال الشارع إلى احتلال الفضاء المدني والسياسي، هذا الأخير الذي هيمنت عليه الأجهزة البيروقراطية والأمنية ولم تسمح للجزائريين بممارسة السياسة، وكذلك الهدف هو ملء الفراغ وتقديم البديل، لأن التحدي في الثورات الشعبية ليس تغيير النظام بل هو توفير البديل. من هنا فإن الدعوة إلى التنظيم لا يقصد منه تمثيل الحراك أو تعيين قيادة للحراك أو هيكلة الحراك في إطار حزبي — فهذا غير ممكن — بل هو دعوة إلى إيجاد روابط مشتركة تساعد على صياغة مشروع يعبّر عن روح الكتلة الشعبية، وبالتالي يحافظ على تماسكها، لأن الحراك الشعبي يعبّر عن كتلة شعبية متنوعة طبقيا وسياسيا وإيديولوجيا وفكريا.

ورغم أن استمرارية الحراك الشعبي أثبتت نجوعه إلى حالة ثورية تستوجب أن تعزز نفسها بمرجعية أساسية تحتكم إليها، حيث غاب هذا الأمر عن الحراك الشعبي، لكونه بقي كتلة شعبية غير منظمة. ولهذا كان يجب منذ البداية، أن يعلن الحراك الشعبي بوضوح عن تمسكه بالمرجعية النوفمبرية (بيان 1 نوفمبر 1954)، باعتباره المرجعية الأساسية للدولة الوطنية والحامل لمشروع بناء دولة ديمقراطية واجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية. إن إعلان هذه المرجعية والتمسك بها، كان سيحمي الحراك من الانقسامية وكذلك من المزايدات وحملات التشويه التي طالته من أبواق الدعاية المغرضة. وقد رأينا كيف تم استغلال هذا الفراغ في توجيه جزء من الشعب ضد الحراك وتشويهه، بل وصل الأمر إلى تشويه إحدى محطات النضال في تاريخ ثورتنا المجيدة.

ومن بين الأخطاء التي أضرت بالحراك الشعبي، نجد الانقسامية التي ظهرت في صفوفه بعد تنحي الرئيس السابق بوتفليقة عن الحكم. وإن كانت الأنقسامية أمرا طبيعيا يحدث في الثورات الشعبية، حيث تظهر الانقسامات السياسية بعد النجاح في تحقيق الهدف الأولي، وبدأ التنافس على المزايا والتموقع للوصول إلى السلطة، إلاّ أنه في الجزائر تجاوزت الانقسامية البعد السياسي، وأخذت بعدا مؤدجا وهوياتيا. وللأسف انساق جزء من الشعب في الدعاية المغرضة تحت شعار البادية النوفمبرية، ومحاربة الوصاية الفرنسية، هذه الدعاية التي كان هدفها الأساسي هو تقسيم الحراك الشعبي وإضعافه. ولهذا يجب التعلم من الدرس جيدا، أن الحراك الشعبي ليس حراكا هوياتيا وليس حراكا من أجل تغليب إيديولوجية ضد إيديولوجيات أخرى، وليس حراكا ضد منطقة أو بين مناطق مختلفة، إنما هو حراك شعبي ضد الفساد والتخلف والاستبداد، إنه حراك من أجل بناء نظام ديمقراطي ودولة المواطنة التي يعيش فيها جميع الجزائريين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية والإيديولوجية والهوياتية، بتعايش وانسجام.

لماذا ظهرت هذه الإخفاقات؟؟ الإجابة على هذا التساؤل تقودنا إلى البحث عن الفئات والقوى التي أضرت بالحراك الشعبي عن قصد أو غير قصد، وهي :

•أصحاب النوايا الخسنة الذين يكتفون في كل مرة بتغيير واجهة النظام وأشخاصه، ولا يرغبون في التغيير الجذري، وداائما ينساقون وراء الدعاية المغرضة التي تنشر وتروج لمجموعة من الفزاعات المتنوعة لمنع التغيير.

•الإيديولوجيون من الإسلاميين والعلمانيين، وهؤلاء لم يقتنعوا بعد أننا في وطن واحد ولا بديل لنا إلاّ التعايش مع بعض وقبول بعضنا البعض، حيث مازال كل طرف يريد جزائر على مقاسه ويقصي الطرف الآخر. فالإسلاميون يريدون جزائر دون تيار علماني والعلمانيون يريدون جزائر دون تيار إسلامي. وللأسف هذا الاستقطاب الإيديولوجي يسمح للنظام باستغلال الفرصة وضرب هذين التيارين ببعضهما البعض، وإضعاف أي مشروع للتغيير الحقيقي.

•الراغبون في الانتقام، حيث كشف الحراك الشعبي عن حجم الحقد والكراهية الموجودين في نفوس بعض الجزائريين ضد فئات أخرى من الشعب، بل وضد بعض المناطق للأسف. هؤلاء الراغبون في الانتقام الذين اختبؤوا وراء شعارات مزيفة، أضروا كثيرا بالحراك الشعبي وقدّموا الكثير من الخدمات المجانية من أجل تقسيم الحراك، وأخّروا مشروع التغيير.

•الطبقة الريعية، وهي الطبقة التي تعوّدت على الاستفادة من المزايا التي تقدّمها السلطة لعملائها وزبائنها، الذين يشكّلون قاعدة اجتماعية وسياسية للنظام يستخدمها في الأزمات أو في الانتخابات. وهي نفس الفئات التي ظلّت لعقدين من الزمن تروّج للسياسات والممارسات السابقة، وتبرّرها تحت شعارات مختلفة، وكانت تصف كل رأي مخالف بأبشع الصفات.

إن أصحاب النوايا الحسنة والإيديولوجيين (العلمانيين والإسلاميين)، لا يخشى منهم، بل يجب إقناعهم والصبر عليهم، حيث سيأتي اليوم الذي يقتنعون فيه بضرورة التغيير، وأنهم ضحية نظام لا إيديولوجية له ولا يملك مشروعا، ولا همّ له إلا البقاء والاستمرار. أما الراغبون في الانتقام والطبقة الريعية، فهؤلاء يخشى منهم كثيرا، لأنهم يشكّلون الشريان الذي يتغذى منه العنف والفساد.

إضافة إلى هذه الفئات، هناك قوى أخرى أضرّت بالحراك الشعبي، وانكشفت عورتها لدى الرأي العام، وهي : الإعلام، الأحزاب السياسية، الجمعيات، بعض المثقفين، والبرلمان. هذه القوى التي لم تدرك بعد اللحظة التاريخية التي تعيشها الجزائر بفضل الحراك الشعبي، ولم تستطع مرافقة الحراك ولا حتى لعب دور الوساطة بينه وبين السلطة الحاكمة، بل أبدت تمسكها بالفكر الزبائني الذي تعوّدت عليه، ومازالت مستعدة لتقديم خدماتها مقابل الاستفادة من المزايا والمناصب والريع.

أخيرا .. الحراك نعمة

لقد أنقذ الحراك الشعبي الدولة الوطنية من سيناريو كارثي كان سيؤدي بها إلى الهلاك والدمار، ومازال هذا الحراك نعمة من أجل استكمال مشروع التغيير الذي يؤدي إلى بناء القوة الجزائرية، من أجل حماية وجود الجزائر كدولة والمحافظة على الوحدة الوطنية، من أجل الانبعاث الحضاري للجزائر وفق أسس جديدة : الديمقراطية، دولة المواطنة، السيادة، التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحوكمة.

الملحق رقم(09):

18
حراك الشعب
أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
السنة 01 - العدد 118 - السبت 28 جمادى الثانية 1441 هـ - 22 فيفري 2020م
redaction@akhbarelwatane.net

أزمة النخب في زمن الأزمات .. وأولها أزمة الديمقراطية، ومعضلة تجديد كيان الدولة

بقلم مهماه بوزيان - باحث جزائري
mah2bouziane@gmail.com

مع حلول الذكرى الأولى لانبثاق «الحراك الوطني الشعبي السلمي» كما هو متداول بهذا الإصطلاح في الأدبيات الإعلامية والسياسية، يجدر بنا الوقف قليلا لتقييم المخاضات والتجليات والتجاذبات التي طبعت مسارا وطن سنة كاملة، خاصة وأن الكلّ أصبح يتخذ من هذا «الحراك» مرجعية له في التغيير و رسم معالم المستقبل، بل والجميع «يتبرك» به ويعتبره «حراكا مباركا». وحتى لا تتشعب بنا السبل، سأكتفي بتقديم قراءتي البسيطة والموجزة لموقف «النخبة» من الحراك ومساهماتها فيه، وبالنسبة إلي حين أتحدث عن النخبة الوطنية فإنني أشير إلى تمثلاتها من خلال «النخب السياسية» و«النخب الاجتماعية» التي تتصدر واجهة المجتمع المدني، و«النخب العلمية والأكاديمية» من حملة الشهادات العليا وكبار الباحثين وأرباب العلم والمعرفة في بلدنا، ثم «النخب الشبابية» التي تقود الرأي العام من خلال منصات التواصل الاجتماعي وتعمل على تغذية عقول الجماهير من خلال إعادة توجيه تدفق المعلومات والمنشورات على شبكة النت بما تراه يتماهى مع مزاجها و«الأفكار المثالية» التي تحلم بها.

لذلك في تقديري فإن «الحراك الوطني» بقدر ما أنه مثل نقطة مفصلية في حياة البلد، فإن هذا الحراك شكل في عمقه «ثورة على النخب السياسية التقليدية القائمة» على مختلف توجهاتها ومرجعياتها، والتي تصدرت المشهد السياسي لعقود من الزمن، كما أن الحراك مثلا قطيعة مع «الطروحات التقليدية» لهذه النخب السياسية، والتي لم تستطع أن تخرج من «صندوقها المغلق» حتى خلال فورة الحراك وعنفوانه، ولم تتجاوز مبادراتها سوى التذكير بمواقفها التاريخية والمبدئية، وتناست صناعة الفعل السياسي الذي يقتضيه واقع الحال وتغيراته المشهدية، بل سعت للتمترس خلفها في التعاطي مع تطورات الشأن الوطني، حتى أن «ندوة عين البنيان» التي جرى تنظيمها مع مطلع شهر جويلية الماضي (يوم 6 جويلية 2019) تحت مسمى المنتدى الوطني للحوار، بل أختلف حتى حول تسميتها ونعوتاتها حتى بين القائمين والمشاركين في تحضيرها، وكانت جميع القوى الفاعلة تتطلع إليها لإعداد أرضية جامعة «لكن للأسف الحسابات السياسية الضيقة لبعض الشخصيات . . . أجهضت هذه الندوة التي حضرها أكثر من 900 شخصية مؤثرة في المجتمع» حسب التعبير الذي تناقلته عديد وسائل الإعلام على لسان رئيس جبهة العدالة والتنمية، السيد عبد الله جاب الله، الذي انطلقت التحضيرات الأولى لها من مقر حزبه. كذلك نجد بأن «الحراك الشعبي الوطني» قد وضع جميع النخب أمام حالة «عطالة ذاتية وانكفاء على الذات وعجز واضح في القدرة على تقديم مبادرات وطنية شاملة واضحة المعالم ومخططة زمنيا وعبر مراحل ومكتملة المنظور لتجسيد مطالب الحراك ولما بعد الحراك، بما أنتج تصحرا في الساحة الوطنية وعدم القدرة على الفعل الحقيقي للخروج من التردد وغموض الأفق وحالة الشك والإشاعة التي كانت تسري في الفضاء الوطني، بل ما ظهر هو ردود فعل مُحتشمة منتبعة لخطوات المؤسسات القوية في البلد»، وحتى بالنسبة للمبادرات التي جرى تقديمها والترويج لها، فهي في نهاية المطاف لم تخرج عن نطاق الأدبيات البلاغية والإغراق في توصيف الحال، مع المغالاة في كل مرة إلى الإستنجاد بالقيم الروحية والتاريخية لأمتنا الجزائرية، أو الإستنجاد بما عرف بـ«الشخصيات الوطنية» والإجتهاد في تكريس صورتها في «خيال المجتمع» كمثل «الرجل المخلص» و«البطل القومي المنقذ» و«الرجال الهادي المهدي المنتظر»، بما جعل هذه المبادرات على تنوعها لم تخرج عن «النمطية المعتادة» في مبادرات الإصلاح، ولم ترتق إلى موجبات «اللحظة التاريخية» التي أتاحت لنا جميعا فرصة ثمينة لإعادة بناء الكيان الإجتماعي الوطني وتثبيته، ولتجديد الدولة الجزائرية بعد نصف قرن من «بعث مشروع الدولة الوطنية ذات السيادة الكاملة مع تأميم المحروقات» و لم نستغل الفرصة لإعادة ترميم الثقة المهدورة والمهزومة في نفوسنا، خاصة مع طغيان الأنانية وإعجاب كل ذي رأي برأيه، بل وتطور الأمر بشكل سلبي قاتل للروح الجماعية وصولا إلى تسفيه الآراء البناءة التي لا تسترضي جماهير الحراك، بل ومعاداة كلّ رأي نبيه يتجرأ على عدم مجاراة هتاف الجماهير، والإنزلاق إلى لغة التخوين، والطائفية المقيتة، ولغة التنابز والشتيمة، بما جعل «مبادرات النخبة» في حالة ذهول بائن أمام الآلات وعجز مستبين لهندسة المخارج السلسة والآمنة وتخطيط عناصر تجسيدها . !!! . .

لكنه كانت لنا الشجاعة والمقدرة على مخالفة هذا الوضع السائد، واجتهدنا قبل انقضاء النصف الأول من شهر مارس 2019 وقدّمنا مبادرة مع مجموعة من الإطارات والكفاءات الوطنية، من جامعيين، وحقوقيين وناشطين، أطلقنا عليها مسمى «معالم خارطة طريق آمنة للانتقال الديمقراطي السلس والآمن» والتي نشرناها لاحقا كمساهمة في الصحافة الوطنية، لكن أمام طغيان دعاوى «التأسيس» و«إعادة التأسيس» و المقولات التي تتعاطى وهم «إعادة اكتشاف الدولة» وسط وغواية اكتشاف اللحظة الديمقراطية من قبل الكثيرين، وانبهارهم بالشعارات المرفوعة وبريق بعض الأسماء التي روج لها كـ«زعامات جاهزة» بقي فقط رفعها فوق رؤوس الأشهاد كمثل الأبطال الفاتحين، لم تحقق هذه المبادرة زخمها المرجو، خاصة مع حالة الإحجام التي تلبسها الوضع، لكن فناعتنا بقيت راسخة بأن أفضل الحلول تكمن في «إلتزام المسلك الدستوري أو المسلكية الدستوري كما وثقت في أدبيات مبادرتنا» . لكن بعدها لما انطلق الكثيرون، ومع تكاثر المبادرات، كتبنا آنذاك بأن وضع البلد بحاجة إلى «مبادرة مؤسسة شاملة جامعة» تسعى إلى الصناعة التوافق وبناء المسار السليم والسلس والآمن . ولقد ألحقناها فيما بعد مبادرتنا بالعديد من التفصيلات والإثراءات النوعية ،لكني سأتوقف هنا عن الحديث عن مبادرتنا ، لأني أستحضر كلّ هذا وكلّي أسف وثورة داخلية ورفض لهذا العجز الذي وقعت فيه النخب الجزائرية على تمايزها وتنوعها واختلاف نطاق فعلها ونشاطها . هذا العجز سأختصره في أزمة التوازن بين الموقع والدور لـ (الجامعة والمجتمع والجماعة والجامع) إنه ببساطة (عجز الجامعة كمحضن معرفي وكمؤسسة علمية رائدة وقائدة ، يفترض فيها قيادة التحولات على إختلافها وتشابكها ، لأنها الوحيدة القادرة على فكّ طلاسمها وعقدها وغموضها ، وأن تكون فضاء للجدل والنقاش وتصادم الأفكار لا أن تغلق مدرجاتها و تدفع بطلبتها إلى حراك الشارع لأسابيع ثم تستدرك عجزها للإكتفاء بحراكهم كل يوم ثلاثاء ، إنه عجز الجامعة الجزائرية في تحقيق التوازن الثمين بين تضخم الإسم والمكانة وضعف المساهمة وتراجع الدور – وعجز المجتمع كفضاء حضاري للإبانة عن فاعلية عناصره وانبثاق أدوار خلاقة لمكوناته – وعجز الجماعة الوطنية في تعضيد اللحمة الوطنية وتعزيز الروح الإيجابية في العلاقات بين مختلف مكوناتها ورصّ البناء الإجتماعي وليس السماح بمغذيات الفرقة والطائفية لتسري في كيانها ، بل وتصدم وعينا لهول ما شهدناه من أفكار تستهدف كيان الأمة ووحدة الوطن وروح هذا الشعب الواحد ، حتى أصبحنا نتساءل بعمق عن المكامن المغذية لتلك اللغة الحاقدة المبتذلة المتداولة علنا ، هل فعلا هذا حقيقة أم وهم ؟ وأين كانت هذه الطروحات قبل 22 فبراير؟– وعجز الجامع برمزيته كمحراب روحي نستمد منه صفاء النيات والتجرد عن الذات و سمو الغايات والمطامح بعيد عن المغانم الظرفية الهالكة والمهلكة) ، وأزمة النخب كذلك كانت أزمة منظور لمستقبل الدولة بين إصلاح المؤسسات والإرتقاء بأدائها أو التغيير الجذري الإنقلابي «المعبر عنه بيتنحاو قاااع» أو رؤية البناء المجتمعي أم إعادة التأسيس لكل شيء ، وإلى حدّ اللحظة لم ألف كل هذه الطروحات وطيّها من قبل النخب الراهنة ، ولم تجتهد لتقديم مساءلات عميقة واعية لـ «ما بعد اللحظة الراهنة» ، كما أن أزمة النخب تجلت أيضا في منظورها المؤمن بـ«التعويل على الإحلال الميكانيكي للتغيير» كأن تحذف شيئا قائما وتستبدله بـ «بساطة العارفين» وهذا ما تسبب في حجب أية إمكانية لميلاد حركة جديدة تقودها نخب تتميز بالشجاعة الكافية للمراجعة لصالح الحقيقة والقيام بإجتهاد للصالحين لتجسيد ما تؤمن به فعلا بعيدا عن استرضاء الجماهير ، وتكتيكات استخدام الشارع وركوب موجة الجماهير لاحقا لمآرب ذاتية قاصرة ، أو كمعبر للوصول إلى سدة الحكم ، وثانيا ، نخب تؤمن بالعمل الجاد الطويل النفس لإستنبات عناصر التغيير الإيجابي ، وليس التصديق الواهم لإمكانية التغيير عن طريق ثورة الشارع ، لأن التاريخ علمنا بأن الخسارة دوما أكبر مما يرجى تحقيقه ، وبأن ثورات الشارع وموجات الجماهير الهادرة غالبا ما تنتهي بين أيدي «مجموعات صغيرة قليلة العدد لكنها شديدة التنظيم ولها أجندتها التي لا تتماهى مع مطامح الجماهير وتطلعات الشعوب» .

وللأسف لم يتمخض حراك 22 فبراير عن ميلاد «حركة اجتماعية جماهيرية جامعة» أو حتى بروز عناصر مشكلة لها ، بإمكانها تحقيق «التغيير الإيجابي الممتد في الزمن» كمنظور وإطار وحركة وعمل ، حركة جديدة تؤمن بأن المجتمع الجزائري اليوم ليس بحاجة إلى ايديولوجيات أو إلى إعادة استنبات لها ، بل هو أحوج ما يكون إلى «محاضن سياسية وفكرية وتربوية واقتصادية وللتنشئة الواعية» تتجاوز «فكر القطيعة» وتؤسس للفعل البناء النامي الذي يثمن الموجود ولا يقص أحدا في مسارات المستقبل ولا يحتكر الوطنية أو عناصر الهوية ، والبقاء للأنفع والأصلح . لقد غفلت النخب الوطني عن مدركات مفهوم النخبة ، تلك النخب التي يكون الحامل لمفهومها وكنهها وهويتها هو ذاك الذي لا يرضى أن يكون شاهدًا على الحدث بل فاعلاً إيجابيا متمرسا في قضاياه وأحداثه ، ولا يكون فاعلا إلا عندما يكون أنموذجا للنخبة التي تسعى لتقديم إجابات جديدة واعية مدركة لرهانات اللحظة ومستقبلها ولـ «سؤال النهضة» كما طرحه علي شريعتي ومالك بن نبي ، و للمثقف العضوي حسب توصيف أنطونيو غرامشي ، أو أنموذجا للمثقف الشجاع حسب جوليان بندا ، أو حتى نموذجا للمثقف الفطين التفكير الواضح الرؤية عند الجابري ، وللملتزم عند بيار بورديو ، أو مثالا للوعي الشقي حسب هيغل أو بعبارة أكثر وضوحا "النخبة الرسولية الناقدة البانية المنشئة" مقابل التوصيفات المتجاوزة زمنيا ، كما هو متداول في الأطروحات الأكاديمية ، على غرار «مثقف السلطة» كما لو أنه كائن لدينا «مثقف الشعب» ، وفقهاء السلطان على افتراض وكأن للفقه سدنة أو مناضلين شعبويين ، والنخبة الطائفية ، والنخبة التقليدية ، والمثقف الأيديولوجي ، والنخبة السطحية كما لو أنه كائن لدينا «نخبة عميقة» . أعتقد جازما أن «الحراك الشعبي الوطني» ينبغي أن يرتقي في مساره وطروحاته ، وأول الإرتقاء أن تتصدره النخبة ، وأن تقوده وتثري مضامينه ،وأن تصل به إلى مستوى استنبات أطر إجتماعية وسياسية ومؤسساتية جديدة ومبدعة بإمكانها تقديم قيمة جديدة مضافة على كلّ المستويات ، وعلى الخصوص «ميلاد أطر للتفكير» و«خزانات فكر» والتوسع في نشرها في مختلف المجالات ، بعيدا عن المبادرات الفردية المناسباتية أو الإستعراضية ، وبعيد عن «صنمية الأشخاص والأفكار والكيانات التقليدية ، فليسقط الصنم من أذهاننا مهما كانت طبيعة هذا الصنم ، لأننا لسنا بحاجة إلى «المثقف المسقف التفكير» كما أننا لسنا بحاجة إلى «نخبة مُسقفة ، سقفها صنم مادي ، تحقيقا أو وصولا أو جلوسا في حضرته ، أو استحضارا لكهنوته .

الملحق رقم(10):

19
حراك الشعب
أخبار الوطن AKHBAR ELWATANI
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net

الحراك وسيكولوجيا الحشود

■ الدكتور : مصطفى كيحل - أستاذ فلسفة جامعة عنابة

ساد الانطباع في الجزائر، منذ نهاية تسعينات القرن الماضي ، بأن التغيير بالشارع أو بالحشود والجماهير غير ممكن، و أن مضاره أكثر من منافعه ، و ذلك بسبب التكلفة البشرية الباهظة التي دفعها المجتمع الجزائري جراء الاضطرابات السياسية والأمنية بفعل ما عرف بظاهرة الإرهاب الدموي ، أو اضطرابات منطقة القبائل مع بداية الألفية الثانية ، و بسبب السياسات التي اتبعتها الحكومات المتتالية التي عرفت وفرة مالية غير مسبوقة ، من خلال شراء السلم الاجتماعي و توزيع الأموال بطريقة عشوائية على فئات من الشباب وذلك درءاً لموجات الربيع العربي .

و لكن الجماهير الجزائرية بداية من 22 فيفري 2019 عادت لتسترجع الشارع بصفة غير مسبوقة منذ الاستقلال ، حيث نزل إلى الشارع في الجمعات التالية لتاريخ 22 فيفري ، و خاصة جمعات شهر مارس و شهر أفريل و شهر ماي ، الملايين من الجزائريين ، و حدث ذلك بدون تأطير من أي حزب سياسي و من أية إيديولوجيات دينية أو سياسية معينة ، و بدون تأثير أية شخصية سياسية ، بل العكس من ذلك ظل الحراك يرفض كل محاولة لتمثيله .

صحيح أن التذمر من الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي كان واضحا عند عموم الجزائريين ، و لكن الخروج الجماعي غير المسبوق ، يعيد طرح سؤال قديم جديد يتعلق بسيكولوجيا الجماهير ، أو سيكولوجيا الحشود psychologie des foules

و كما هو معلوم للمختصين أن علم النفس الجماعي هو جزء لا يتجزأ من علم النفس الاجتماعي ، و العلم الذي اهتم به الكثير من الباحثين في مختلف فروع العلوم الإنسانية و الاجتماعية من مثل :غوستاف لوبون في كتابه « سيكولوجيا الجماهير » و غابريل تارد في كتابه « الرأي و الجمهور » و سيغموند فرويد « في كتبه « علم النفس الجماعي و تحليل الأنا » و كتاب « مستقبل وهم » و « قلق في الحضارة » و جان بودريارد في كتابه « في ظل الأغلبيات الصامتة » و بول أديلمان « إنسان الجماهير » و سيرج موسكوفتشي في كتابه « عصر الجماهير » .

و لعل إسهامات هؤلاء الباحثين قد تساعد في فهم ظاهرة انبثاق الجماهير و شروط صعودها القوي على مسرح الأحداث في الجزائر ، بعد أن ظلت صامتة نسبيا لأكثر من عقدين ، و سأركز في محاولة فهم الحراك الشعبي في الجزائر و صعود الجمهور على سطح الأحداث على إسهام « غوستاف لوبون» ، كما يكون أيضا الحراك مناسبة لاختبار نموذجه التفسيري الذي صاغه في كتاب « سيكولوجيا الحشود » .

و في هذا السياق نجد « غوستاف لوبون» يؤكد على أن الميزة الأساسية للجمهور هو انصهار أفراده في روح واحدة و عاطفة مشتركة تقضي على التمايزات الشخصية و تخفض من مستوى الملكات العقلية ، و هو يشبه ذلك بالمركب الكيماوي الناتج عن صهر عدة عناصر مختلفة ، فهي تذوب و تفقد عناصرها الأولى نتيجة التفاعل و من أجل تركيب المركب الجديد « كما أن الحشد الكبير يجرف الفرد و من معه مثلما يجرف السيل الحجارة المفردة التي تعترض طريقه .

فالفرد ما إن ينخرط في جمهور محدد حتى يتخذ سمات خاصة ما كانت موجودة فيه سابقا ، أو قل إنها كانت موجودة و لكنه لم يكن يجرؤ على البوح بها أو التعبير عنها بمثل هذه الصراحة و القوة .

و الحراك الشعبي في الجزائر أبان عن روح جماعية جديدة توارت عن الأنظار لعقود طويلة ، و هي استمرار لروح نوفمبر ، في ثورتها على الفساد و رفضها للإهانة و رفعها لشعارات السلمية و شعارات الوحدة الوطنية ، و أملها في مستقبل واعد لكل الجزائريين ، كما أن منطلق هذه الروح الجديدة هو مطالبته باستعادة الكرامة و العيش الإنساني الحر .

كما أن الجمهور النفسي من منظور» غوستاف لوبون» يختلف عن التجمع العادي أو العفوي للبشر في فضاء عام ، لأن الجمهور النفسي يمتلك وحدة ذهنية على عكس التجمعات غير المقصودة ، و الوحدة الذهنية هي تلك اللحظة التي تتقاطع فيها آلام و آمال الأفراد ، فالشعور بالظلم و الامتعاض من الوضع القائم ، و الاستعداد المشترك للتغيير هو ما يشكل تلك الوحدة الذهنية ، و هذه الوحدة الذهنية و الشعور المشترك لدى الجزائريين بضرورة التغيير و الذهاب نحو واقع سياسي و اجتماعي و اقتصادي أفضل هو شرارة انطلاق الحراك الشعبي بسبب تراكم مفردات التمييز و الظلم و القهر و انسداد الأفق .

كما يقرر» غوستاف لوبون « أن الفرد يتحرك بشكل واع و مقصود و أما الجمهور فيتحرك بشكل لا واع ، ذلك أن الوعي فردي تحديدا ، أما اللاوعي فهو جماعي ، و لكن عكس ذلك فان الجمهور الجزائري أبان عن وعي سياسي و وطني كبير ، و لعل عدم اقتناع جزء كبير من الجزائريين بإمكانية تحقيق الحراك لمطالبهم الشرعية هو سبب إصرارهم على الاستمرار في الخروج و التظاهر .

كما أن الحراك الجزائري كذب إلى اليوم ، فكرة أساسية عند لوبون ، و التي تنص على أن « الجماهير ، أيا تكن ثقافتها أو عقيدتها أو مكانتها الاجتماعية ، بحاجة لأن تخضع لقيادة محرك ، و هو لا يقنعها بالحاجات العقلانية و المنطقية ، و إنما يفرض نفسه عليها بالقوة ، كما أنه يجذبها و يسحرها بواسطة هيبته الشخصية تماما كما يفعل الطبيب الذي ينوم المريض مغناطيسيا . فالحراك في الجزائر عكس ذلك تماما ، فالجماهير ترفض كل تمثيل و كل قيادة ، لأنها فقدت الثقة في كل الشخصيات التي راهنت عليها ، فالجماهير فوق الأشخاص و لم يعد ينطلي عليها خطاب التجييش السياسي و الديني ، بمعنى أنها تجرأت على استخدام عقلها و رفضت كل أنواع الوصايات ، و هذا ما يفسر هيمنة الخطاب النقدي في الحراك و تراجع طرق التحريض و الدعاية عموما و بروز النقاش و السجال بين الأطروحات و الأطروحات المضادة .

و من بين ما كشف عنه الحراك الجماهيري في الجزائر ، حقيقة أن الجماهير ليست تراكم للأفراد المجتمعين ضد النظام العام أو ضد المؤسسات ، بمعنى آخر أن الشعب ليس « غاشي « و ليس أعدادا غفيرة من الرعاع و الدهماء ، كما أن الجماهير ليست غاضبة و مجنونة و مجرمة بطبيعتها ، فجمهور الحراك ليس جمهورا مهتاجا و ليس متهجما و ليس عنيفا ، بل هو جمهور منظم و سلمي في عمومه .

و هذا الواقع الجديد يؤشر على سذاجة أصحاب الخطابات الشعبوية و الديماغوجية التي كثيرا ما تعمل على خداع الشعب و الكذب عليه ، كما يؤشر أيضا على خطأ من ينظر إلى الجمهور على أنه غاشي و لم يرتق بعد إلى مصاف المواطنة ، على ما في هذا التوصيف من استخفاف و عدم الارتقاء إلى فهم عبقرية الشعب .

و مما سبق يمكن أن نستخلص أن الحراك الشعبي في الجزائر يحتاج إلى دراسات سوسيو- سيكولوجية جديدة لفهم الأسباب و الدوافع و الصيرورات التي تتحكم بهذه الثورة السلمية غير المسبوقة ، لأن التراث العلمي و النظري في تفسير سيكولوجيا الجماهير قد لا يف بالغرض في الفهم و الاستيعاب .

الملحق رقم(11):

محاكم الشارع وكليات القانون المفتوحة في حراك 22 فبراير 2019 ...

مقاربة البسطاء في ثقافة أن «العدل أساس الملك»

■ د. جيدور حاج بشير أستاذ العلوم السياسية بجماعة غرداية
bachir2001@gmail.com

عندما هب الشعب في 22 فيفري 2019 إلى الشارع محتضنا إياه اعتبر ذلك من لدن كل راء أنه بداية لتشكل فصل جديد من فصول (غضب الشارع الجزائري)، فلم يكن ذلك الخروج جديدا عليه ولا بدعة هو مبتدعها من هذا التاريخ، بل منظر ألفه وسلوك تعود عليه كلما رام من الوضع انحدارا ورأى إفلاس الحاكمين وقلة الحيلة في المحكومين.

لقد ظل الشارع عموما والجزائري خصوصا على امتداد الزمن قبلة للمظلوم ووجهة المحكوم المضيوم، وفضاء عاما (وفق نظرية هابرماس) تلتقي فيه وجهات النظر تآلفا حينا واختلافا في أحايين أخرى، فالنضال على الطريقة الجزائرية طالما كان يعتبر الفضاء العام في الشارع ملجأ ونصيرا ومحفزا وظهيرا منذ أكتوبر 1988، ولو أن أحداث ذلك الأكتوبر لم تكن هي بذاتها بداية (الألفة) بين المواطن المكلوم والشارع، إلا أنها كانت نقلة رئيسة وصورة نمطية جديدة بدأت تتشكل من يومها على علاقة الثلاثية : (الحكم / المحكوم / المطلب)، رغم ما رافق تلك التجربة من مآسي ودموع وأحزان.

الشارع.. محكمة ابتدائية واستئنافية وعليا:

التميز في التجربة الحراكية الجزائرية أن كل ملفات «الأزمة» التي أبقضت روح الغضب في نفوس الناس قد أخرجها الناس إلى الشارع من يومها الأول، وبسطوها للناس وأشهدوا الناس عليها، وشكلوا في الشارع من الناس محاكم تداولت في شأن الفساد وظلم الحاكمين، وعالجت ملفات النافذين وقضايا السرقة والنهب وجور المسؤولين.

لقد كانت فئات الشعب التي احتضنها الشارع واحتضنته في حراك 22 فبراير مختلفة في التوجهات ومتباينة في المستويات وحتى في فهم الإطار العام للحراك ومظاهر علاقات أجزاء منظومة الحكم والنظام السياسي، ومع ذلك فإن حراك هذه الفئات توحد في مطلب (العدالة والعدل)، وأيقن الشعب الحراكي أن «الجزائر الجديدة» لم تعد فقط «مفردة» يتشدق بها بعض اللسانيين ونحاة المفردات الذي يتسابقون لنحت الكلمة الجديدة واختراع المصطلح، بل بات واقعا جديدا بدأ بتشكل، وأن نضالهم لابد أن ينبني على تغيير الواقع، وأن التغيير لن يكون له ركن ركين إلا إذا توافق الكل على إحقاق الحق وجعل الحق لأهله، ثم فرض العدالة واستواء الصف بسيفها وأن تشق بنفسها غبار الفساد وتضرب بيدها على يد الظالم وتُشعر المظلوم بانكفاء الظلم عنه وتجعل نفسها «مديرا» لمدرسة الإنصاف و«عميدا» في كلية الحق، حتى يستشعر كل جزائري أنه لم يعد يحمل في الجزائر لقب (المظلوم).

لقد كانت كثير من أطراف الصورة في جزائر ما قبل 22 فيفري 2019 قائمة وضيلة الأثر ذات حواف الأمل فيها محبط وفي محيطها يتربص نذير شؤم مؤداه توجه البلاد إلى مراتع السوء ومناطق فيه الضباب مرتفع، فيها مشهد لرئيس ظل جاثما على كرسي الحكم 20 سنة ويطمع من والاه أن يزيد فيزيدون به، ومشهد لوجوه من كثرة ما ألفها الناس حتى ظن الناس أنهم لا يموتون ولا يبيدون ولا يتغيرون ولا يتبدلون ولو «زلزلت الأرض زلزالها»، هم شخوص منظومة الحكم كلهم قاعدون: الوزراء والولاة والمستشارون ورؤساء الأحزاب ونواب البرلمان ورؤساء المؤسسات وحتى أعيان المدن ومشايخ البلدات، كلهم على صعيد واحد باق في منصبه «لا يأتيه الخطر من بين يديه ولا من خلفه»، وإذا «شاء الله» له أن يتغير فليست إلا نقلة من كرسي ألفه إلى كرسي زميله ليألفه، كسرا للرتابة وتغييرا للأجواء وتوزيعا للأدوار وإيهاما للمواطن المغلوب على أمره أن العجلة تتحرك، وليس فيها في حقيقة الأمر إلا أنها «تدور» في مكانها.

لم تكن مطالب الشارع مادية بحتة ولا اقتصادية ومالية فحسب، بل خرج المواطن إلى الشارع لتأمين (محكمة شارعية) يستعرض فيها قضايا وملفات ويستدعي إليها متهمين وشهودا، ويقيم عليها رؤساء ونيابة وقضاة باسمه، فالشعب كسر "العصا" وعصى عصاة الوطن وراسلهم بأن قطار الوعي قد شغلت محركاته وأن أفراد "المجتمع «الذي كانوا يأملون «اقتياده بعصاهم» قد كسر «تلك العصا» وعصاهم، وأن العدل لابد أن يحكم فيهم بأحكامه وأن العدالة لابد تأخذ مجراها وأن الناس أمام القانون سواء.

الشارع : كلية قانون مفتوحة للجميع :

إن السلطة في زمن الرئيس السابق عموما ووزارته للتعليم العالي بما كانوا يمارسونه من تضييق على «الحياة الأكاديمية» وحملة الشهادات وإقصاء كثير منهم من المختصين في القانون وعلم السياسية وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي، قد ساهموا (من حيث لم يدروا) في بناء «كليات للحقوق والعلوم السياسية» مفتوحة على الهواء مباشرة في الشارع الذي غدا محكمة، ينتسب إلى تلك الكليات الجميع بدون استثناء، طلبتها هم أطياف الشعب جميعهم ولا يحتاج المنتسب إليها إلى شهادة بكالوريا ولا إلى معدل 13 من 20 ... فالجزائريون قد أصيبوا بأعراض «الوعي السياسي والقانوني» وأصبح هذا «المرض» عندهم في مراحل متقدمة.

فلم يكن لفظ «الدستور» قبل هذا الحراك إلا كلمة يتداولها القانونيون والأكاديميون والصحفيون في الصالونات المغلقة بالمحاكم أو في ثنايا الأحكام القضائية أو في الجامعات ومنابر الإعلام، ولدى العامة من الناس كان اللفظ مرادفا لكلمة القانون، وينظر إليه الكثير منا على أنه (آلة تسلط الأقوياء على الضعفاء). أما وقد حل زمن الحراك في فبراير 2019 فقد بات الجميع يعود إليه بنسخته الورقية أو الإلكترونية كلما جد في الأمر جديد من إعلان أو تسريب أو مشروع قرار أو رسالة منسوبة إلى «رئاسة الأمس» أو قرار يصدر عن (رئاسة اليوم)، فأمسى الجميع على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم يقرؤون ويناقشون أحكام المواد 91 و100 و102 و105 و107 و110 وغيرها، ويبحثون في مسائل لم تكن حتى الأمس تحظى باهتمامهم كتشكيلة المجلس الدستوري وعدد أعضائه وآليات انتخاب المجالس المحلية أو نواب البرلمان بغرفتيه، وكذا المسائل الأكثر تقنية كأحكام قانون العقوبات والتعديلات التي مست قانون الإجراءات الجزائية» لما له من ارتباط بقضايا العدالة التي تشغلهم.

إن العدل أساس الملك والعدالة حامية للمواطن والمسؤول على حد السواء، وهي الضامن لبقاء النظام وعدم تحيره، كما أنها تضمن أيضا حسن تصرف الرعية وتضبط أحوالهم، فلم يكن سيدنا عمر بن الخطاب مخطئا عندما قال يوما «لو عثرت بغلة في أرض العراق لسألني الله لما لم تسوي لها الطريق يا عمر»، لأنه أدرك مقام العدل في الدولة وأن العدل يكون بحسن سياسة الناس من حاكميهم وحسن إذعان المحكومين لمسؤوليهم على أساس غلبة (القانون العادل) على الجميع وأن يكون مظلة يستظل الجميع بظلها، لا أن تكون غيمة تمطر على قوم وتظلهم ثم تكشف الشمس على غيرهم بتحرقهم وقد ظنوا أنها تحميهم وتسترهم.

الملحق رقم(12):

أخبار الوطن AKHBAR ELWATANE
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net

الذكـــرى السنويـــة الأولـــى للحـــراك صانـــــــع أمـــل الجزائريـــن

■ بقلم :عز الدين معزة
■ أستاذ جامعي ـ مهتم بتاريخ الجزائر

يوم السبت 22 فيفري 2020 يطفئ الحراك الشعبي الجزائري شمعته الأولى ... حراك فريد من نوعه في تاريخنا المعاصر وخاصة في الجزائر والوطن العربي كله وذلك من حيث حيثياته وظروفه وأساليبه، وقد أطلق عليه بعض مثقفي الجزائر «ثورة الابتسامة» وصانع أمل الجزائريين وحامل أمانة الشهداء. هذا الحراك قدم درسا للعالم كله بما فيها الدول الغربية الديمقراطية التي ما فتئت تتهم الجزائريين بالهمجية والإرهاب والعرب كلهم.

اختار الحراك منذ البداية الطريقة السلمية وعدم الرد على أية استفزازات قد تصدر من النظام ، فالحراكيون يدركون جيدا أن المعركة ضد النظام المتجذر في السلطة منذ 1962 ليست سهلة وهم يعرفون أنهم أمام خصم عنيد فقد جربوه في أكتوبر 1988 ، فالقلة الفاسدة التي كانت على رأس النظام ومسجونة حاليا لم تكن أبدا لتتردد في استعمال الذخيرة الحية ضد كل من يعارضها لذلك اختار الحراكيون وعي وتجربة الطريقة السلمية لمواجهة النظام .

حراك 22 فيفري ... علينا أن ننظر إليه بتفاؤل ... فخلال عام من التعبئة ، أظهر الشعب الجزائري كيف يكون واعيا وملتزما بالسلمية وحقق أشياء إيجابية كثيرة ، ما كانت لتحدث لولا الحراك ونذكر منها :

الحفاظ على السلمية والمناداة بشعار «شعب – جيش خاوة – خاوة» ، هذا الشعار جنب البلاد الدخول في سفك الدماء والعنف ، وقد تعهد قائد الأركان المرحوم «أحمد قايد صالح» بأنه لن تسفك قطرة دم واحدة من أي متظاهر جزائري ، وعد وأوفى . كل هذا يدل على مدى نضج المجتمع الجزائري وثقافة المواطنة العالية ، ما يحيلنا إلى أن العنف مصدره ليس الشعب .

مشاركة كل فئات المجتمع الجزائري في الحراك من نساء ورجال وشباب وكهول وشيوخ كلهم تشبعوا من هذا النظام الذي جثم على صدورهم منذ 1962 .

من انتصارات الحراك إلغاء العهدة الخامسة أو كما يسميها الحراكيون «العهدة الخامجة» وإرغام الرئيس بوتفليقة على تقديم استقالته ورفض منحه سنة إضافية من الحكم التي قرر منحها لنفسه وبسقوطه تم عزل عائلته وخاصة شقيقه السعيد قائد العصابة وأتباعه ووضعهم في السجن بأمر من قائد الأركان «قايد صالح» .

سقوط أحزاب التحالف الموالية لبوتفليقة وعصابته .

كشف الحراك بأن الجيش له الأولوية في الحياة السياسية ، فقائد الأركان المرحوم « أحمد صالح» هو الذي أصبح المتحدث باسم الحكومة بدلا من «عبد القادر بن صالح» ، رغم أن هذا لم يكن مجهولا لدى الجزائريين فهم يعرفون حق المعرفة أن الضباط الكبار هم الذين يديرون البلاد ، وأن كل رؤساء الجزائر اختارهم الجيش .

أكد الحراكيون أن الحل بيد الجزائريين وحدهم رافضين تدخل أي طرف أجنبي سواء من الدول العربية أو من فرنسا أو من أية دولة أخرى وهذا تيمنا بثورتنا التحريرية المباركة التي اعتمدت على طاقتها الذاتية .

إلغاء الانتخابات الرئاسية مرتين .

أظهر الحراك للسلطة أنه برلمان شعبي حقيقي وهو سلاح فعال ضد الفساد والمفسدين .

الحراك أنقذ الجزائر من الرئيس بوتفليقة النرجسي المتهور والفاسد ومن العصابة المحيطة به .

الحق يقال أن الجيش لم تكن له النية في التورط في سفك دماء الجزائريين ، وهذا مؤشر ايجابي يحسب لصالح الجيش الوطني الشعبي وقائد الأركان المرحوم «قايد صالح» .

من عبقرية الحراك أنه رفض السقوط في العصيان المدني الذي دعت إليه بعض العناصر الخبيثة من بقايا العصابة ، لأنه يريد أن يبني لا أن يهدم .

رغم الايجابيات الكثيرة التي حققها الحراك ، إلا أن الطلب الرئيسي له كان ولا يزال شعار كل جمعة وهو رحيل النظام برمته ، وإقامة دولة ديمقراطية مدنية – ماشي عسكرية .

يرى الحراكيون أن الرئيس «عبد المجيد تبون» ما هو إلا امتداد للرئيس بوتفليقة وأن الطريق مازال طويلا ولا يمكن إسقاط هذا النظام بسهولة وتأسيس دولة ديمقراطية مدنية .

علمتنا الابستمولوجيا النقدية أن الشيء لا يمكن أن يتحقق إلا بعد توفر الظروف وتوافر شروط إمكانية وجوده ، فالدولة الديمقراطية لا تحصل صدفة أو بشكل ارتجالي أو من خلال تأثير الشارع فذلك الأمر مازال بعيدا وطريقه طويل . فالديمقراطية والدولة المدنية لا يمكن أن تفرض نفسها على مجتمع خال من الفكر العقلاني – النقدي ، يضاف إليه الفقر مع ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب ومع ذلك فإن الحراك قد وضع نفسه على الطريق السليم والصحيح رغم محاولة النظام تفكيكه بزرع الجهوية وتحوين بعض عناصره وسجنهم والتضييق عليهم ، فالقطار قد انطلق من المحطة ولن يتوقف فالفساد أصبح مذموما من الجميع فلم يجن منه الجزائريون سوى الآلام فالشعب يعرف الجيد من الخبيث .

نظام لم يستطع أن يحقق آمال الجزائريين في حياة كريمة ، ارتفاع نسبة البطالة والفقر وهجرة الشباب على قوارب الموت إلى الضفة الأخرى هروبا من الظلم والفقر .

شباب يسأل اليوم عن وطن سلبه العيش الكريم وطن يرى أنه كريم مع بطانة السوء واللصوص وقاس مع الشرفاء الذين بخل عليهم بالحياة الكريمة والكرامة الإنسانية ، هذا ما تسمعه من شباب الجزائر .

لكن يمكننا الاعتراف بأن الحراك أجبر النظام على الانفتاح غصبا عنه معلنا أن يوم 22 فيفري هو يوم وطني ليتنازل عن غطرسته وتسلطه ولو قليلا . مع ذلك علينا أن نعترف أن الديمقراطية والدولة المدنية صيرورة طويلة ولا يمكن أن تحدث دفعة واحدة لأن ثقافة الحوار الديمقراطي غير معروفة في وطننا طوال تاريخنا . لا يكفي أن نطالب بالديمقراطية في شوارعنا وحواراتنا عبر وسائل الإعلام ونحن لا نعرف كيف نمارسها أي كيف أقبل اختلافك معي في الرأي ، ومع ذلك يبقى وسيستمر هذا الحراك وقد يطول ولكن لا يمكن الرجوع إلى الوراء . فهو سيكون تغييرا من أسفل إلى أعلى وسيضطر النظام إلى التنقيل من أكاذيبه ومكره ونهبه للمال العام واستغلال السلطة فالشعب إذا بدأ يفكر لن يتراجع ، والكثير من رسائل الحراك قد وصلت إلى القمة كاملة .

الحراك أنقذ الدولة الجزائرية من العصابة والانهيار وسينقذها من الاستبداد والظلم وسيصنع أمل كل الجزائريين في بناء دولة الحق والقانون . فلم يعد أي أحد من الجزائريين يصدق بأن الجزائر لا تستطيع أن توفر العيش الكريم لكل ساكنيها بل ويدركون أن هناك أيادي خبيثة تقف في وجه تحقيق التنمية الشاملة والحياة الكريمة ، لذلك تحرك الشارع من أجل تحقيق غد أفضل وحياة أروع .

الملحق رقم(13):

22
حراك الشعب
أخبار الوطن AKHBAR ELWATANI
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net

الحراك والجامعة

تساقط آخر أوراق التوت بين النخب ومحيطها

■ بقلم: د. حسينة بوشيخ
■ أستاذة محاضرة بقسم علوم الإعلام والاتصال جامعة باجي مختار عنابة

مع بداية الألفية الثالثة، تزايد فقدان الجامعة الجزائرية لدورها البارز والمؤثر في محيطها السيّاسي والاجتماعي والثقافي. فجأة، بدأ ذلك البريق الذي تمتّعت به في العقود الأولى للاستقلال يخفت ويتراجع، لتصبح مجرّد مؤسّسة للتّعليم العالي تخرّج سنويا آلاف الطلبة وتوظف أيضا آلاف الأساتذة والعمال.

لقد فقدت المنظّمات الطلابية أيضا وزنها والكثير من ثقة الطلبة ، وأصبحت تنظيمات يستحوذ عليها أشخاص نذروا أنفسهم ليبقوا طلبة خالدين فيها ، خدمة لمصالحهم ولمصالح من يحميهم من أحزاب أو شخصيات ، فلم تعد الجامعة ذلك المارد الذي يُخشى من ثورته لأنّه لا يكن جُمّه فكريا أو مهادنته وشراء ذمّته ، فحيث المعرفة والعلم تصعُب السيطرة على الأفكار والسلوكات إلا بالإقناع الناجح ، لكن ما الذي حدث لتصبح الجامعة مجرّد مدرسة للكبار ، لا تصنع رأيا ولا تسوّق فكرا يؤثّر في المجتمع ، فلا تحسب لها السلطة ذلك الحساب الكبير الذي كانت تحسبه من قبل ؟

لقد أفرغت الجامعات من أيّ نشاط طلابي فكري أو سيّاسي حر بعد العام 2000 ، وشيئا فشيئا أبعد الطلبة عن الحياة السياسيّة والشأن العام إلا في إطار المواعيد الانتخابيّة بما ترضى عنه السلطة وأحزابها الموالية ، وذلك بحجة تحييد الجامعة وفصل الأكاديمي عن السياسي فانحصرت حياة الطلاب بين المدرّجات وقاعات الدرس داخل الجامعة ، والمطعم والحافلة وغرفة الإقامة الجامعية خارجها ... يقول طالب بلغ مرحلة الماستير في تخصص علوم الإعلام والاتصال العام الماضي « لم أشعر أني طالب جامعي ، لم أشارك في أيّ نشاط ثقافي فكري ، أو ترفيهي ، فني ، أو حتى رياضي ، طيلة أربع سنوات من دراستي الجامعية .. الحراك فقط جعلنا نسترجع إحساسنا بكوننا طلبة جامعيون ويفترض أن نساهم بدور ما في مجتمعنا» .

لقد أسقط الحراك فجأة ، ورقة التوت الأخيرة ، التي دارت الجامعة بها نفسها خلف أسوار الخنوع والتّدجين منذ أزيد من عقدين ، وبات لزاما عليها أن تقول كلمتها في فبراير 2019 . غير أنّ الطلبة الذين لطالما نُعتوا بالسلبيّة والانفصال عن واقعهم وأثبتوا نجاح وصفة النّظام في عزل الجامعة وتحييدها عن الشأن العام ، كانوا أسبق من أساتذتهم في التّظاهر وإعلان رفضهم للعهدة الخامسة للرئيس المرشّح آنذاك عبد العزيز بوتفليقة ، لقد منح خروج الطلبة للتّظاهر ضد عصابة النظام ، التي كانت ماضيّة قدما في ترشيح رئيس مريض معيّب عن الحكم الفعلي ، وزنا و طعما ولونا جديدا لتلك الانتفاضة، التي أسمتها حراكا شعبيا سلميا وحضاريا أعجب به العالم ، وصنع فيه الشعب لوحات جميلة من التّضامن والتّآزر لأجل قضية واحدة عادلة ومشروعة .

لقد انتفض الطلبة ورددوا شعارات لم تبتعد عن تلك التي ردّدها قبلهم جمهور ملاعب كرة القدم» جيبو البيارى ، جيبوا الصاعقة ، ماكنش الخامسة يا بوتفليقة» فضّحوا البعض ونبّذ البعض الآخر ، رأى أنّ التفرغ للتّظاهرات حتى اقتلاع العصابة من جذورها واجب بل وفرض عين يوجب وقف الدراسة كليا ! وفي تلك المرحلة تدخّلت السلطة التي كانت تتخبّط وتنازع ، ففرضت عطلة إجبارية ربيعيّة قبل الأوان امتدّت شهرا كاملا . لقد ارتأى «مفكّرو النّظام» أن يصرفوا الطلبة إلى بيوتهم ويفرغوا الإقامات الجامعية والمدرّجات ، فيقطعوا دابر انتفاضة الجامعة ويتخلّصوا من صداع الرأس الذي جلبه يوم الثلاثاء ، الذي تحوّل إلى يوم مقدس لتظاهر الطلبة في الولايات الكبرى ، قبل أن ينحصر في العاصمة . لكن ماذا عن أساتذة الجامعات؟ وهل قالوا كلمتهم كما ينبغي؟ . بالطبع لا يمكن أن ننكر الدور الذي قام به وما يزال عدد كبير من الأساتذة خارج جامعاتهم ، من خلال المشاركة في مظاهرات الحراك الشعبي والكتابة والتّعبير عن آرائهم وتوعيّة الناس عبر كل وسائل الإعلام المتاحة وعبر مواقع التواصل الاجتماعي ، لكن ذلك النشاط لا يمكن أن يمارس داخل الجامعات التي سارع عمداؤها ورؤساءها إلى بانحطاط مستوى الطلبة ! وقال البعض الآخر أنّ ذلك غير مهم ، لأننا نعي جيدا أيّ مستوى بلغته مخرجات التعليم العالي في البلاد ، والمهم أنّ الطلبة قالوا نحن هنا .. وسرعان ما ظهرت الانقسامات بينهم ، طرف يريد أن يتظاهر دون أن تتوقّف الدراسة ، على اعتبار أنّ الحراك هدفه تغيير ما وصلنا إليه من يؤس على كافة الأصعدة ، وذلك بالعمل والاجتهاد ونبذ الرداءة . وطرف آخر ، رأى أنّ التفرغ للتّظاهرات حتى اقتلاع العصابة من جذورها واجب بل وفرض عين يوجب وقف الدراسة كليا ! وفي تلك المرحلة تدخّلت السلطة التي كانت تتخبّط وتنازع ، ففرضت عطلة إجبارية ربيعيّة قبل الأوان امتدّت شهرا كاملا . لقد ارتأى «مفكّرو النّظام» أن يصرفوا الطلبة إلى بيوتهم ويفرغوا الإقامات الجامعية والمدرّجات ، فيقطعوا دابر انتفاضة الجامعة ويتخلّصوا من صداع الرأس الذي جلبه يوم الثلاثاء ، الذي تحوّل إلى يوم مقدس لتظاهر الطلبة في الولايات الكبرى ، قبل أن ينحصر في العاصمة . لكن ماذا عن أساتذة الجامعات؟ وهل قالوا كلمتهم كما ينبغي؟ . بالطبع لا يمكن أن ننكر الدور الذي قام به وما يزال عدد كبير من الأساتذة خارج جامعاتهم ، من خلال المشاركة في مظاهرات الحراك الشعبي والكتابة والتّعبير عن آرائهم وتوعيّة الناس عبر كل وسائل الإعلام المتاحة وعبر مواقع التواصل الاجتماعي ، لكن ذلك النشاط لا يمكن أن يمارس داخل الجامعات التي سارع عمداؤها ورؤساءها إلى احكام السيطرة ومنع الندوات والنّقاشات حول الحراك داخلها . ورغم الوقفات الاحتجاجيّة والتّجمعات التي شهدتها أغلب جامعات الوطن في الفترة ما بين 22 فبراير ونهاية مارس 2019 ، إلا أنّ الأساتذة ككتلة واحدة لم يتمكّنوا من إظهار ذلك التّأثير الفعلي المنتظر منهم ، لقد اختلف الأساتذة في جامعة باجي مختار بعنابة يوم 10 شهر مارس على مفردات البيان الذي أكدوا فيه انحيازهم للحراك الشعبي ومساندتهم لخيارات المواطنين ، رغم أنهم كانوا من بين أول من أعلن رفضه للعهدة الخامسة وسط جامعات البلاد . لأنّ هنالك أطرافا كانت ما تزال متردّدة أو غير مؤمنة بقدرة ذلك الحراك الشعبي على تغيير الوضع الذي ظلّ قائما لعشرين سنة ، وإنهاء عهد بوتفليقة وشقيقه ، و أطراف أخرى لا يعنيها الوضع العام كثيرا بما أنّ مصالحها داخل الجامعة وخارجها محفوظة ، في ما رفض أساتذة آخرون أي صبغة نقابيّة للبيان ، لأنّ لهم مواقفة معيّنة من تلك النّقابات التي يرون أنها لم تقدم شيئا للأسناذ الجامعي .

وبعد العودة من عطلة الربيع الطويلة إجباريا ، ازداد الانقسام بين الطلبة وبين الأساتذة أيضا ، وبرز دعم الجامعة للحراك في تخصصات أكثر من أخرى ، لعلّ أهمها قاده أساتذة كليات الحقوق والعلوم السياسية وأقسام الإعلام والاتصال والاقتصاد والتّسيير .. ، حيث أراد أساتذة الحقوق وخاصة القانون الدستوري طرح المبادرات وتقديم التّحليلات بشأن ما يحدث ، وكذا مبادرات الخروج من الأزمة ، خاصة بعد أن تمسّك الجيش بالحل الدستوري والانتخابات الرئاسيّة . غير أنّ الجامعات وجدت نفسها محيّدة عن الفعل الحقيقي شيئا فشيئا ومرة أخرى أحكمت السلطة السيطرة على أيّ نشاط يناقش الشّأن العام داخلها ، واكتفى الأساتذة الناشطون بالمنابر الخارجيّة التي تدعوهم للمشاركة وإبداء آرائهم أو بما يكتبونه وينشرونه عبر مختلف المواقع .

إنّ الأحداث التي مرتنا بها تدفعنا حقا إلى إعادة تكرار ذلك التّساؤل المهم الذي طرحه باحث جزائري في كتاب نشره مطلع التّسعينات ، وكان مفاده : الجامعة الجزائرية إلى أين ؟ وهو سؤال أصبح يستحق الطرح أكثر مما مضى ، لأنّ الجامعة هي مركز الاشعاع الأول ومركز صناعة النخب المفكرة ، التي يفترض أن تقود البلاد وتصل بها الى بر الأمان ، لكن هذا الدور للأسف يتقلص ويتراجع عندما لا يؤمن المجتمع ولا السيّاسيون فيه بدور المعرفة والعلم في التّغيير الإيجابي وفي تطوير البلاد اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا واجتماعيا . فالمؤكد أنّ مساهمة الجامعة في بناء محيطها لا يعني الإضرار برصانتها ومكانتها الأكاديميّة ، لكنّه يعني توفير البحوث والدراسات التي تحل مشاكلها وتطبيقها ميدانيا والكف عن اختلاق الصراعات السياسية والإيديولوجية التي تكبّل الفكر والإبداع ، من خلال حرس الرقابة على الرّأي المخالف .

الملحق رقم(14):

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
السنة 01 - العدد 118 -السبت 28 جمادى الثانية1441 هـ - 22 فيفري2020م
redaction@akhbarelwatane.net

عين الكلمة

الحـراك ومابـعـده.. الـحراك والكتـابـة

■ السعيد بوطاجين - روائي وأكاديمي جزائري

أظهرت ثورة الابتسامة قصور الكتابة التي راهنت على الاشتغال بعيدا عن اهتمامات مجتمع مهمش في المنجز الفني، مع أنه جوهر يتعذر تجاوزه لأنه يتلقى ما نبدعه، بالقراءة والفحص والمساءلة، أي أنّنا نوجه له ما نراه من حيث إننا لا نصدر لذواتنا، كما يمكن أن تزعم بعض الأقلام التي تدّعي الاستقلالية عن المحيط. الأدب محق في بعض الطرح إذ يحافظ على فنيته. هذا الفهم لطبيعة الكتابة ظلّ قاعدة، وقد يكون سببا في ظهور مدارس أوغلت في هذا المنحى: الدادائية، الفن للفن، التكعيبية، وغيرها من النزعات التي اختارت وجهتها، بعيدا عن أي امتصاص آلي للمتواتر.

لكن المجتمعات متباينة من حيث إنها بنيات ذات صلة ببطاقة هوية ، ولأنها كذلك فإنها تتمايز رؤيويا ، وليس بناء على نقل التجارب الغيرية . ما يحتاج إليه المجتمع الأمريكي أو الفرنسي مختلف عن حاجة المجتمع العربي .

لقد عاش بعض أدبنا متفرجا ، غير معني ببيئته ، قدر اهتمامه بما يستورده من رؤى ذات علاقة فصلية بالمحيط الخارجي الذي له خيارات لا يمكن العثور عليها في الكتابات الوافدة ، أو تلك التي تسوّق للمتلقي لامتصاصها . هناك مؤلفون يعيشون في البلد ويبصرون بعيون غربية .

لذلك لا تندهش عندما تلاحظ أن الحراك كان مفاجئا للجميع في ظل غياب المجاورات الممكنة بين الكتابة والأحداث ، وبينها وبين ما يرغب فيه الناس في سياق تاريخي له بطاقة ثبوتية مخصوصة . كان استغراق الكتّاب في الاهتمام بالأنا شكلا من أشكال إبعاد النص عن المتلقي الذي لم ينسجم معه لأنه يرى أنه غير معني بإبداع لا يخصّه .

الأدب مسؤول عن هذا الواقع الصادم ، وليست المؤسسات والسياسات وحدها هي من أسهمت في التدمير . هل ستغير الكتابة من منظوراتها السابقة في ظل هذه التحوّلات التي أيقظت الإبداع من غفوته؟ ربما كان الحراك درسا يمكن الاستفادة منه ، ومن خيرة الوعي الجديد في شكل تحيين الأفكار ، دون الاحتماء بالكتب المثالية .

أظهرت المسيرات أنها لم تتكئ على جهد معرفي . كانت الشعارات جاهزة سلفا ، ذلك أنها عادة ما ترددت في الملاعب ، وفي بعض الحارات ، باستثناء بعض الأناشيد والمواد الدستورية التي لعبت دورا في ترقية خطاب الحراك . في حين أننا لا نجد أيّ أثر للأدب ، كأن الشارع يملي على نفسه أشكال تعامله مع الواقع ، دون أن يكون بحاجة إلى كتب .

ثمة خصوصية مستقلة في المرجعيات والمساند واللغة التي استعملها المتظاهرون . ما يؤكد ضعف تأثير المعرفة . لقد أصبح منطق الحراك هو الذي يتبوأ ، وغدت الكتابة تابعة له لأنها كانت تردد شعاراته . أي أن هذه الإبداعات انتقلت من درجة عليا إلى درجة أدنى بانصهارها فيه ، وتلك مفارقة وجب الإشارة إليها لفهم الدور الحقيقي لهؤلاء .

ما قيمة الأدب الذي لا يسعى إلى التغيير؟ لا يؤثر ، لا يفضح اللص ، لا يقوّض راحة الأشرار؟ إن أرادت الكتابة أن تكون ذات قيمة فما عليها إلا بالتخلي عن الكعب العالي ، عن أحمر الشفاه ، أن تواجه الوحش بروحه . أمّا إن كانت تبحث عن الجوائز فذاك شأنها . لكن ، ليس من حقها إدانة القارئ الذي ينفر منها لأنها لا تعنيه .

الحراك والنخب:

كانت النخبة خلال العشريتين تتفرج على انكسارات البلد ، سلبية ، أو متواطئة ، حتى عندما كانت تتاضل في الفنادق والحانات . ذلك أننا لا يمكن تبرئة هذه النخب عما آلت إليه الجزائر في ظل هيمنة الرئيس المخلوع وقبيلته ، وكل الذين صفقوا له ، مستفيدين من الريع .

كانت النخب مقسمة إلى عدة ملل ونحل أيديولوجية وجهوية ولسانية وأدبية ودينية وعرقية ، وكان هناك ما يشبه الانسحاب من شأن المجتمع الذي تُرك عرضة لعبث العابثين ممن تبوؤوا مناصب استراتيجية .

وكان المجتمع بحاجة إلى نخبة مسؤولة . غير أن هذه النخبة خذلته إذ عاشت لذاتها ، أو لمجتمعات طوباوية ، معتقدة أنها غير معنية بالقضايا السياسية التي تبعدها عن مثاليتها .

تظهر النماذج الفكرية والفلسفية محايدة ، كما لو أنها لم تكن معنية بالواقع ، على عكس فترتي السبعينيات والتسعينيات اللتين عرفتا انغماسا في المتغيرات الاجتماعية : الثورات الثلاث ، ثم سنوات الدم . لكنّ هذا الاهتمام سينحسر بشكل يتعذر تبريره ، ما عدا إن أرجعنا ذلك إلى انهزام النخب أمام المال والمافيا ، أو انتفاعها من هذا وذاك .

هذه النخبة أحجمت في تصريحاتها الصحفية ، وفي أغلب كتاباتها عن إدانة الشرّ . لقد كان بعض هؤلاء منخرطين في خدمة المصلحة الظرفية بالتعاون مع المؤسسات والهيئات التي منحتهم امتيازات معتبرة . في حين غرق آخرون في صدامات وتكتلات ليست ذات قيمة ، قياسا إلى الظرف الذي كان يستدعي حضورا مؤثرا .

ربما كان وعي المرحلة المميزة ، هو القدرة على أن يصبح المفكر ظلا ، أو امتدادا للمنظومة السياسية ، كما يوحي بذلك الموقف المتخاذل . لقد كان سكوت أغلبية الكتّاب والمفكرين شيئا من العمى الذي يدعو إلى مراجعة مفهوم النخبة ووظيفتها الحضارية .

الظاهر أن أغلب هؤلاء كانوا مأخوذين بالنصوص النظرية والتجريدية ، لذلك كفر القراء بوعي النخبة التي ترعم تمثيلهم ، دون أن تنتبه إلى الشرخ ، وإلى ما تعلق بالمسائل النفعية التي تستدعيها سياقات تتطلب مسؤولية . لقد عاش الأدب في العقدين الأخيرين غير معني بالوطن ، باستثناء أسماء بدت حريصة على إدانة النظام . مع أن هناك من قدموا له خدمات جليلة بالإعلاء من شأنه .

كان لينين محقا عندما قال : «لكي تكون البورجوازية الصغيرة ثورية يجب أن تنتحر» . ذلك ما ينسحب علينا ، وتحديدا في مرحلة تاريخية كانت بحاجة إلى سند النخب . لم يكن لهؤلاء أيّ موقف مؤثر يمكن الاستئناس به ، ولم يُسمع لهم صوت يدين العصابات في ظلّ . كانت الأنانية هي التي تتحكم . هكذا تراجع الموقف إلى أدنى درجة ، وفسح المجال للمستفيدين من الريع .

أيقظت ثورة الابتسامة النخبة إذ حررتها من خوفها فالتحفت بالركب متأخرة ، عوض أن تكون في المقدمة ، كما حصل في بعض الثورات حيث لعبت فيها النخب أدوارا استراتيجية . أما في الوطن العربي ، كما في الجزائر ، فيأتي المثقف في الأخير ليتحدث باسم الثورة ، أو للاستيلاء على إنجازات الآخرين ، استثناءات ظلت حاضرة ، رغم تأثيرها الخافت .

الحراك و الجامعة:

فقدت الجامعة الجزائرية بريقها وتخلت عن مهامها . هكذا غدت ورشة مفتوحة على العبث الشامل للفاعلين الأساسيين ، وحقل تجارب للمسؤولين المتعاقبين الذين ركزوا على استبدال نظام بنظام بشكل ارتجالي . هكذا أصبحت الجامعة حضانة .

كانت المصالح هي التي تتحكم في مواقف المسؤولين من الحراك ، بانتظار ترقية ما ، بعيدا عن البحث من حيث إنه ثانوي في ظل سفسفة القضايا الأساسية ، بالتركيز على ما لا يخدم الجامعة ، أو على ما يجعلها هيكلا فارغا . لذا وقفوا ضد الحراك ، وذلك باللجوء إلى إجراءات ردعية بإمكانها الحدّ مما اعتبروه انفلاتا .

أمّا الأساتذة فظلوا حذرين ، وغير معنيين . ربما كان ذلك منطقيا بالنظر إلى أن الجامعة انسحبت من المجتمع من نهاية الثمانينيات لتصبح ظلالا للأحزاب والسياسات المفلسة . ما يفسر موقف اتحاد الطلبة الجزائريين الداعي إلى عهدة خامسة . كان موقف هذا الاتحاد وجها من وجوه الجامعة المستلبة .

تميز هؤلاء بحياد مثير للجدل . لقد كانوا مرتبطين بالترقيات . في حين كان المجتمع يتحرك عكس اهتماماتهم وأنانيتهم . كما كان الرأتب أحد مقاصدهم ، وحقيقة وجودهم في هذه المؤسسات التي ازدادت تدهورا ، مقارنة بالجامعات الغربية . لذلك تجاوزهم الحراك ليصبحوا صدى باهتا له ، وليس فاعلا .

لقد تحولوا ، بسبب الانشغال بالظروف الاجتماعية ، إلى مجرد عربة تابعة لرغبة الشارع المتعالي على اهتماماتهم ، على إفلاس الأنا في ظل معطيات اجتماعية أرادت إحداث قطيعة مع الممارسات القائمة ، ومع مختلف السلوكيات التي أسهمت في تقوية الخراب . لقد أصبح الشارع أستاذا يقدم دروسا للجامعة .

أسهم النظام الأوليغارشي في دكّ الجامعة التي كانت لها تقاليدها ، كما حصل في السبعينيات والثمانينيات . وقد لعبت سياسة الرئيس المخلوع دورا في تخريب ما تمّ إنجازه . لقد أصبحت الجامعة عارا ، ومن ثمّ وجوب التخلي عنها لفائدة الطبل . لذلك غابت عن المشهد كقوة ضاغطة .

لم تكن الجامعة مؤهلة لقراءة الواقع واستباق الأحداث لأنها لم تكن مهتمة بالمجتمع منهالك . كما أن البرامج ظلت في علاقة فصلية مع المحيط ، وليست ذات بعد ذرائعي ، ما أدى إلى إنتاج مستوى سطحي ، وإلى هيمنة جماعات مكتفية بالشهادات .

بانتظار غودو:

شهد الحراك ظهور عشرات المنظرين ، غير أن الجماعات كانت تشتغل بذكاء لتحريفه عن مساره بتقوية العرقية ، ما أدى إلى تخوين النخب ، كما حصل تاريخيا ، هكذا وصل الحراك إلى فراغ ، إلى نوع من العود البدئي ، ولم تجد النخبة مكانا لأنقا للتأثير . لقد حكمت على نفسها من قبل ، ولم تعد ذات قيمة . . . عليها أن تنتظر غودو مع المنتظرين .

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
شركة ذ.م.م
رأسمالها 100.000 دج
المدير العام المسير: تويقر عبد العزيز
المدير التنفيذي مسؤول النشر: رياض هويلي
الإدارة والتحرير: 023 57 30 15
redaction@akhbarelwatane.net
الإشهار: 023 57 30 15
الإتصال بالوكالة الوطنية للنشر والإشهار:01 شارع باستور-الجزائر
الهاتف: 28 71 73 021 - 1664 71 021
الفاكس: 19 73 99 021 - 59 55 73 021
الطبع: الوسط SIA - الجنوب SIA

الوثائق والصور التي تصل الجريدة لن ترد إلى أصحابها حتى في حالة عدم نشرها

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكروعرفان

الاهداء

الملخص

الملخص بالإنجليزية

مقدمة..... 1

الفصل الأول: مدخل إلى الحركات الاحتجاجية..... 10

المبحث الأول: الحركات الاحتجاجية: مفهوم، أشكال وأهداف 11

المطلب الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية..... 11

المطلب الثاني: أشكال الحركات الاحتجاجية 18

المطلب الثالث: أهداف الحركات الاحتجاجية 24

المطلب الرابع: الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني..... 26

المبحث الثاني: الحركات الاحتجاجية في الجزائر.....28

المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية في الحقبة الاستعمارية 28

المطلب الثاني: الحركات الاحتجاجية في ظل الأحادية الحزبية..... 31

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية في ظل التعددية السياسية..... 40

المطلب الرابع: الحراك الشعبي 22 فيفري 2019..... 44

الفصل الثاني: مدخل إلى المجتمع المدني..... 55

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني 56

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني..... 56

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن نشأة مفهوم المجتمع المدني..... 68

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني..... 72

المطلب الرابع: وظائف وأدوار المجتمع المدني..... 75

المبحث الثاني: المجتمع المدني في الجزائر..... 77

المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني في الجزائر 78

المطلب الثاني: مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر 82

المطلب الثالث: الإطار القانوني للمجتمع المدني في الجزائر..... 88

المطلب الرابع: تأثير الحراك الشعبي على المجتمع المدني..... 76

الفصل الثالث: الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني في الجزائر (دراسة حالة الحراك الشعبي) 77

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لتقنية تحليل المضمون..... 78

المطلب الأول: مفهوم تحليل المضمون.....78

المطلب الثاني: خطوات وعناصر تحليل المضمون.....80

المطلب الثالث: خصائص وأهمية تحليل المضمون.....82

المبحث الثاني: المجتمع المدني والحراك الشعبي.....84

المطلب الأول: استمارة تحليل المضمون الخاصة بالدراسة.....84

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي.....85

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني كمؤطر للحراك الشعبي.....88

استنتاجات.....95

قائمة المراجع.....97

الملاحق.....102

فهرس الجداول 118

فهرس الأشكال.....119

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية	13
02	مطالب المحتجين في احتجاجات سنة 2011	31
03	أهم الأحداث التي شهدها الحراك الشعبي من 2019 إلى 2020	37
04	تصور المفكرين للمجتمع المدني	51
05	توزيع عدد الجمعيات في الجزائر حسب احصائيات وزارة الداخلية الجزائرية	60
06	توزيع عدد النقابات في الجزائر حسب مجالات نشاطها	62-61
07	أنواع تنظيمات المجتمع المدني في الفترة الاستعمارية	63
08	رأي مؤطري الجمعيات عن وضعيتها في ظل التعددية السياسية	66
09	نتائج استفتاء التعديل الدستوري2020	70
10	الفرق بين تحليل المضمون المباشر والغير مباشر	80
11	أسباب الحراك الشعبي	86
12	طبيعة الحراك الشعبي	87
13	الفاعلين في الحراك الشعبي	88
14	تأطير الحراك الشعبي	89
15	إضعاف الحراك الشعبي	90

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصور هيغل للمجتمع المدني	48